

الزَّوْجُ بَغِيْرُ الْمُسْلِمِيْنَ

لِسَمَاحَةِ
اَشِيْخِ حَسَنِ خَالِدٍ
مُفَقِّ لُبْنَانِ



المقدمة

أطل القرن العشرون على الإنسان ، وقد حمل له بين يديه إنجازات مذهشة في ميادين العلم والفكر والصناعة والزراعة والاقتصاد والسياسة والإجتماع والحرب والنقل والعلاقات الإنسانية والاعلام وغيرها . وهذا انتشرت في كل البلدان المعاهد التعليمية والتربوية من كل المستويات حتى الجامعات التي تعددت فروعها وتنوع إختصاصها . وذاعت النوادي الثقافية في أطراف الدنيا التي يلتقي فيها المصلحون والمفكرون ، ويتطارحون النظريات والرؤى الفكرية والإجتماعية الحديثة وأقيمت دور الصناعة وحقول الزراعة التي تجتهد لتقدم للإنسان في العالم كل جديد ومتطور فيما يسد حاجته ويقضي لبائته . وتفنن رجال الإجتماع والاقتصاد والمال وأرباب الأعمال في الضرب في الأرض بحثاً عن منتج جديد وتنقياً عن كل ما يزيد ثراءهم ويغني مكاسبهم وأرباحهم ، واندفع أساتذة السياسة ومالكو أزمته يديرون حركتها ببراعة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ، يلعبونها في بلادهم ، وعيونهم وأفكارهم تستوعب جوانب العالم وشعوبه ، ليتقاسموا مع رجال الاقتصاد والصناعة والزراعة ثرواتها وخيراتها من دون شعوبها وأهاليها . وقد تفننوا لتنفيذ أغراضهم باكتشاف كل وسائل النقل التي تصل أطراف العالم

بعضها ببعض ويتيسر لهم التنقل بينها دونما عناء أو تعب وبأسرع ما يمكن من الوقت . وصار العالم كأنه وحدة متواصلة الأجواء قابلة للتعاون وتبادل المنافع والمصالح ، بعد أن كانت متناثية متقاطعة . بيد أنه يبدو لنا أنه لا بد من لفت النظر من حين لآخر إلى ما فى بعض هذه الانجازات من سلبيات كالسم فى الدسم ، أو كالشوك الذى ينشأ خلال سنابل القمح والكلاء الطيب الرطب ، فتعكس بعض الأذى وتكوّن الخطر على مصلحة الإنسان فرداً وجماعة فى كثير من الحقول .

وانه لمن الاطالة بمكان أن نخوض غمار البحث لبيان ذلك بالتفصيل ، ولكن حسبنا هنا أن نشير إلى سلبيات هذه الإنجازات على مصلحة الإنسان فى مجالات النقل التى وصلت أفراد الشعوب وجماعاتها على بعد ما بينهم وتناى الديار ، وفى وسائل الاعلام واجهزة النشر فقد يسرت تقارب الناس بالفعل وحسنت لهم تعارف بعضهم على بعض وقاربت بين أفكارهم وعاداتهم وأعرافهم وآدابهم وتشرعاتهم . وسوغت لهم الاقتباس والأخذ بعضهم عن بعض فأثروا فى كل أنشطة الحياة ومجالاتها وممارساتها الأدبية والمادية والتنظيمية .

ومثل هذا الواقع يفيد من جهة ولكنه قد يؤذى من جهة أخرى ، وبخاصة إذا لم تتوفر لدى الشعوب مقومات الحصانة العقديّة والدينية والسلوكية . فلدى الشعوب من كل ذلك خير كثير ، ولكنه لا يخلو أيضاً من فساد وشر مستطير قد يتفشى بواسطة هذه الأجهزة الحديثة والوسائل الفنية الابداعية فى غفلة من الناس

الذين ينقل إليهم أو في جهالة أو طيب منهم .
ومن أمثلة ذلك ما عكسته حريات الفكر والصحافة
والاعلان . والتصرف ونزعات الجنس وغيرها من ضرر كبير على
المجتمعات الأوربية والشرقية في الفكر والأخلاق والصحة الخاصة
والعامة . وما تصدره إلينا من نماذج ما فتئت تعمل على نشر الفساد
في أوساطنا العائلية المحدودة وكذلك الإجتماعية وإن أجهزة التبشير
التي تعمل جنباً إلى جنب مع قوى الإستعمار الكامنة وراء الحركة
الإقتصادية والصناعية والعلمية لم تغفل عن هذه الظاهرة فاندفعت
تركب موجاتها وتستغل امكاناتها لصالح أغراضها ومصالحها وفي
خدمة سياستها التبشيرية .

ولقد أصابت هذه الظاهرة بعض المسلمين بأذاها ونالت من
أصالتهم حيث تمكنت من دس بعض توجهاتها التي لا تتفق فيهم
فزينت لهم الانحراف عن منهج الحق إلى منهج الباطل ومن طريق
الهدى والبر إلى سبيل الضلال . وهكذا فقد استمرءوا الخروج على
الجماعة الإسلامية وخطها القوم وعلى شريعة الله وحدوده وآدابه
وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدتهم عن السبيل فهم لا يهتدون .
وظفّفوا يدعون إلى كل ما ينتهى بهم وبمن يستجيب لهم إلى سخط
الله وغضبه وإلى سوء المقلب وبئس المصير ..

ومما أصاب المسلمين بضرره من آثار هذه الإنجازات السلبية
جهل بعضهم بما بين الاسلام والمسيحية من ناحية . وسائر
التيارات الفكرية والعقدية المعاصرة من ناحية أخرى . من نقاط
وفاق أو اختلاف . واندفاع فئة منهم في لباس الإسلام لبوسها

والحاق بعض مناهجها الاجتماعية والاقتصادية أو العقديّة به
وإندفاع فئة أخرى في مجافاة عقائد الإسلام وشرائعه وآدابه وتبني
عقائد وشرائع وآداب المخالفين له متأثرين ببريقها الزائف ونجاحها
المؤقت .

بل استساعه نفر من شباننا لتوسيع رقعة علاقاتهم بهم
وصلاتهم حتى التزوج من بناتهم مسيحيات أو شيعيات أو
مشركات أو وثنيات أو ملحدات دون الالتفات لظاهرة الاختلاف
في الدين أولاً ، ودون تكليف النفس عناء التعرف إلى أصولها
وبيئاتها وإلى ما تتصف به من خصال وطباع ، أو إقبال ثلّة من بناتنا
على التزوج من مسيحيين أو شيوعيين أو وثنيين أو ملحدّين ضارين
جميعاً عرض الحائط بما يترتب على عملهم هذا من خطر كبير على
مستقبلهم وعلى مستقبل ذرياتهم وعلى مجتمعاتهم الإسلامية فضلاً
عما سترتب على ذلك السلوك من غضب الله وسخطه .

ولقد لفت نظرنا من خلال علاقاتنا العامة والخاصة في
الأوساط الاجتماعية الإسلامية ، ضعف الثقافة الدينية لدى ابنائنا
وسوء فهم الكثير منهم لركائز الإسلام واتجاهاته في العبادة والتعامل
مع الآخرين ، ومنهجه في الاقتصاد والسياسة وتشريعاته في
العقوبات والحدود وانظمته في الادارة والحكم ، بل عدم ثقة
العديد منهم بإمكانية هذا الإسلام العظيم حمل مسؤوليات مجتمعاتنا
المعاصرة أصلاً .

إن هذا الواقع يتطلب من دولنا الإسلامية ومن مؤسساتنا
العلمية والدينية والاجتماعية التحرك بسرعة وبحكمة وأخذ كل

الإحتياجات ويذل كل الجهود فى مجال الدعوة والتعليم والإرشاد والإعلان حتى تحول دون مثل هذه الإنحرافات وانتشارها المريع وتصلون مجتمعاتنا الإسلامية مما قد يهدد مصيرها أو ينقص وجودها وكيانها من الداخل .

ومن أجل هذا ينبغى أن تعالج كل الثغرات والعيوب والأخطار من خلال متخصصين وتوضع حولها الدراسات الموسعة والواضحة وتقدم للجمهور مجاناً أو بأقل الكلف وعن طريق مختلف الأجهزة الإعلامية وبشتى الأساليب لتدخل كل بيت وكل ناد وبيئة ، وتجاهه كل فكر وقلب ، وتتوصل لوضع حد للأعياب العدو المستهتر الذى ما فتىء يعمل سراً وجهاً ولبلاً ونهاراً ليهدم بنياننا ويحول دون تطورنا إلى الأفضل وتقدمنا إلى الأحسن .

إن التحديات المعاصرة للإسلام والمسلمين كثيرة ومتنوعة وظاهرة وباطنة ، وما أكثر ما تحمل فى جعبتها من أفكار ومصائب وأخطار ؛ وان على المسلمين قادة ومعلمين ومسؤولين وجماعات وشعوباً أن ينفضوا عن أنفسهم وقلوبهم وأفكارهم أسداف الظلام والجهالات وتحركوا للدفاع عن الكيان والوجود لينبؤوا مستقبلاً باهراً وعزيزاً وليحددوا تاريخ أمتهم ، ويأخذوا دورهم الطبيعي والقيادى البار والرحيم بالإنسانية ، والكفيل وحده باخراج الناس ومجتمعاتهم - بأذن الله - من الظلمات إلى النور .

وإنى لأعتبر هذا البحث مساهمة متواضعة فى خدمة هذه الأهداف ، وخيلاً نورانياً يساعد على كشف بعض تلك الظلمات ، لجلاء الحقيقة والواقع ولحمل الناس على السير فى السبيل القويم

والسلوك الطيب والمستقيم إلى الهدف الذي يحقق آمالنا جميعاً في
كمال التحرّر من العادات والخصال الضارة وإقامة المجتمع الإسلامي
الفاضل ، فإن وفقت فبفضل من الله ، وإن أخطأت فما على المجتهد
من سبيل والله وراء القصد وهو يهدي السبيل .

بيروت ١٠ شعبان ١٤٠٦ هـ

٩ نيسان ١٩٨٦

الفصل الأول

الزواج وطبيعة الخلق

- ١ - علاقة الرجل بالمرأة .
- ٢ - قاعدة الزوجية .
- ٣ - الخلق من نفس واحدة .
- ٤ - ميل كل من الذكر والأنثى للآخر .
- ٥ - هل خلقت المرأة من ضلع الرجل .
- ٦ - تنظيم الفطرة الإنسانية .

الفصل الأول

الزواج وطبيعة الخلق

علاقة الرجل بالمرأة :

لعلنا لا نصادم الحقيقة إذا قلنا إنه من البرهة الأولى التي اتجهت فيها إرادة الله إلى خلق الكون وتصويره شاء أن يجعل فيه من كل شيء زوجين . ويمكن القول بأن من أهم المقاصد التي كانت تنجّه إليها إرادة الله من ذلك أن يتم التلاقى بينهما . وأن يتحقق من هذا التلاقى التلاحق ثم التناسل والتكاثر والتنامى فى الأنواع ، واستمرار بقاء الكون إلى الأجل المسمى الذى ضربه الله تعالى له يقول الله جل ثناؤه : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّىٰ عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾^(١) .

قاعدة الزوجية :

ولقد أكبر الله شأن الحقيقة الزوجية ولفّت عقولنا إليها وذلك فى قوله : ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٢) . وقد قال ابن كثير : «جميع المخلوقات أزواج ؛ سماء وأرض . وليل ونهار . وشمس وقمر . وبرّ وبحر . وضياء وظلام . وإيمان وكفر .

(١) سورة الأنعام الآية ٢ . (٢) سورة الذريات الآية ٤٩ .

وموت وحياة وشقاء وسعادة . وجنة ونار . حتى الحيوانات والنباتات» وهو مأخوذ عن ابن جرير الطبري الذي رجح في تفسيره لهذه الآية قول مجاهد فقال : وأولى القولين في ذلك قول مجاهد . وهو أن الله تبارك وتعالى خلق لكل ما خلق من خلقه ثانياً له مخالفاً في معناه ، فكل واحد منهما زوج للآخر . ولذلك قال «خلقنا زوجين» وإنما نبّه جل ثناؤه بذلك على قدرته على خلق ما يشاء ، وإنه ليس كالأشياء التي شأنها فعل نوع واحد دون خلافه . إذ كل ما صفة فعل نوع واحد دون ما عداه كالنار التي من شأنها التسخين ولا تصلح للتبريد وكالثلج الذي شأنه التبريد ولا يصلح للتسخين ، فلا يجوز أن يوصف بالكمال . وإنما كمال المدح للقادر على فعل كل ما شاء فعّله من الأشياء المختلفة والمتفقة»^(١)

ولا ريب أن الغاية من هذا الكلام التوجيه إلى أن من له هذا الوصف الكامل هو الله تعالى .

على أنه تعالى مع إلفاته عقولنا بهذه الآية إلى عظيم قدرته ودقيق صنعه . يوجه عقولنا أيضاً إلى آية الزوجية الكونية وما تطويه في ثناياها من آيات حملت عناصر الدفع إلى التلاق والتلاقح والتوالد لضمان البقاء للنوع والاستمرار إلى الأجل الذي سمّاه وقضاه ، فسبحان من بيده ملكوت كل شيء وهو على كل شيء وكيل . ومن أجل هذا كرّر الله تعالى في الكتاب الكريم ذكر ظاهرة الزوجية هذه وأوردها في أكثر من موضع فهو يقول : ﴿فَاطِرُ

(١) ابن جرير الطبري ٨/٢٧ طعة الحلبي الثانية .

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ
 أَزْوَاجًا يَذُرُّوكُمْ فِيهِ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ^(١)
 ويقول : ﴿أَلَمْ يَكْ نُطْفِقْ مِنْ مَنِيِّ يَمْنَى ثُمَّ كَانَ عُلُقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى
 فَجَعَلَ مِنْهُ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(٢) ويقول ﴿وَالَّذِي خَلَقَ
 الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾^(٣)
 ويقول : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ
 أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٤)

فالزرجية قاعدة عامة منتشرة في كل شيء وأصل كل شيء حتى
 الجماد . وكشف أخيراً بأن الذرة وهي أصغر ما انتهى إليه العلم من
 أجزاء المادة . مؤلفة من زوجين مختلفين من الإشعاع الكهربي سالب
 وموجب يتزاوجان ويتحدان . بل إن خلق الإنسان نفسه هو أيضاً
 قائم على هذه القاعدة في تكوينه . فقد خلق الله تعالى له عيني
 وحاجيين ومنخرين ووجنتين وشفيتين وفكين ويدين ورجلين ورثتين
 وكليتين الخ ..

الخلق من نفس واحدة :

وأيما ما كان الأمر فإن الله تعالى قد خلق الإنسان من نفس
 واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء وجعلهم
 شعوباً وقبائل وأما ودولاً ملأوا الديار والآفاق وأنشأوا المجتمعات
 وأقاموا المدن والحصارات . قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ

(١) سورة الشورى الآية ١١ . (٢) سورة القيامة الآية ٣٧ - ٣٩ .
 (٣) سورة الزخرف الآية ١٢ . (٤) سورة يس الآية ٣٦ .

اَتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً»^(١) وقال : «وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَوْعِدٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ»^(٢) وقد خلق الله تعالى زوجها منها لكي لا تبقى لها وحشتها بانفرادها فلا تحزن ولا تضيق بذاتها ولكي تتم حكمته فيكمل احدهما نقص الآخر ويسدّ عجزه ويوفر تنامي سلالته وتعاضلها وتكاثر اعدادها . وسيقى الإنسان بفرعه أو زوجيه الذكر والأنثى يتقلب في رحب هذه الدنيا يملأ أطرافها ويستغل خيراتها حتى يتم قضاء الله ويرث الأرض ومن عليها .

ميل كل من الذكر والأنثى للآخر :

وسيقى هذا أيضاً ثمرة ما خلقه الله تعالى في فطرة كل من الذكر والانثى تجاه الآخر من ميل ورغبة به يستكمل به ذاته ويرحم وجوده . وكأنه عندما انفصل في أصل الفطرة من ذاته احتل هذه الذكرى وظل على وعى منها يتابع الحنين إليها . يقول الله تعالى : «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا»^(٣) . وإن كلا منهما لا يفتأ بطلب الآخر وينشد الخطوة بالتزواج معه محطماً كل العقبات ومذلاً كل الصعاب حتى ينال إربه ويحقق أمنيته ويظفر بما يطمع به من طمأنينة وسكون يسر له حسن انتشاره في الأرض لبناء مساكنه وقراه ومزارعه وإنشاء

(١) سورة النساء الآية ١٠ .

(٢) سورة الأنعام الآية ٩٨ .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٨٩ .

المدن والمجتمعات وتعميم الحضارات واعمار الكون . وتبارك الذى يقول : ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير﴾ (١) .

وإن الله تعالى يشير إلى هذا المعنى إشارة معبرة فى قوله : ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ (٢) حيث يلفت نظرنا إلى مفهوم النص بقوله فى مطلع الآية : ﴿ومن آياته﴾ لتتجه إلى أهمية ما وراءها ثم يوجهنا إلى ما يكته كل من الزوجين نحو الآخر من مشاعر تشده إليه وتحرك نفسه نحوه ليندفع فى تتبعه وطلبه حتى يصله فيحقق لنفسه وأحاسيسه وأعصابه سكناً وهدوءاً ولجسمة وقلبه راحة وطمأنينة ، ولروحه أنساً واستقراراً . ولا عجب فإن الزوج قد خلقه الله من النفس فهو لأنه منها لا يتفك يميل إليها ويستشرف ولا يجد له عنها محيداً وصدق الله العظيم القائل : ﴿وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ .

وهكذا فقد كان تلاقى طرفى النوع الإنسانى الذكر والانثى . أصالة حياتية عريقة وفرت لهذا النوع مقومات استمراره وكفلت قيام وتطور الحياة بمبادئها المتنوعة والمتعددة . وكان ذاك التلاقى تعبيراً صادقاً عن حتمية الزوجية فى كل شىء حتى فى الخلية التى ينمو بها الجسم الحى ويتطور . حيث إنها مكونة من ذكر وانثى

(١) سورة الحجرات الآية ١٣ . (٢) سورة الروم الآية ٢١ .

يتلاقحان فتتولد منها خلية أخرى وهكذا . ولقد أخبر الله تعالى عن كيفية تكوّن كل من الزوجين في الأرحام بعلم ورقابة منه فقال : ﴿هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجنة في بطون أمهاتكم﴾^(١) وقال : ﴿أفرايتم ما تمنون . ءأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾^(٢) .

هل خلقت المرأة من الرجل :

ونحن لا نزعم بأن القرآن الكريم حوى من الأخبار ما يفيد كيفية ازدواج النفس البشرية الأولى بعد أن خلقها الله تعالى فريدة . وبخاصة وأنه سبحانه . وهو صاحب الشأن الأول والعليم الخير الذى احتبس الكثير من الأسرار وأستأثر بعلمها وحجبه عن كل مخلوقاته الا من ارتضى من رسول أو غيره وهو القائل : ﴿مَا أَشْهَتْهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتَ مَتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا﴾^(٣) .

غير أن أخبار التوراة جاءت تكشف بعض هذه الأمور أو تتحدّث عنها على أنها حقائق ومعنومات أزلية لا يرقى إليها الشك . وقد تكون كذلك وقد لا تكون . لأننا أمرنا بالأنا نصديق ما ورد فيها ولا نكذبه . وهى تقول : «فأوقع الإله سبائاً على آدم فقام فاستلّ إحدى أضلاعه وسدّ مكانها بلحم . وبنى الإله الرب الضلع التى أخذها من آدم امرأة فأتى بها آدم . فقال آدم ها هذه المرأة عظم من

(١) سورة النجم الآية ٣٢ .

(٢) سورة الواقعة الآية ٥٩ .

(٣) سورة الكهف الآية ٥١ .

عظامي ولحم من لحمي . هذه تسمى امرأة لأنها من أمريء
أخذت . ولذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلزم امرأته فيصيران جسداً
واحداً^(١) .

وإن بعض المفسرين والمحدثين قد استأنسوا بهذا الخبر وحملوه
على الحديث المروى عن رسول الله ﷺ «استوصوا بالنساء . فإن
المرأة خلقت من ضلع . وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه فإن
ذهبت قيمته كسرته . وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء .»
رواه الشيخان من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

ومما ذهب إليه شارحو هذا الحديث هو اعتماد أن المراد من قوله
ﷺ «خلقت من ضلع» أن المرأة ذات أعوجاج وشذوذ بالطبع
تخالف صنوها الرجل . وهو مفهوم اقتبس من نص حديث آخر
رواه ابن حبان عن أبي هريرة وإن المرأة خلقت من ضلع أعوج
وهو كلام شبيه لقوله تعالى : ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾^(٢)
وإن الحافظ ابن حجر ليقول في كتابه «فتح الباري» معلقاً على
هذا الحديث «قيل فيه إشارة إلى أن حواء خلقت من ضلع آدم
الأسير . وقيل من ضلعه القصير . أخرجه ابن اسحاق وزاد : من
قبل أن يدخل الجنة . وجعل مكانه اللحم» ومعنى قوله «خلقت»
أى أخرجت كما تخرج النخلة من النواة .

تنظيم الفطرة الإنسانية :

وأيّاً ما كانت الحقيقة في هذا الأمر . فقد أتجهت إرادة الخالق

(١) الفصل الثاني ٢١ - ٢٤ . (٢) سورة الأنبياء الآية ٣٧ .

المبدع لهذا الكون المنظم الحكيم لملاقاة الآخر والتلاحم معه . مهمة
سائبة متحررة من القيود التي تنظمها وتوجهها لتكون في صالح
النوع . بل وصالح الكون كله . فالحيوان الأعجم متروك لهواه
ولغرائزه يشبعها متى شاء وكيف شاء فاختلط في مجتمعه الحابل
بالنابل ، وأفلنت منه الأزمة ، فلا قيادة ولا مسئول . ولا قانون
ولا شريعة . اللهم إلا شريعة الغاب التي تعطى الحق للقوى
الغالب . ومثل هذا المجتمع لا يصلح ليكون المجتمع البشرى على
غراره . ولو كان لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن .
ومن أجل هذا نشأت ضرورة وضع الأصول التنظيمية التي
تحمي هذا التواصل الفطرى وترسيه على قواعد تشريعية تحفظ حق
كلٍّ من المرأة والرجل تجاه الآخر . وتحدد واجبه . وتصون كرامته
وحرمة وحرّيته . وتقي انسابهما من الدخيل . وتحيط بمجتمعهم
الصغير أو أسرتهما بهالة من المهابة والتقدير والوقار .

الفصل الثانى

الزواج فى الإسلام

- ١ - مهمة الرسل .
- ٢ - نظرة الإسلام إلى الزواج .
- ٣ - الزواج ليس لتوفير المال ولا الخطوة بالجمال .
- ٤ - وليس أيضاً لنيل الجاه والسلطان .
- ٥ - مسلك الإسلام فى ضبط الزواج .
- ٦ - المحرمات من النساء .
- ٧ - الحكمة من تحريم بعض النسوة .
- ٨ - النساء المحرمات تأييداً .
- ٩ - النساء المحرمات تحريماً مؤقتاً .
- ١٠ - القرابة وأثرها فى التحريم وحكمته .

الفصل الثانى

الزواج فى الإسلام

مهمة رسل الله :

لقد خلق الله آدم وحواء وأوجد فيهما الطباع التى تيسر تقاربهما وتواصلهما وقبل أن يأذن لهما وبأمرهما بالهبوط إلى الأرض . هياً لهما الأجواء المناخية المناسبة والأوضاع الطبيعية التى تكفل لهما ولذريتهما من بعدهما وسائل ومقومات الحياة وظروفها الآمنة إلى حد كبير . وزاد على ذلك أيضاً بأنه أرسل لهم الرسل معلمين . مذكّرين ومبشرين ومنذرين . ومصلحين ومنظمين حتى تستقيم شئونهم المعاشية وأمورهم الاجتماعية وتتطور إلى الأفضل والأصلح . وحتى يمنحهم الفرص والتوجيهات التى تكسبهم التجربة النافعة والخبرة المفيدة ، وتوفّر لهم حسن التقدير وجمال السلوك وعمق الفكر والحكمة . فيجنبهم بذلك الكثير مما قد ينتهى بهم إلى ألوان من الخلاف والتزاع تفضى بهم إلى حروب طاحنة تفسد لهم حياتهم وتخرب عليهم مقاصدها وتهلك لهم الحرث والنسل .

ولقد قام هؤلاء الرسل الكرام . يعاونهم الأنبياء والصالحون من عباد الله على تقلّب العصور بواجبتهم خير قيام فبلغوا رسالات

ربهم وأدوا الأمانات إلى أهلها وتمكنوا مع الزمن وبتسديد وعون من الله عن طريق الوحي إلى تنظيم أقية الحياة وإقامة المجتمع الإنسانى ابتداءً من الأسرة التى هى ركيزته وقطب رحاه .

ولقد أولى هؤلاء الأسرة أحسن الرعاية . وأحاطوها بالتشريعات والآداب التى تصونها من السقوط فى المترلقات الإجتماعية الخيرة وتريدها تماسكاً وتلاحماً وقدرة على الإستمرار والعطاء وبناء الحياة فى حدودها الخاصة وحدودها العامة ، وكان ما جاء به الإسلام ختاماً على يدى خاتم الرسل محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه ذروة فى تنظيم الأسرة ورعاية مصالحها وتحديد مسئوليات كل من أفرادها من الأب والأم والبنت وحتى الخادم وحقوق كل منهم وواجبته بما يساعد على اشاعة الطمأنينة فيها والمحبة وحسن التعاون وقوة التكافل والتضامن وراحة العيش وسعادته ..

نظرة الإسلام إلى الزواج :

وهكذا فقد كان للإسلام اهتمامات دقيقة وكبرى فى حقول التشريع والتنظيم على اختلافها ليصون حياة الإنسان من المتاعب قدر الامكان . ولقد كان له أيضاً اهتماماته فى حياة الأسرة على اختلاف أركانها وكانت له نظرته إلى الزواج كمدخل إلى رفع قواعد الحياة المصغرة وبنائها بناءً قوياً ومنيعاً . فالزواج ليس لنيل الوتر الجنسى وسداد حاجة الغريزة الإنسانية لدى الرجل أو المرأة فحسب . بل هو أيضاً وقبل ذلك . عقد ينشئ ميثاقاً بينها يكفل

نسلاً مشروعاً ومعروفاً وينظم صور المشاركة بينها للتعاون في إقامة شئون العائلة وقضاء حاجاتها وتحقيق متطلباتها ومعالجة ما يكتنفها من أجواء نفسية ووجدانية . ويضبط كل ذلك ليجعله في صالح استمرار تواصلهما مع توالى الأيام وتتابع الأشهر والأعوام وتقلب الظروف والأحوال ، وليوفر له المناخ الرخى الذى يسدل عليهما وعلى أهلها السكينة . ويمددهم بمزيد من التواد والتراحم والبر والحب ، بعيداً عن الطمع بالمال والحرص على الجمال والحسب والجاه ..

الزواج ليس لتوفير المال ولا للحظوة بالجمال :

وليس الزواج في نظر الاسلام قنطرة يعبرها كل من الزوجين لنشدان المال وتحقيق الثراء لأن المال زينة الحياة الدنيا ووسيلة لتوفير حاجات تقتضيها مصلحة الإنسان فإذا زاد عن الحاجة وفاض كثيراً أنقلب - كقلته - سبباً من أسباب الضنى والهمل والحزن أو سبباً من أسباب التعب والبلاء . ومن أمنية الفاجر كما قالوا قديماً كثرة المال وعزّة النفّر . وعندما استكبر عُيَيْتَةُ بن حصن والأقرع بن حابس على سلمان الفارسي وخباب بن الأثرث وصهيب الرومى وقالوا لرسول الله ﷺ : «نحن سادات العرب وأرباب الأموال فنحّ عنا سلمان وخباباً وصهيباً - احتقاراً وتكبّراً عليهم - نزل على رسول الله ﷺ قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردّهم فتكون من الظالمين»^(١) . وخير ما تكون

(١) سورة الأنعام الآية ٥٢ .

السعادة في النفس من وفرة العلم وسمو الأخلاق . وأخس ما تكون عليه في المال والجاه والأعوان والأولاد وعرض الدنيا الزائل . ومن أجل هذا كان قوله تعالى : ﴿أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ ^(١) . وكثيراً ما كانت كثرة المال والعرض سبباً للطغيان وللغفلة عن الحقيقة ، كما قد تكون مدخلاً إلى المسكنة وعظيم التواضع والخضوع . ولكن الأصل في طبيعة الإنسان أن كثرة المال وسعة الجاه وتعدد الأعوان والانصار تجرفه في الغالب إلى الطغيان والكبر ولهذا كان قوله تعالى : ﴿كَأَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِيَطْغَى أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى . إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرَّجْعَى﴾ ^(٢)

وهكذا فإن الإسلام لم ينظر إلى الزواج على أنه وسيلة للغنى ومزيد الثراء . بل نظر إليه على أنه وسيلة لبناء الحياة وتوفير السكينة والطمأنينة للإنسان الذي تموج به ظروف الحياة سحابة نهاره وشطراً من الليل . فهو ملاذه للراحة ونشدان الهدوء والاسترخاء ، وكنه الذي يفرخ فيه أشباله وبعدهم للتصدي لمسؤوليات المستقبل وتحمل أعبائها وأثقائها بشجاعة وبأس وحكمة . وما أجمل قوله ﷺ «لا تنكحوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ولا تنكحوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن وأنكحوهن على الدين . ولأمة سوداء خرماء ذات دين أفضل» ^(٣) وكذلك قوله : «تنكح المرأة على أربعة خلال : على دينها وعلى ماها وعلى جاهها وعلى حسبها ونسبها فعليك بذات الدين تربت يداك» ^(٤) .

(١) سورة التكاثر الآية ٦ . (٢) اقرأ ٧ - ٨ .

(٣) جامع الأحاديث الجامع الصغير للإمام السيوطي . (٤) المصدر السابق ٦٤٥/٢ .

وليس أيضاً لنيل الجاه والسلطان :

وإذا لم يكن الزواج في نظر الاسلام مدخلاً للثراء أو الفوز بالجمال - فهو أيضاً ليس لنيل الجاه والسلطان وشرف الحسب والنسب . بل هو مدخل إلى حياة تجتمع لها مقومات البناء الجدي لمستقبل محفوف بظروف الأمن والاستقرار . ولئن كانت الحياة الدنيا متاعاً مشوباً بالخير والشر ، والحق والخداع ، والحسن والقبح ، فإن خير متاعها الزواج والفوز بالمرأة الصالحة . وصدق رسول الله ﷺ القائل : «الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة» (رواه مسلم) ، هذه المرأة التي تتوفر فيها عوامل الرضى وبواعث الأمان التي تنشر على حياة الأسرة ظلال الود والسكينة ، وسحائب الحب والثقة . ولقد ثبت أن رسول الله ﷺ نصح يوماً عمر بن الخطاب فقال له : «ألا أدلك على كثر لا يفنى يا عمر؟ قال بلى : قال : «المرأة الصالحة ؛ إذا نظرت إليها سرتك . وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك» .

وقد روى الطبراني في الأوسط عنه ﷺ : «من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله الا ذلاً . ومن تزوجها لما لها لم يزد الله الا فقراً . ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله الا دناءة ومن تزوج امرأة لم يرد بها الا أن يغض بصره ويحصن فرجه أو يصل رحمه . بارك الله له فيها وبارك لها فيه»^(١) وروى ابن ماجه عنه ﷺ أنه قال : «تخيروا لنطفكم فإنكم روا الأكفاء»

(١) فتح القدير ٣٤٣/٢ .

مسلك الاسلام في ضبط الزواج :

ولقد ضبط الاسلام أمر الزواج وجعل له أحكاماً تصونه من العبث به والنيل من حرمة . وجعل له حصانته التي لا تمس ومهابته التي لا يسمح بهدرها . فكان منه الواجب . ومنه المحرم ، ومنه المكروه والمسنون والمستحب .

فالنكاح ، في نظر الاسلام . يصبح واجباً على المسلم عندما تتوق نفسه إليه ويخشى عليها العنت ومواقعة المحذور كالزنى وما يوطىء له ، خصوصاً وأن بعض العلماء يذهبون إلى القول بأنه مقدم على حجّ الواجب . يقول ابن هبيرة «اتفقوا على أن من تأقت نفسه إليه وخاف العنت وتأكد في حقه . كان له أفضل من الحج والجهاد والصلاة والصوم المتطوع بهما» .

ويصبح النكاح سنة إذا كان المسلم لا يخاف على نفسه من واقعة المحذور وإن كانت تتجمع له كل مؤهلات الزواج من الرغبة والتوق وذلك استناداً إلى قوله ﷺ : «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغضّر للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» متفق عليه . فإن رسول الله ﷺ في حديثه هذا يعلق الزواج على الاستطاعة وفيه توجيه واضح إلى أنه سنة في هذه الحال . ولو كان واجباً لما علقه عليها .. على أن النكاح يغدو مستحباً بالنسبة لمن توفرت لديه اللوازم إليه . من الشهوة والصحة .. ولكنه لا يجد من نفسه توقاً إليه ورغبة فيه . فهو ولا شك أفضل من نوافل الطاعات حتى قال الامام أحمد : «من دعاك إلى غير التزويج فقد دعاك إلى غير

الإسلام لأن العزبة ليست من أمر الإسلام في شيء»^(١) .

وهو مباح لمن لم تكن له شهوة فيه ، ولا يجد في نفسه توقاً إليه ، إما لأنه بطبيعته كذلك ، أو لأنه بلغ سناً متقدماً . وذلك لأنه في هذه الحالة لا يتأتى منه الثمرة المرجوة من النكاح في الوقت الذي يلزم نفسه فيه إن أقبل عليه بواجبات وبحقوق قد يعجز عنها . والنكاح بعد هذا كله يصبح حراماً في نظر الإسلام على المسلم إذا لم يخش على نفسه الوقوع في المحذور . ولكنه يدفع به إلى فعل محرّم كأن يضطرّه إلى السرقة لينفق على زوجته وسكنه معها ، أو يورطه في معيشة ضنكى لا يجد معها ما ينفقه على نفسه وعلى زوجته .

وهكذا فقد جعل الإسلام لعقد الزواج صيغة مخصوصة وأركاناً وشروط صحة ووجوب ليكون عقداً مبرراً من العيب والغش والخداع حافظاً للحقوق . وقد خصّه بحضور الشهود وأوجب به للزوجة المهر والنفقة والسكن على زوجها ، كما ألزمها بطاعة زوجها وحفظه وإكرامه في الغيبة والحضور .

ولم يشأ الإسلام أن يفتح باب الزواج على مصراعيه ، ولذلك فقد حدّد عدد الزوجات اللواتي يحق للمسلم أن يجمع بينهن بأربع . وبين لكل واحدة منهن حقوقها وواجباتها . واعتنى بما ينشأ في الأسرة من خلاف بين الزوج والزوجة وأمر الأهل والأقارب باصلاح ذات البين لأن الصلح خير يقول الله تعالى : ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ

(١) المبدع في شرح المقنع ٤/٧ .

خافت من بعلمها نشوزاً أو إعراضاً فلا حناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً . والصلح خير . وأحضرت الانفس الشح . وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً^(١) ويقول : ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً﴾^(٢) ويقول : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله والتي يخافون نشوزهن فعضوهن وامجرهن في المضاجع واضربوهن فإن اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً . وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً﴾^(٣)

وقد نظم الاسلام الزواج . تنظيماً دقيقاً لأنه كان يرى في عقد الزواج ما هو أسمى من عقد التملك لعين أو لمنفعة كالبيع والإجارة . كان يرى فيه عهداً وميثاقاً غليظاً بين الزوجين يربط بينهما برباط المودة والرحمة مدى الحياة ويوحد العلاقة بينهما حتى يصيرا شخصاً واحداً وصدق رب العالمين الذي يقول : ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾^(٤) ويقول : ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً

(١) سورة نساء الآية ١٢٨ (٢) سورة نساء الآية ١٢٩ .

(٣) سورة نساء الآيات ٣٤ - ٣٥ (٤) سورة البقرة الآية ١٨٧

غليظاً» (١).

ولقد توسع الإسلام في تشريع وبيان ما يكفل للزواج حمايته وصونه وساق له كل التحذيرات التي تردع من التلاعب به والإساءة إليه . ولا غرو فقد جعله الله تعالى من آياته المباركة ونعمه السابغة على خلقه فقال ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات﴾ (٢) . وقال : ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ (٣) كل ذلك لأن الزواج هو في الواقع الواحة التي يستبرد فيها المرء كلما اشتدت عليه حمأة العيش المضطرب الذي تتصارع فيه الأهواء وتتشاكس فيه الأنفس في غمرة اندفعها وراء لقمة العيش وخلف حاجاتها ومصالحها الدنيوية . ويخذ عنده ما يردّ عليه سكينته ويغمره بما يفتقر إليه بين الحين والآخر من الانس والرضى والحب .

المحرمات من النساء :

وإذا كان الإسلام قد شرع الزواج وحض عليه ، فقد كان ذلك لمصلحة النوع البشري - كما قلنا - وهو لهذا « لم يترك النساء مشاعات بالنسبة للرجال بل فصلهن . فجعل فيهن المحرمات على التأييد والمحرمات تحريماً مؤقتاً . والنساء اللواتي يحرم على المسلم التزوج بواحدة منهن أبد الدهر

(٢) سورة النحل الآية ٧٢ .

(١) سورة النساء الآيات ٢٠ - ٢١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢١ .

هـنّ اللواتى تربطه بهن رابطة القرابة أو المصاهرة أو الرضاع . أما النساء اللواتى يحرم عليه التزوج بواحدة منهنّ مؤقتاً بمعنى أنه لا تحل أن تكون زوجة له مادامت فى حال معينة . فإن تغيرت هذه الحال ، زال سبب التحريم الوقفى وحلّت له . وهنّ من تعلق بهن حق الغير بزواج أو عدة . ومطلقة زوجها ثلاثاً قبل أن تنكح زوجاً غيره زواجاً مقصوداً لذاته لا بقصد التحليل ، ومن يكون فى عصمته محرم لها ، ومن يكون فى عصمته أربع سواها ، ومن لا تدين بدين سواى .. أما ما عدا هذا فيحق للمسلم أن يتزوج من شاء من النساء .»

الحكمة من تحريم بعض النسوة :

«ولعل الحكمة من تحريم بعض النسوة تحريماً مؤبداً تعود أولاً : لتقوية الوحدة الاجتماعية حيث يحتاج الإنسان للإرتباط بالآخرين ليتبادل معهم الحاجات والمنافع وليحقق ما يوفر له أسباب العيش والاستقرار والتغلب على متطلبات الحياة وذلك إضافة إلى ما يحققه عن طريق القرابة . فيتقرب المتباعدون ويلتقى المتنافرون وتزداد الرابطة الاجتماعية قوة وأنسجماً .

أما ثانياً : فلأن الاسلام قد جعل كغيره من الأديان السماوية للأبوين حرمة لا تدانى ، ومترلة عليا فى نفوس الأبناء . كما أن العرف الاجتماعى وضرورات الحياة . ووحدة المنبت والنشأة والبيئة والمصلحة ، قد مكنت للصلة بين الأقارب وجعلتها على شىء عظيم من الحسن والقوة .. وكلنا يعلم أن الحياة الزوجية مهما كانت سعيدة

وهادئة وهائلة ، فقد يعرض لها ما يحمل أحد الزوجين على أن تبدر منه لقاء الآخر كلمات نابية أو تصرفات سيئة أو معاملات مشينة ، يعكر صفوها ، ويقلق هدوءها وهناءتها فتحل بسبب ذلك القطيعة بينهم محل التواصل والكراهية محل الود ... ولو أباح الله تعالى للمسلم أن يتزوج أمه أو بنته أو أخته أو خالته أو عمته أو ابنة أخيه أو أخته وهن المحرمات على التأييد . لأدى ذلك إلى نقیض ما ترمى إليه الشريعة من الحياة الزوجية ففقطعت الأرحام التي أوجب الله وصلها وتعادى الأقرباء الذى يفرض فيهم التعاون والتساند والتفكك من جراء ذلك المجتمع .

على أن الزواج بالأقارب قد ينتج نسلاً ضعيفاً عندما تكون درجة القرابة قوية ومن حق الطفل أن يولد صحيح البنية سليم الفكر ، قوى الحيلة بل ومن حق المجتمع أن تنجب له الأجيال قوية الأجساد معافاة الأبدان . وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالابتعاد ما أمكن عن الأقارب الأذنين . وهو ما يذهب اليوم الطب الحديث إلى النصح به . وقد قال ﷺ : «اغتربوا لا تُضَوِّا» أى تزوجوا فى البعاد الانساب وليس فى الأقارب ، لئلا يهزل نسلکم . وقال عمر ابن الخطاب رضى الله عنه لآل السائب وقد رآهم يتزاجون فيما بينهم «قد أضويتم فانكحوا فى النوايف»^(١) .

النساء المحرمات تأييداً :

والنساء المحرمات أصلاً وبصورة مؤبدة على الرجال هن أربعة

(١) راجع كتاب أحكام الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية للمؤلف بالاشتراك مع الدكتور عدنان نجما .

أصناف . نص القرآن الكريم عليها وهن :

(أ) المحرمات من النسب ويشملهن قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخُواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبناتُ الْأَخِ وَبناتُ الْأُخْتِ﴾ .

(ب) المحرمات بالرضاع وهن المشمولات بقوله تعالى :

﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخُواتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾
وبقوله ﷺ «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» .

(ج) المحرمات بالمصاهرة وهن أمهات نساء الزوج وذلك بقوله

تعالى : ﴿وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ﴾ وحلائل الآباء أى زوجاتهم

بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا

مَا قَدْ سَلَفَ﴾ . وقد روى أحمد وأبو داود عن البراء قال :

«لقيت خالى ومعه الراية . قال : أرسلنى النبى ﷺ إلى

رجل تزوج امرأة أبيه من بعده ، أن أضرب عنقه» .

وحلائل الأبناء لقوله تعالى : ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ

مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ . والربائب : وهن بنات نساء الزوج

اللاتى دخل بهن وذلك بقوله تعالى : ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي

حُجُورِكُمْ مِنْ نَسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا

دَخَلْتُمْ بِهِنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾

(د) المرأة الملاءنة . وهى التى قذفها زوجها بالزنى ولم يكن لها

شهداء ، فإنه يطبق عليها قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ

أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ

أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . والخامسة أن لعنة الله

عليه إن كان من الكاذبين . ويدلرأ عنها العذاب أن تشهد
أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب
الله عليها إن كان من الصادقين^(١)

وقد أطلق العلماء على هذه الصورة من الشهادة والحلف إسم
«الملاعنة» . والمرأة التي يجرى بحقها ذلك هي «المرأة الملاعنة»
وحكمها بعد أن تجرى هذه الملاعنة أمام الناس بينها وبين زوجها أن
يفرق بينهما ، وأن تصبح محرمة عليه على التأيد . ويكون أمرها وأمر
زوجها بعد ذلك إلى الله تعالى الذى يعلم السر وأخفى وحقيقة الأمر
وواقعته منها . وإن شاء عاقب المسىء منها وإن شاء عفا عنه . كل
ذلك إذا لم يكذب الزوج نفسه ويرجع عن قذفه لزوجته . وقد روى
الجورجاني أن سهل بن سعد قال : «مضت السنة في المتلاعنين أن
يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً» .

المحرمات تحريماً مؤقتاً :

وأما المحرمات تحريماً مؤقتاً فهن :

(أ) الأختان من النسب أو من الرضاع . فإنه يحرم الجمع بينهما
فى عقد واحد أو متفرق وذلك لقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا
بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ويحرم الجمع بين المرأة وعمتها
والمرأة وخالتها إجماعاً . وسنده ما رواه أبوهريرة رضى الله
عنه موقوفاً قال : «لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة
وخالتها» (متفق عليه) .

(١) سورة النور الآيات ٦ - ٩ .

(ب) المرأة التي تزيد على أربع . إذ لا يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة . وذلك لأنه ﷺ قال لغيلان الثقفي عندما أسلم وكان تحته عشر نسوة «إختر منهن أربعاً وفارق سائرهن» وأمر نوفل بن معاوية حين أسلم وكان له خمس نسوة أن يفارق واحدة منهن . وكذلك نهى ذلك الذي كان تحته ثمانى زوجات بأن يبقى عليهن جميعاً وأمره بأن يفارق منهن أربعاً .

ولا يعارض هذا بما كان للرسول ﷺ من زوجات يفوق العدد المباح يجمع بينهن لأنه شأن خاص به ﷺ ولا يقاس عليه . وذلك لحاجته إليهن في تيسير شئون دعوته ونشر تعاليم الاسلام بين النساء في حياته ومن بعد موته ، ولكشف كثير من الأحكام الشرعية المتعلقة بحياة الأسرة وعلاقة الرجل بالمرأة التي لا يطلع عليها إلا النساء ، ولا تيسر كشفها مع معاشرة العدد المباح شرعاً في تلك الفترة الزمنية القصيرة إلى غير ذلك من الحكم التي قد تخفى علينا .

(ج) المرأة المتزوجة مادامت في عصمة زوجها ، فإن زالت زوجيتها منه بموت أو طلاق واستوفت عدتها زال هذا التحريم . وكل هذه المحرمات أتت على ذكرهن جميعاً الآية التالية : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخُواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبنَاتُ الْأَخِ وَبنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْتُمْ وَأَخُواتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نَسَائِكُمْ وَرَبَّائُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نَسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ

فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً . والمحصنات من النساء^(١)

القرابة وأثرها في التحريم وحكمته :

وإن مجمل هؤلاء المحرمات يتمحور التحريم لهن على سبب ما بينهن أو لهن من صلة القرابة والرحم التي أشرنا إليها سابقاً واهتم الإسلام برعايتها واعتنى بتكريمها . وهي صلة لا ينفك الإنسان متأثراً بها إلى حد بعيد . فهو يحب أمه وأخته وبنته ويتعامل معهن على أساس من هذا الحب البريء من شوائب الجنس الهادف إلى الاستيلاء . وكذلك من هنّ في مثل منزلتهن كأمهات النساء والربائب وحلائل الآباء والأبناء . والعمت والخالات وغيرهن ، وإن حبه لهن ليمارجه في كثير من الحالات احترام كبير وولاء عظيم لا يستساغ معه الزواج منهن وبخاصة وإن في الزواج معنى الهيمنة والقوامة ، وفيه احتمال تصادم الرغبات والآراء والاتجاهات . وكلها تنتهي أحياناً بأصحابها إلى النزاع والشقاق بل وأحياناً كثيرة إلى الفراق والطلاق اللذين يختمان بالمدابرة والقطيعة والتحاقد والتباغض التي إن صح الصبر عليها مع الغرباء . فكيف يصح ذلك معهن ؟ وفيهن الأم ذات الفضل الذي لا ينسى وكذلك قد تكون البنت والأخت والحالة والعمة . وكلهن يشكلن عمود الأسرة وبالتالي ركيزة المجتمع الكبير ؟ .

(١) سورة النساء الآيات ٢٣ - ٢٤ .

إن الإسلام الذى رعى الأسرة الرعاية العظمى ، واجتهد ما وسعه الأمر ليضمن لها التماسك والتكافل وحتى التعاون ، وليوفر لها الحياة السعيدة الآمنة المطمئنة ، وذلك عن طريق ما أوجده لها من تشريعات تحفظ للأبوين مقامهما الرفيع . ولالأولاد منزلتهم الحسنة ، وللأخوة والأقرباء مكانتهم المحترمة ... نقول إن هذا الاسلام لا يمكن أن يفرط بها ويعرضها للاهتزاز والتصدع بزيجات من هذا النوع لا يكتب لها التوفيق ولا الاستمرار ولا تحقيق المقاصد التى من أجلها كانت سنة الله تعالى بالزواج وبخاصة وأنه هو الذى أمرنا وأوصانا بالإحسان إلى الأبوين وتوقيرهما ومصاحبتهما بالمعروف بقوله : ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما . واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربباني صغيرا﴾^(١) وقوله : ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا﴾^(٢) وقوله : ﴿وصاحبهما فى الدنيا معروفا﴾^(٣) .

وقد جاءت وصايا الرسول ﷺ لاتباعه المؤمنين المسلمين تتزاحم برعاية الأهل من الآباء والأبناء والأقرباء ، وإعطائهم حقوقهم وإحاطتهم بالعطف والصلة وحسن المعاملة . فكان منها قوله ﷺ : «إن الله تعالى خلق الخلق حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائد بك عن القطيعة !! قال : نعم . أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت : بلى . قال : فذلك لك . ثم قال رسول الله ﷺ : إقرعوا إن شئتم قوله

(٢) سورة الأحقاف الآية ١٥ .

(١) سورة الإسراء الآية ٢٣ - ٢٤

(٣) سورة لقمان الآية ١٥ .

تعالى : ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَعُوا أَرْحَامَكُمْ . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ . أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ ^(١) وكان منها قوله ﷺ فيما رواه أنس رضي الله عنه أنه قال : «من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه» وعن أبي عبد الرحمن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال : سألت النبي ﷺ : أى العمل أحب إلى الله تعالى ؟ قال : الصلاة على وقتها ، قلت : ثم أى ؟ قال : برّ الوالدين . قلت : ثم أى ؟ قال : الجهاد في سبيل الله» متفق عليه .

هذا وإن الأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً كلها تعلل مقام الأبوة وتحض على صلة القرى ومحاستهم ومباعدة كل ما يؤذيهم أو يسيء إليهم من قول أو عمل ولعل هذا له أكبر النصيب من الحكمة في منهج الإسلام العظيم في بيان المحرمات من النساء سواء كان تحريماً مؤبداً أو تحريماً مؤقتاً ...

(١) سورة محمد الآيات ٢٢ - ٢٤ .

الفصل الثالث

الاسلام والأنكحة المحرّمة في نظره

- ١ - الزواج المؤقت ليس في مصلحة المرأة ولا في مصلحة الرجل .
- ٢ - أثر الزواج المؤقت في الأولاد والحياة العامة .
- ٣ - تحريم الاسلام للزواج المؤقت .
- ٤ - نظرة الاسلام إلى المتعة .
- ٥ - دليل الجمهور وردّهم .
- ٦ - نظرة الاسلام إلى الطلاق .
- ٧ - تحريم الزنى وما يقرب إليه .
- ٨ - الزواج عند بعض الأمم .
- ٩ - أنكحة أخرى حرمها الاسلام .

الفصل الثالث

الإسلام والإنكحة المحرمة في نظره

لقد كانت نظرة الإسلام إلى الزواج على أنه ميثاق غليظ وأنه رباط مبارك بكلمات الله ورضاه . ورسول الله ﷺ يقول : « اتقوا الله في النساء فإنكم إنما أخذتموهن بأمان الله وأستحلتم فروجهن بكلمة الله » .

ومثل هذا القول بعد قوله تعالى وأمره الجازم : ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ فيه كل الخضم على إحسان معاملة المرأة والترفق بها وحفظ كرامتها وصون حقوقها وتجنب ظلمها والإساءة إليها والتلاعب بمصيرها كما يتلاعب بالسلعة .

الزواج المؤقت ليس في مصلحة المرأة ولا في مصلحة الرجل : ولا يتيسر إكرام المرأة وحفظ حقوقها وصون كرامتها وشخصيتها وعدم الوقوع في ظلمها إذا تراضى الناس العقد عليها لزمن مؤقت وفترة محدودة وقبلوا ذلك شرعة يخضعون لها ويطبقونها في مجتمعهم . لأن مثل هذا القرار ينتهي بهم إلى صياغة عقد يجعل المرأة تعيش في الغالب أيامها في خوف من النهاية وأحتساب دائم سيقع بعد ذلك من مفارقة الحياة الزوجية وما سيرافقها غالباً من تعرض لمناعب

المستقبل وهمومه . بل إنه قد يشرع لها ذلك أبواب الاثم والشر ويزين ولوجها للفوز بما يضمن لها آتئاء مقومات العيش بعد الفراق في أمن وكفاية وقد يكون من ذلك اتخاذها بعض الحاصل القبيحة كالغش والخداع والنفاق والكذب والسرقة وغير ذلك لتوفر لنفسها بعض الأموال التي قد تقع عليها في بيت الزوجية وتُدخرها لصالحها . وقد تسوء معاملتها لزوجها ولا تصدق في الاخلاص له لعلمها بأنه لن يكون خالصاً لها ودائماً . فقد تتجه أفكارها ومشاعرها نحو آخر لتنتقل إليه في أول فرصة تتاح لها ... ومثل هذا وذاك من السلوك والتصرف كفيل وحده بأن يقلب الحياة الزوجية إلى ساحة مشاحنة ونزاع لا تستقر معها وتطمئن ، ويستحيل أن تتوفر للزوجين فيها المقاصد الأساسية التي وضعت أصلاً للزواج ، وفي مقدمتها أن يجد كل من الزوجين ما ينشده من الراحة الفكرية وطمأنينة القلب وسعادة النفس .

أثر الزواج المؤقت في الأولاد والحياة العامة :

ولن نستعرض ما سياتر على ذلك مما قد يخلفه ذلك الواقع المشحون بالخلاف من سوء تربية الأولاد وتردّي أوضاعهم الصحية والأخلاقية والمعاشية واضطراب حياتهم النفسية وما قد يفرض كل ذلك وغيره إليه من الفساد الخفيف الذي ينعكس على الحياة العامة وبلغها بالفشل والخسران المبين :

تحريم الإسلام للزواج المؤقت :

ومن أجل ما تقدم اتجهت عناية الاسلام إلى تأييد الزواج

وتحريم توقيته بزمن لأنه بذلك يهدم المقاصد العامة التي شرع لها الزواج ويساعد على تعريض الحياة الانسانية إلى أخطار اجتماعية وصحية لا يعلم آثارها إلا الله .

على أن الذين أباحوا التوقيت فيه بأجل - من بعض علمائنا المسلمين - قد اشترطوا أن يكون في معنى التأييد كأن يقول رجل لأمراة : تزوجتك حتى نهاية مئتي سنة ...

نظرة الاسلام إلى المتعة :

هذا وإن زواج المتعة بالتالي باطل لدى جمهور علماء المسلمين وفقهائهم وهو غير منعقد ولا يترتب عليه أى حكم من أحكام الزوجية . ولم يقل به إلا فئة من المسلمين هم الشيعة الإمامية مُعتمدين على قوله تعالى : ﴿... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾ ^(١)

وقد احتجوا بهذه الآية من ثلاثة أوجه نوردها فيما يلي :
أولاً : أن الله تعالى ذكر لفظة الاستمتاع في هذه الآية ولم يذكر لفظة النكاح . والاستمتاع والمتعة شيء واحد .
ثانياً : أن الله تعالى أمر في هذه الآية بإيتاء الزوجات الأجور . والمتعة هي عقد الإجارة على منفعة البضع .
ثالثاً : أن الله تعالى أمر بإيتاء الأجر للمرأة بعد الاستمتاع بها

(١) سورة النساء الآية ٢٤ .

وذلك يكون في عقد الاجارة والمتعة . أما المهر فيجب في النكاح بنفس العقد .

دليل الجمهور وردهم :

وقد واجه الجمهور هذا الاستنباط بأدلة من القرآن ومن السنة ومن المعقول .

أما دليلهم من الكتاب فهو قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلِأَنَّهُمْ غَيْرَ مَلُومِينَ . فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(١) وهو سبحانه وتعالى يبيح بنصر هذه الآية وغيرها نكاح المرأة بأحد شيئين : الزواج . أو ملك اليمين . ولم يذكر معها المتعة . مما يدل على أنها ليست بنكاح مشروع ومباح .

هذا وإن المتعة تنتهى بانتهاء المدة المعقود عليها من غير طلاق أو فرقة ولا يعرف في الاسلام نكاح ينتهى بمضى الوقت مع أنها هما الوسيلتان المعتمدتان لفسخ عرى الزوجين . ثم لا يقع بها التوارث بين المتمتعين . والحق ان التوارث أحد موجبات الزواج الشرعى . على أن قوله تعالى : ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ سمي كل من يتغنى ما وراء الزواج المشروع وملك اليمين عاديا ، ويعنى هذا أن وطء المتعة حرام .

أما دليلهم من السنة فهو الأحاديث والاعخبار المتضافرة على حرمة المتعة . ومنها ما روى عن على رضى الله عنه أن رسول الله

(١) سورة المؤمنون الآيات ٦ - ٧ .

ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خبير وعن أكل لحوم الحمير
 الأهلية ، وكذلك عن الإمامين ، أبى جعفر محمد الباقر وأبى
 عبد الله جعفر الصادق ؛ فقد روى أن بساماً الصيرفى سأل أبا
 عبد الله جعفر الصادق عن المتعة ووضعها له ، فقال : ذاك الزنى .
 وقد جاء فى الكافى عن الحسن بن يحيى بن زيد فقيه العراق أنه قال
 آل رسول الله ﷺ على كراهية المتعة والنهى عنها وهم فى ذلك تبع
 لإمام الهدى على ابن أبى طالب الذى قال : « لا أوتى بمستمعين إلا
 رجمتهم » كما قال لابن عباس عندما بلغه أنه يفتى بجواز المتعة لا إنك
 امرؤ تائه . لقد نسخها رسول الله ﷺ . وقد قال البيهقى « إن ابن
 عباس مامات حتى رجع عن هذه الفتيا » .

هذا وقد روى عن سمرة الجهنى أن رسول الله ﷺ نهى عن
 متعة النساء يوم فتح مكة » وعن عبد الله بن عمر أنه قال : نهى
 رسول الله ﷺ يوم خبير عن متعة النساء وعن لحوم الحمير الأهلية .
 وروى أن رسول الله ﷺ كان قائماً بين الركن والمقام وهو يقول :
 « إني كنت أذنت لكم فى المتعة فمن كان عنده شيء فليفارقه ولا
 تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ، فإن الله قد حرّمها إلى يوم القيامة » .
 هذا وقد انعقد الاجماع على ذلك من الأمة بأسرها حيث امتنع
 الناس عن العمل بالمتعة مع ظهور الحاجة لهم إلى ذلك .

وأما المعقول فهو أن النكاح فى الأصل شرع لتحقيق النسل
 وتوفير النماء البشرى وبقاء النوع ، وليس تجاوباً مع متطلبات الغريزة
 والشهوة إذ هما فى الحقيقة قد وجدا لدى الإنسان ليكونا وسيلة
 الحفز والدفع لتحقيق الرغبة لديه حتى يصل إلى الغرض الأصلى .

واما ردّهم على استنباط أولئك الذى عرضناه سابقاً فهو أن
 الضمير فى «به» فى قوله تعالى ﴿لَمَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ
 أُجُورَهُنَّ﴾ الذى احتجوا به . يقصد به النكاح وليس المتعة ، لأن
 النكاح المذكور فى مطلع الآية ونهايتها حيث ذكر الله تعالى أجناساً
 من المحرمات فى النكاح وأباح ما وراءها ، وذلك بقوله تعالى :
 ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرِ
 مُسَافِحِينَ﴾ أى بالنكاح غير زانين ومخادنين .

على أن الله تعالى يذكر فى سياق الآية الكريمة كله من أوله حتى
 نهايته النكاح ، ولا يذكر المتعة . ولا الإجارة الأمر الذى يوجب
 صرف معنى قوله تعالى : ﴿لَمَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ﴾ إلى الاستمتاع
 بالنكاح . أما الأجور الواردة فى نص الآية وهى قوله تعالى
 ﴿فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ فالملقود منها دوماً
 المهور بدليل أن الله تعالى يقول فى آية أخرى مخاطباً رسوله الكريم :
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ لم
 يقل أحد إن المراد من هذا غير المهور ..

أما قوله تعالى الذى ورد فيه إيتاء الأجر بعد الاستمتاع بهن فلا
 يجوز أخذه دليلاً على إباحة المتعة فى شيء بحجة أن الأجور تدفع
 بعد الاستمتاع ، وهى قد وردت فى الآية بعد الاستمتاع . وذلك
 لأن فى الآية الكريمة تقدماً وتأخيراً . كأنه تعالى قال : «فآتوهن
 أجورهن إذا استمتعتم بهن» أى إذا أردتم الاستمتاع بهن ، كقوله
 تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أى إذا
 أردتم تطليق النساء ..

نظرة الاسلام إلى الطلاق :

وعلى كل حال فإن الإسلام يتجه في تشريعه للزواج على أنه دائم وليس مؤقتاً . وإجازة الإسلام للطلاق لا ينقض هذا المنهج لديه . ذلك أن التوقيت فيه شيء وإباحة الطلاق شيء آخر . وإباحة الطلاق لا ينقض مبدأ ديمومته . بل إنه على النقيض من هذا يشعر بالحرص على المقاصد المعتبرة في مبدأ الديمومة . والتي منها ضمان السكينة والاستقرار والطمأنينة وتوفير أجواء المودة والمحبة التي تساعد على صحة الانجاب والتناسل والتكاثر . فإن نشوب النزاع بين الزوج والزوجة إذا استحکم وطال وتعذر تذويبه وملاشاته انقلبت العلاقة بينهما إلى جحيم لا يطاق وانقلبت معها الحياة العائلية إلى حياة مغموسة بالكدر والهم والعنت ، محاطة بالمتاعب والأحزان ، ولا يمكن في هذه الأجواء أن تكون معيشة مرتضاه . وإن الخروج من حظيرتها بسلام هي خير ما يختار من حل . ولن يكون ذلك إلا بالتفاهم على الفراق وفصم عرى الزوجة . والطلاق وحده هو الذي يضمن هذا وينشئ له ظروفه المقبولة والمعقولة . وهو وإن كان يصدّم الطرفين ويؤذى مشاعرهما ويفرز لهما بعض المتاعب إلا أنه أيضاً يفتح أمامها أفقاً للخلاص من بؤرة الآلام . ومخرجاً للنجاة من عذابها الشديد ، وما قد يجرّه معه من مشاكل وهموم بل ومصائب وكوارث في حدود الأسرة الضيقة ، وفي مجال المجتمع الكبير .

ومن أجل هذا كانت نظرة الاسلام إلى الطلاق على أنه حلال بغض وخير محفوف بالمكاهره . وكان قول الرسول ﷺ الذي هو

الحكم الفصل والعلاج الناجع حيث روى الدار قطنى بسنده عن معاذ بن جبل قال قال لى رسول الله ﷺ : «يا معاذ ، ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض أحب إليه من العتاق ولا خلق الله تعالى شيئاً على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق ، فإذا قال الرجل لمملوكه أنت حرٌّ إن شاء الله فهو حرٌّ ولا استثناء له ، وإذا قال الرجل لأمراته أنت طالق إن شاء الله فله استنائه ولا طلاق عليه» وقد روى أبوداود وأبن ماجة بسندهما عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»

وقد بلغ من تنفير الاسلام عن الطلاق وشجبه أن حكم على المرأة التى تغرى زوجها به وتطلبه منه بأنها لا تشم رائحة الجنة حيث روى أن رسول الله ﷺ قال : «أثمأ امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس ، فحرام عليها رائحة الجنة»^(١) . ويقول الزيلعى : إن الله تعالى شرع النكاح لمصلحة العباد لأنه ينتظم به مصالحهم الدينية والدنيوية . ثم شرع الطلاق إكمالاً للمصلحة لأنه قد لا يوافق النكاح فيطلب الخلاص ، فكأنه من ذلك . وجعله عدداً وحكمه متأخر ليجرب نفسه فى الفراق ، كما جرّبها فى النكاح ، ثم حرّمها عليه بعد فراغ العدد قبل أن تتزوج بزواج آخر ليتأدب بما فيه غيظه . وهو الزوج الثانى على ما عليه جيلة الفحول بحكمته ولطفه بعباده»^(٢)

وهكذا يكتمل لدينا التحقق من أن شريعة الطلاق فى الاسلام

(١) جامع الأصول فى أحاديث الرسول للإمام مجد الدين ابن الأثير الجزرى ٦٢٤/٧ .

(٢) تبين الحقائق شرح كتر الدقائق للزيلعى ١٨٨/٢ .

لا تتناقض مع نظرتة فى ديمومة بل تؤكد لنا إنه إنما شرع لتثبيت هذه الديمومة وإنجاح مقاصدها الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية .

محرم الزنى وما يقرب إليه :

ومن أجل نظرة الاسلام فى ديمومة الزواج ، وجعله مثابة للإنسان بطرفيه الذكر والانثى وليقيه صروف الدهر وكوارث الأيام وليتقذ البشرية قاطبة من الأمراض التى لا تحصى والوباء الخطير ، فضلاً عن التدهور الاجتماعى والأخلاقى والنزاعات البشرية التى لا سبيل إلى حسمها ، فقد حرم الزنى والمخاونة والمخالطة المغفية إلى تعدى حدود الله ومخالفة شريعته وآدابه .

وكدأبه فى الخطر والإباحة والتحليل والتحریم فقد أتبع ذلك ببيان الحكمة فى ذلك فقال تعالى : ﴿ولا تقرّبوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً﴾^(١) ثم نفّره ونهى عنه وأنذر من الوقوع فيه وأدرج الزنى مع قاتل النفس البرئة ومع الذى يدعو مع الله إليها آخر فقال تعالى : ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً . إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾^(٢)

ولم يقتصر على التحذير من الزنى وعاقبته وعقوبته الأخروية وبيانها ، بل إنه لبين أيضاً حدّها وعقوبتها الدنيوية ليعتمدها الامام

(١) سورة الإسراء الآية ٣٢ . (٢) سورة الفرقان الآيات ٦٨ - ٧٠ .

أو السلطان ويتزها بأولئك الذين يتبعون أهواءهم ويتعدون حدود الله ويخرجون على القانون ، فقال تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي . فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١)

وقد روى في سبب نزولها فيما أخرجه الترمذى وحسنه وأبو داود والحاكم وصححه والبيهقى وابن المنذر وغيرهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان رجل يقال له مرثد بن أبي مرثد . وكان رجلاً يحمل الأسارى من مكة حتى يأتى بهم إلى المدينة . قال : وكانت امرأة بغى بمكة يقال لها عناق . وكانت صديقة له . وأنه واعد رجلاً من أسارى مكة بحمله ، قال : فجئت حتى أنتهيت إلى ظل حائط من حوائط مكة في ليلة مقمرة ، قال : فجاءت عناق . فابصرت سواد ظل تحت الحائط فلما انتهت إلى عرفتني فقالت : مرثد ؟ ! فقلت : مرثد ! ! فقالت مرحباً وأهلاً لهم فبت عندنا الليلة . قال : فقلت يا عناق ، حرم الله الزنى . فقالت : يا أهل الخيام ! ! هذا الرجل يحمل أسراكم . قال : فتبعتى ثمانية . ودخلت الحديقة فأنتهيت إلى غار أو كهف فدخلت فيه ، فجاءوا حتى قاموا على رأسى فبالوا ، فظل بولهم على رأسى فأعماههم الله عني . قال : ثم رجعوا فرجعت إلى صاحبي فحملته ، وكان حلاً

(١) سورة النور الآيات ٢ - ٣ .

ثقيلاً حتى أنهيت إلى الأذخر ففككت عنه أحبله . فجعلت أحمله
 ويعينى ، حتى أتيت به المدينة . فأتيت رسول الله ﷺ فقلت يا
 رسول الله : أنكح عناقاً ؟ أنكح عناقاً ؟ مرتين . فأمسك رسول الله
 ﷺ فلم يرد شيئاً حتى نزلت ﴿ الزانى لا ينكح إلا زانية أو
 مشركة ﴾ الآية . فقال رسول الله ﷺ : يا مرثد الزانى لا ينكح إلا
 زانية أو مشركة . فلا تنكحها .

وروى فى سبب نزولها عن عبد الله بن عمر رضى الله عنها ، أن
 رجلاً من المؤمنين استأذن رسول الله ﷺ فى امرأة يقال لها أم
 مهزول « كانت تسافح . وتشترط له أن تنفق عليه قال : استأذن
 رسول الله عليه وسلم أو ذكر له أمرها . قال : فقرأ عليه قوله تعالى :
 ﴿ والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك ﴾ الآية (١)

وقد تكلم العلماء فى المقصود من قوله تعالى : ﴿ الزانى لا ينكح
 إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك وحرم ذلك
 على المؤمنين ﴾ فقال بعضهم : إن الحكم فيها مؤسس على الغالب
 المعتاد وقد جرى به فى هذه الآية لزجر المؤمنين عن نكاح الزواني بعد
 زجرهم عن الزنى . وذلك لأن الفاسق الخبيث الذى من شأنه الزنى
 والتفحّب لا يرغب غالباً فى نكاح الصوالح من النساء اللواتى هن
 على خلاف صفته ، وإنما يرغب فى نكاح فاسقة خبيثة من شكله ،
 أو فى مشركة . والفاسقة الخبيثة المسافحة كذلك ، لا يرغب فى
 نكاحها الصالحاء من الرجال وينفرون عنها ، وإنما يرغب

فيها من هو من شكلها من الفسقة أو المشركين . ونظير هذا « لا يفعل
 الخير إلا تقي » فإنه جار مجرى الغالب ومعنى التحريم على المؤمنين على
 هذا . قيل : التنزيه . وقد عبّر به للتغليظ . وذلك لأن نكاح
 الزواني متضمن التشبه بالفساق والتعرض للتهمة ولسوء القلة
 والطعن في النسب إلى كثير من المفاسد . وقيل التحريم جاء على
 ظاهره» (١)

وإنه لمن مفاخر الإسلام أن ترد فيه مثل هذه النصوص . وتقوم
 لديه أشباه هذه الحدود التي تصون الأسرة وتحمي بنائها من أن
 يصيبه دَخل أو يعتريه خلل وتشويه . ولا غرو فالحياة الزوجية حمى
 كريم . وخلية شريفة ينبغي حفظها بكل وسائل الاحتياط والوقاية .
 لتؤدي وظيفتها بأمانة وجد وسخاء . ولتحتفظ بطهارتها ونقاها ..
 ففيها تبصر الذرية النور وفيها تتدرب على تفهم الحياة وتتلقى أوائل
 الدروس فيها فتشرب معانيها وتدرك صورها وتنبأ لتفهم مقاصدها
 وتحمل مسؤولياتها . وبها يتحقق استمرار امداد المجتمعات الكبرى
 بالعناصر الفاعلة الصالحة وأركان وجودها المناضلة : روى معقل بن
 يسار قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول
 الله !! إني أحببت امرأة ذات حسن وجمال وحسب ومنصب .
 وقال : إلا أنها لا تلد . أفأتزوجها ؟! فباه . ثم أتاه الثانية فقال له
 مثل ذلك . ثم أتاه الثالثة فقال له : «تزوجوا الودود الولود فإني
 مكائر بكم الأمم» . رواه أبوداود والنسائي

والحاكم وصححه .

وقد شرح المناوى هذا الحديث فقال باختصار : «الودود المتحبة لزوجها بنحو تلتف في الخطاب وكثرة خدمة وأدب وبشاشة . والولود . وهى تعرف في البكر بأقاربها . والحق أنه ليس المراد بالولود التى تكثر ولادة الأولاد . بل من هى فى مظنة الإنجاب والولادة وهى الشابة دون العجوز التى أنقطع نسلها»^(١)

الزواج عند بعض الأمم :

وعلى كل حال فإن هذا الذى ورد فى الكتاب فى هذا الشأن أو على لسان رسول الله ﷺ جاء ليقم بناء الأسرة فى الإسلام على أسس سليمة طاهرة من الرجس نقية من الدنس . ولا يمكننا إدراك فضله إلا لدى مقارنته بما كان عليه بعض الأمم من ذوى الشرائع السابقة ، حيث قد سبب الزواج وترك أمر الناس فيه على غاربه كما كان شأن بعض القبائل العربية فى الجاهلية . وكما كان شأن المجوس والهنود وغيرهم إذ كانوا يبيحون الزواج من البنت والأخت ، كما كانوا يبيحون زواج العدد من الرجال للمرأة الواحدة .. فقد ثبت أن يزدجرد الثانى تزوج من بنته ثم قتلها . وتزوج بهرام جوين من أخته ولم يكن فى هذا الزواج أى معصية عند الفرس ، بل كان عملاً صالحاً يتقربون به إلى الله^(٢) .

ونقل الشهرستانى أن مزدك «أحل النساء وأباح الأموال وجعل

(١) فيض القدير للمناوى ٢٤٢/٣ . (٢) تاريخ الطبرى ١٣٨/٣ .

الناس شركة فيها كاشتراكهم في الماء والكلاء والنار»^(١) وقد صادفت هذه التزعة هوى لدى الناشئة . وناصرها الملك قباد ، حتى انغمست إيران بالفوضى الأخلاقية وصاروا يدخلون على الرجل في داره فيغلبونه على نسائه ولا يستطيع الامتناع منهم فأختلطت الأنساب وصار الرجل لا يعرف ولده والمولود لا يعرف والده»^(٢) وكذلك كان الشأن في الهند . فقد عبد البعض منهم آله التناسل لإيلاهم الأكبر «مهايو» وعبد البعض الآخر النساء والعاريات . كما عبد بعض النساء الرجال العراة وأنزل البعض النساء منزلة الإماء فكان البعض من الرجال يقامر على أمراته فيخسرهما . وكان للمرأة الواحدة أحياناً العديد من الأزواج»^(٣)

أنكحة أخرى حرّمها الاسلام :

ولم يكن العرب في الجاهلية بأحسن حالاً من المجوس والهنود في تعاملهم مع المرأة ؛ فكان منهم أيضاً من يقامر على أهله ويقعد حزناً ينظر إلى حاله في يد غيره . وكان منهم من يتخذ الخليلات أو يُكره بعض نسائه على الزنى . قال ابن عباس : «كانوا في الجاهلية يكرهون إماءهم على الزنى يأخذون أجورهن»^(٤) وقالت السيدة عائشة رضي الله عنها : «إن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء ؛ فنكاح منه نكاح الناس اليوم ؛ فيخطب الرجل إلى الرجل

(١) الملل والنحل للشهرستاني ٨٦/١ . (٢) تاريخ الطبري ٨٨/٢ .

(٣) ماذا خسر العالم بالخطايا المسلمين لأبي الحسن النوى .

(٤) الجامع الصحيح للبخاري كتاب النكاح .

وكَيْتِه أو بنته فيُصْدِقُهَا ثم ينكحها . والنكاح الآخر ، كان الرجل يقول لأمْرأته إذا طَهُرَتْ من طَمَئِها : أرسلى إلى فلان فاستبضعى منه . ويعتزلها زوجها ولا يمسّها أبداً حتى يتبيّن حملها من ذلك الرجل الذى تستبضع منه فإذا تبيّن حملها أصابها زوجها إذا أحبّ . وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد . فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع . ونكاح آخر يجتمع له الرهط مادون العشرة فيدخلون على المرأة . كلهم يصيبها . فإذا حملت ووضعت ، ومَرَّ عليها ليال بعد أن تضع حسنها . أرسلت إليهم فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها . تقول لهم : قد عرفتم الذى كان من أمركم . وقد ولدت . فهو أبْنُك يا فلان : تسمى من أحببت باسمه فيلحق به ولدها . ولا يستطيع أن يمتنع ممن جاءها . وهن البغايا . كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علماً ، فمن أراد دخل عليهن (١) .

وقد كان العرب في الجاهلية يمارسون أنواعاً من الأنكحة الفاسدة التى كان كثير من الشعوب في عصرهم يمارسونها ولا يزال مع الأسف حتى اليوم حتى في أكثر البلاد تحضراً يمارسها العديدون فنما اشتراك الرهط من الرجال في الدخول على المرأة الواحدة . ومنها البغاء العلنى الذى تجيزه القوانين الحديثة لدى أكثر الدول المعاصرة ، ومنها اتخاذ الأخوات أى الصواحب والعشيقات . ومنها نكاح البدل وهو أن يتزوّج رجلان كل منهما عن امرأته للآخر .

(١) الجامع الصحيح للخازنى كتب سـ كـ ح

ونكاح الشغار وهو أن يزوج كل من الرجلين الآخر ابنته أو أخته أو غيرها ممن هن تحت ولايتها بدون صداق .

وقد حزم الاسلام أمره بالنسبة إلى هذه الأنكحة وغيرها مما لا يتفق مع نصوصه التشريعية وحكم بتحريمها ومنع اتباعه من ممارستها تحت طائلة العقاب الديني وتحت طائلة غضب الله تعالى وسخطه . حرصاً منه على وضع حدّ لكل المساخر والسفالات والمعاملات الظالمة والمستهينة بقيمة المرأة وبمصلحة الإنسان فرداً أو جماعة . وحال نهائياً دون تسلط الأولياء أو الآباء بغير حق على اتباعهم وأبنائهم ومنح المرأة لأول مرة في تاريخ الإنسانية حق تزويجها نفسها وحقها بأن تستأمر في أى زواج يكون لها أو تستشار .

فقد روى أحمد والنسائي من حديث ابن بريدة وابن ماجة من حديث عبد الله ابن بريدة عن أبيه قال جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ . « فقالت إن أبى زوجنى من أبى أخيه ليرفع لى خسيسته . قال فجعل ﷺ الأمر لها فقالت قد أجزت ما صنع أبى ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس إلى الآباء من شىء تعنى أنه ليس لهم اكراهن على التزوج بمن لا يرضينه » .

الفصل الرابع

تعريف بالمقصود بغير المسلمين

- ١ - من هو المسلم .
- ٢ - من هو غير المسلم .
- ٣ - من هو المؤمن .
- ٤ - تعريف الكافر .
- ٥ - تعريف المشرك .
- ٦ - موقف الاسلام من الشرك .
- ٧ - أنواع الشرك .
- ٨ - العلاقة بين الكفر والشرك .
- ٩ - أهل الكتاب .

الفصل الرابع

تعريف بالمقصود بغير المسلمين

من هو المسلم :

قبل الدخول في التعريف : بالمقصود بغير ، يحسن أن نقدم بين يدي ذلك بتوطئة موجزة تبرز معالم المسلم وتعرف به . وقد عرف النبي ﷺ الاسلام بأنه : «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً» فيكون المسلم من طبق هذه الأمور الخمسة وعاشها مع قومه وبعيداً عنهم .

ولا ريب أنه لا بد له من أن يكون في عمقه وقلبه منظوياً على الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر خيره وشره - حتى يكون صادق الاسلام ومخلصاً فيه .

من هو غير المسلم :

ومن هذا التعريف يتضح بأن من لم ينطبق عليه يكون غير مسلم . فكل من انكر وجود الله - أو أشرك به أو نسب إليه ما لا يليق به مما نفاه سبحانه وتعالى عن نفسه في القرآن الكريم - كاليهودية - والزرادة - والمولد هو غير مسلم . وكل من عبد غير الله

وأخذته إليها سواء كان بشراً أو حجراً أو نجماً أو شجرة أو أى شىء من أجزاء الكون هو أيضاً غير مسلم . ومن أنكر بعثه محمد ﷺ إلى الناس كافة . وأنكر القرآن وأنكر أنه كلام الله هو غير مسلم .

تعريف المؤمن :

ومادمنّا قد عرفنا المسلم فإنه لا مناص لنا من تعريف الإيمان وتعريف المؤمن حتى يسهل علينا بالتالى فهم النصوص الدينية التى يرتكز إليها الحكم الشرعى المطلوب التعرف عليه . فالإيمان فى اللغة هو التصديق . يقول الله تعالى مخبراً عن إخوة يوسف عندما جاءوا أباهم يعقوب يخبرونه بأن يوسف قد أكله الذئب وهم له كاذبون :

﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(١)

والإيمان فى الشرع إذن هو التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقضاء والقدر . وذلك عن طريق الاقرار القلبي كأساس عند بعض العلماء . والاقرار باللسان شرط لتطبيق أحكام الإسلام على المقر فى الدنيا . أو عن طريق الاقرار بالقلب واللسان كما قال كثير من العلماء . أو عن طريق الاقرار بالقلب واللسان والعمل بالجوارح . وهو ما ذهب إليه أهل الحديث وأهل المدينة ومالك والشافعى وأحمد والأوزاعى وإسحاق بن راهويه^(٢) .

وعليه فإن المعرفة وحدها غير كافية لتثبيت الإيمان ، إذا لم تتعزز بالإيمان القلبي بالله تصديقاً وقبولاً لأن فرعون وقومه كانوا يعرفون الله وكذلك أهل الكتاب . وكثير غيرهم من كفّار الأرض السابقين

(١) سورة يوسف الآية ١٧ . (٢) شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٣

والحاضرين وهم ليسوا بمؤمنين .

وقد أجمع العلماء على القول بأن من صدق بقلبه وأقر بلسانه وامتنع عن العمل بجوارحه بتطبيق ما أمره الله به أو نهاه عنه ، عاص لله ولرسوله مستحق للوعيد . وأن من صدق بقلبه وأقر بلسانه ونقذ ما أمره الله به ورسوله ونهاه عنه مؤمن حقاً . وهو كلما ازداد طاعة ازداد إيماناً . ولذلك فإن من الناس من نور الإيمان في قلبه كنور الشمس وأقوى ، ومنهم من نوره مثل ضوء القمر . أو مثل ضوء المشعل ، أو الشمعة ، أو عود الثقاب المولع . وكلما أشتد نور هذا الإيمان في قلب أمرىء أشتدت مناعته وحصانته الذاتية وكان وسيلة لكشف كثير من حجب الحياة له . وصدق رسول الله ﷺ القائل : «ليس المخبر كالمعاين» بل وَرَقَّ إحساسه ورهفت مشاعره وخلَّص قلبه وصفت رؤيته . بدليل الحديث المرفوع إلى رسول الله ﷺ فيما أخرجه أبو داود والحاكم وصححه : «إذا زنى العبد نزع منه الإيمان . فإذا تاب أعيد إليه» وبدليل قوله تعالى :

﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١)

وقوله : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكُنَّا عَنْهُمْ سَيِّئَاتٍ وَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتٍ النَّعِيمِ . وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءٌ مَا يَعْمَلُونَ﴾^(٢) .
وقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ

(١) سورة التغابن الآية ١١ . (٢) سورة المائدة الآيات ٦٥ - ٦٦ .

بإيمانهم تجرى من تحتهم الأنهار في جنات النعم»^(١)
 وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢) .

ويقول ﷺ : «ما يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه . فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي عليها ولئن سألني لأعطيته» .

تعريف الكافر :

أما الكفر فهو في عرف اللغة ستر الشيء وإخفاؤه . وقد وصف الله تعالى الزارع بأنه كافر لأنه يستر الحب في التراب ليكون صالحاً للنبات وذلك بقوله تعالى : ﴿كَمْثَلْ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾^(٣) . وقد وسع العرب دلالة هذه اللفظة فكان من حجازها قولهم كفر فلان نعمة الله بمعنى أنه لم يشكرها . وهذا كافر بالله أو بوحدانيته وصفاته أو كتبه ورسله ، أى منكر ذلك وجاحد له . ولا ريب أن كل هذا يدخل في عموم المفهوم اللفظي للفظ «كفر» فهو ضرب من ضروب الستر والاختفاء والتغطية السلبية في الأمور المعنوية . وهكذا فإن الكفر جحود بالله وكتبه وملائكته ورسله . وكل من كفر بذلك أو بجزء منه عناداً أو استهزاءً أو تساهلاً كافراً شرعاً يقول تعالى :

(١) سورة يونس الآية ٩ . (٢) سورة الحديد الآية ٢٨ .

(٣) سورة العنكبوت الآية ٢٠ .

﴿أَفَرَأَيْتَ مِنْ اتَّخَذَ إِلَهِهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (١)

ويقول : ﴿إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبِكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ . وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (٢) .

تعريف المشرك :

أما المشرك فهو من اتخذ لله نداً أو مثيلاً له من خلقه بزعمه ، فيما يستحقه عز وجل من الربوبية والألوهية . والله تعالى ينهانا عن ذلك فيقول :

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٣)
وإن من جعل لله تعالى نداً في عبادته أو محبته أو الخوف منه أو رجائه ، فقد أشرك . وشركه هذا لا يغفره الله له إلا بالتوبة منه . يقول الله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (٤) .

موقف الاسلام من الشرك :

وقد أشدّت الاسلام في مطاردة الشرك ومحاربته لتسلم عقائد الناس وليتعاق فكرهم من شوائب الوهم ودعاوى الفساد . وقد سقّه حُلام المشركين العرب الذين اتخذوا من دون الله شفعاء فقال

(١) سورة الحاثية الآية ٢٣ . (٢) سورة الأنفال الآية ٢٢ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢ . (٤) سورة الأنفال الآية ٣٨ .

فيهم رب العالمين : ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل اتبعون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ (١).

ولقد كانت شدة الاسلام على هؤلاء وعلى مهجهم الاشرار كى الجاهل ليسلم توحيد الله من أى شائبة شرك . ولذلك فقد قال ﷺ للاعرابي الذى قال له : ما شاء الله وشئت . «أجعلتنى لله نداً ؟! بل قل ما شاء الله وحده» وقال ﷺ : «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت» وقال : «من حلف بغير الله فقد أشرك» .

أنواع الشرك :

وقد قال شمس الدين الذهبي في تعريف الشرك : «إنه أكبر الكبائر . وإنه نوعان أحدهما أن يجعل لله نداً ويعبد غيره من حجر أو شجر أو شمس أو قمر أو نبي أو شيخ أو نجم أو ملك أو غير ذلك وهو الشرك الأكبر . والثاني : فهو الرياء بالأعمال كما قال تعالى : ﴿فمن كان يرجو لقاء ربّه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربّه أحداً﴾ (٢)

أى لا يرائى بعمله أحداً . وقال ﷺ : «إياكم والشرك الأصغر . قالوا يا رسول الله وما الشرك الأصغر؟ قال : الرياء يقول الله تعالى يوم يجازى العباد بأعمالهم اذهبوا إلى الذين كنتم تراءونهم بأعمالكم في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء» (٣).

(١) سورة يونس الآية ١٨ . (٢) سورة الكهف الآية ١١٠ .

(٣) الكبائر لحافظ شمس الدين الذهبي ٩ - ١٠ .

هذا وإن الأصل الأول في الإسلام هو توحيد الله وإفراده بالعبودية . وهو ما جاء به القرآن الكريم والكتب السماوية من قبله . وهو ما دعا إليه رسول الله ﷺ وجميع الرسل من قبله . يقول الله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ (١) .

وهذا الاعتقاد التوحيدي هو الذى يدخل صاحبه فى حظيرة الإسلام ويضمن له فيما إذا أثبت عليه حتى يخرج من الدنيا ، دخول الجنة والنجاة من النار لقوله ﷺ : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » (٢) .

وإذا كان الاعتقاد التوحيدي هو الاصل للدخول فى حظيرة الاسلام فإن نقيضه هو الذى يخرج منه ويدخل صاحبه النار ..

العلاقة بين الكفر والشرك :

وما دما قد عرفنا كلاً من الكفر والشرك فإنه يحسن بنا أن نكشف جهة العلاقة بينهما وجهة الافتراق فى المعنى . والحق أن بينهما عمومًا وخصوصاً كما هو الحال بين مفهومى النبى والرسول والإيمان والإسلام . فالكفر عام يدخل فيه الشرك والالحاد والجحود ولكن الشرك يفترق عنه ويختص باتخاذ الند والشبيه لله كما ان الحيوان عام يدخل فيه الإنسان والأسد والفيل والفرس ، ولكن الإنسان يفترق عن كل واحد منها ويختص بالفكر والنطق . وكل خاص يضم مفهوم العام ويزيد عليه بما هو خاص به . وهكذا فإن الشرك يضم مفهوم

(١) سورة الأنبياء الآية ٢٥ . (٢) شرح العقيدة الطحاوية ٧٠ .

الكفر ويزيد عليه اتخاذ الند لله تعالى . ويظهر الشرك في عبدة النجوم والشجر والبقر والأصنام والبشر وغير أولئك من الوثنيين والمجوس والثنوية . كما يظهر الكفر في الملاحدة والجاحدين وكالشيوعيين والدهريين الذين لا يعترفون بوجود الله ولا يصدقون ببعثه الرسل ولا بما جاءوا به من الكتب والمعتقدات .

وقد وصف الله تعالى لذلك مشركى العرب بالكفر كما وصف المجوس ووصف بذلك عبدة النجوم وقوم فرعون وعاد وثمود وأحزابهم ممن سبقوهم أو عاصروهم أو جاءوا بعدهم ..

أهل الكتاب :

أما أهل الكتاب فهم في الأصل أتباع رسول مثل موسى وعيسى عليهما السلام وحملة كتاب : إما هو التوراة أو هو الانجيل . والأوائل هم اليهود والآخرون هم النصارى . أما اليهود فقد أرسل الله إليهم بعد سيدنا موسى . سيدنا عيسى عليهما السلام فحمل لهم الانجيل مصححاً ما انحرفوا عنه من الحق . ومبصراً لهم بالنهج القويم الذى جاءهم به رسولهم موسى والخط المستقيم الذى ينبغى أن يكونوا عليه . فما استجابوا له ولا استمعوا لنصحه وتحذيره . بل امعنوا في غيهم . وناصروه العداوة وصدّوا عن سبيله كل راغب في الإيمان ييغونها عوجاً . وقعدوا في كل سبيل يوعدونهم ويهدونهم ويفترون عليه ما شاءوا من صنوف البهتان والزور حتى قصدوا قتله فأنقذه الله من أيديهم ...

ولقد كان إنقاذ الله تعالى له بصورة معجزة أحاطها بالسرية

والإيهام بنسبة ما كان يتطلبه وضعه عليه السلام مع أولئك البغاة من الاحتياط ليضمن له النجاة من أيديهم . وقد فتح هذا الإيهام المجال أمام اليهود . المهرة بالتلفيق والإرجاف وتشويه الحقائق بتأدي . لمزيد من البهتان والافتراء ليوغلوا في لعب دورهم المتجنى في تمويه الحقائق الربانية وتشويه وقائعها وصورها ليضلوا الناس .

ولقد ظل ذلك الإيهام قائماً . وظل دور المموهين والمزورين رائجاً ومؤثراً على ضعاف العقول والنفوس وقاصري الحجة والنظر إلى أن بعث الله خاتم رسله محمداً ﷺ . وأنزل عليه وحيه . وحمله القرآن الكريم الذي كشف الغطاء عن الحقيقة وجلا وبصر بدور اليهود المزور . يقول رب العالمين :

﴿يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ثم اتخذوا العجل من بعد ما جاءتهم البينات فعفونا عن ذلك وآتينا موسى سلطاناً مبيناً * ورفعنا فوقهم الطور بميثاقهم وقلنا لهم أَدْخِلُوا الباب سجداً وقلنا لهم لا تعدوا في السبت وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً * فبما نقضهم ميثاقهم وكفروهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غُلْفٌ بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً * وكفروهم وقولهم على مريم بهتنا عظيم * وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شكٍّ منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظنِّ وما قتلوه يقيناً * بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً

حكيماً ﴿١﴾ .

وعلى الرغم من ذلك ومن اعتداء الكثيرين وعودتهم إلى الحق والرشد فقد ظل ثمة من يطاول في العناد ويمعن في مجارة الخطأ البين والانجراف مع الهوى حتى انتهى بهم الأمر إلى الضلال المبين في مناهات التشبيه والشرك فثبتوا دعوى الصلب وبنوة عيسى لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً وأن عيسى قد دفن بعد الصلب ثم قام من القبر ورفع إلى السماء .

وأياً ما كانت النتائج فقد ظلوا في عرف الناس حملة كتاب وظلت بين أيديهم بعض تعاليم ووصايا السماء كالإيمان بالله أصلاً . الإيمان بالملائكة والكتب والرسل وباليوم الآخر والقضاء والقدر وبالبعث والحساب والجنة والنار وغير ذلك من المغيبات التي جاءت بها الرسالات السماوية .

(١) سورة النساء الآيات من ١٥٣ - ١٥٨ .

الفصل الخامس

الإسلام والتعامل مع غير المسلمين

- ١ - الاعراض عن الجاهلين .
- ٢ - حكم هذا النهج لمسار الدعوة وتعامل المسلمين .
- ٣ - وجوب إخلاص المسلم لله ولرسوله وللمؤمنين .
- ٤ - برّ الكافرين وعدم إيذائهم .
- ٥ - الحكمة من السماح بزواج المسلم من الكتابية .

الفصل الخامس

الإسلام والتعامل مع غير المسلمين

الاعراض عن الجاهلين :

يمكننا القول بأن من أوائل الوصايا التي وجهها الوحي إلى رسول الله ﷺ بعد بعثته ، الاقدام في مجال الدعوة ، والتصدي لكل الناس بالتعليم والتوجيه والوعظ والإرشاد ليشق الطريق لدعوته فنأخذ سبيلها إلى الذيوع والانتشار .

ولقد كان من أوائل الآيات التي نزلت عليه ﷺ قوله تعالى : ﴿ فَأُصْدِعْ يَا مُؤْمِرٌ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(١) فكانت سيرته ﷺ لا تحيد قيد أنملة عن هذا التوجيه بحيث كشفت هذه الآية ومثيلاتها من كتاب الله الكريم عن مدى اندماج الرسول بدعوته واندفاعه لابلاغ رسالة ربه إلى الناس أجمعين .

ومع ذلك فقد ظل هذا التوجيه في مسار الدعوة كلها محكوماً بالنهج السامي الذي أمر الله نبيه بالالتزام به في قوله : ﴿ خُذْ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٢) وهو نهج يتضمن ثلاثة ركائز أخلاقية . الأولى : الأخذ بالعفو . ويدخل فيها صلة القاطعين

(١) سورة الحجر الآية ٩٤ . (٢) سورة الأعراف الآية ١٩٩ .

المهاجرين والعفو عن المذنبين والمسيئين ، والرفق في معاملة خلق الله
 وعباده . والثانية : الأمر بالعرف . ويدخل فيها صلة الأرحام وتقوى
 الله تعالى في الحلال والحرام . وغض الأبصار والاستعداد لليوم
 العسير الذى تشخص فيه الأبصار . والثالثة . الاعراض عن
 الجاهلين . وتشمل الخس على تعلم العلم وتعميق الفكر والاعراض
 عن أهل الظلم والجور ، والتتره عن منازعة السفهاء ومجاراة الجهلة
 الأغبياء والحمقى الجهلاء والتجمل بأجمل الخصال وأحمد النفعال .
 وقد روى أن جابر بن سليم أبو جَرِيٍّ قال : ركبت قعودى ثم
 أتيت مكة فطلبت رسول الله ﷺ فأنخت قعودى بباب المسجد
 فدلّونى على رسول الله ﷺ . فإذا هو جالس عليه بردٌ من صوف
 فيه طرائق حُمر . فقلت : السلام عليك يا رسول الله . فقال :
 «وعليك السلام» فقلت : إنا معشر أهل البادية قوم فينا الجفاء
 فعلمنى كلمات ينفعنى الله بها . قال : «أَذُنْ» ثلاثاً فدنوت ، فقال :
 «أَعِذْ عَلَىَّ» فَأَعَذْتُ عليه . فقال : «أَتَقِ اللَّهَ وَلَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ
 شَيْئاً وَأَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِهِ مِنْبَسُطٍ وَأَنْ تَفْرُغَ مِنْ دَلُوكَ فِي إِثَاءِ
 الْمُسْتَسْقَى . وَإِنْ أَمَرُوا سَبَكَ بِمَا لَا يَعْلَمُ مِنْكَ فَلَا تُسَبِّهِ بِمَا تَعْلَمُ فِيهِ .
 فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ لَكَ أَجْراً وَعَلَيْهِ وَزْراً . وَلَا تَسُبَّنَّ شَيْئاً مِمَّا خَوَّلَكَ اللَّهُ
 تَعَالَى» قال أبو جَرِيٍّ : فوالذى نفسى بيده ما سببت بعده شاة ولا
 بعيراً» أخرجه أبو بكر البزار فى مسنده بمعناه . وقال جعفر الصادق :
 «أمر الله نبيه بمكارم الأخلاق فى هذه الآية . وليس فى القرآن آية
 أجمع لمكارم الأخلاق منها» وقال ﷺ : «بعثت لأتمم مكارم
 الأخلاق» وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : «أمرنى

رَبِّىَ بِتَسَعٍ : الاخلاص فى السِّرِّ والعلانية ، والعدل فى الرضا والغضب ، والقصد فى الغنى والفقر ، وأن أعفو عَمَّنْ ظلمنى وأصل من قطعنى ، وأعطى من حرمنى . وأن يكون نطقى ذكراً ، وصمتى فكراً ونظرى عبرة»^(١)

حكم هذا النهج لمسار الدعوة وتعامل المسلمين :

وإذا كان هذا النهج السامى قد حكم مسار الدعوة دوماً . فإنه فى الحقيقة قد حكم أيضاً كل تعامل المسلمين بعضهم مع بعض . بل ومع غيرهم من الناس فى جميع عهودهم فى الحدود التى لا تسيء إلى عقائدهم وشرائعهم . ذلك لأن الهدى الربانى الذى كان يحدو الرسول ﷺ ويضئ له السبيل إلى أحسن القول وأحسن السلوك ، كان يفيض بالحكمة التى تسدّد خطاه وتضمن له الفوز والرشاد ، وتنعكس على المسلمين كافة استقامة واعتدالاً وسماحة ولطفاً بالناس .

وإذا كان الاسلام لا يقبل الكفر ولا الشرك والوثنية ، ولا يحب الفساد والضلال ولا يأتلف مع شيء من هذا وذاك فى حال من الأحوال . وأنه يأمر زيادة على هذا بمجاهدة الكفر والكافرين والاعلاظ عليهم بنص الوحي الذى يأمر رسوله ومدير أمره محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه بقوله : ﴿ يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين وأغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير ﴾^(٢) فإن هذا منه فى الحدود التى ينبغى فيها هؤلاء على الاسلام والمسلمين

(١) تفسير القرطبي ٣٤٤/٧ - ٣٤٦ . (٢) سورة التحريم الآية ٩ .

ويحاولون النيل منها ظلماً وعدواناً . وليس في حال المياسرة
والخاسنة وعدم المقاتلة وفي الوقت الذي يدخلون فيه في السلم
والأمان .

وجوب إخلاص المسلم لله ولرسوله وللمؤمنين :

إن الاسلام يريد أن ينشئ أبناءه ويقيم سلوكهم على الاخلاص
لله والولاء له ثم لرسوله وللإسلام وللجماعة المسلمة . وهو يريد بهم
أن يتجهوا إلى غير الله ، ثم إلى غير الجماعة المسلمة فإن مثل هذا
التصرف إن حصل ، ارتداد عن الدين وضلال عن سواء الحق .
ولأجل هذا فإن الله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا
اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتوهم فإنه
منهم ﴾ ^(١) ثم يتبع هذه الآية بعد ذلك بقوله : ﴿ يا أيها الذين
آمَنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يُحِبُّهُمْ ويحبُّونه
أذلة على المؤمنين أعزَّة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا
يخافون لومة لائم ذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم .
إنما وليُّكم الله ورسوله والذين آمنوا الَّذِينَ يقيمون الصلاة ويؤتون
الزكاة وهُمْ رَاكِعُونَ . ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فَإِنَّ حِزْبَ
الله هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ ^(٢)

والحقيقة المرئية والملموسة أن اليهودي والنصراني شأن غيرهما من
المشركين يعاديان المسلم لأنه لا يتبع ملتها ولا يسايرهما فيما جريا
وراءه من الخطأ في العقيدة والانحراف في الدين . والله تعالى كشف
هذه الحقيقة بقوله : ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى

(١) سورة المائدة الآية ٥١ . (٢) سورة المائدة الآيات ٥٤ - ٥٦ .

تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد
الذى جاءك من العلم مالكت من الله من ولي ولا نصير^(١)
وزاد مهتداً النبي ﷺ وأتباعه المؤمنين من خلاله بأنه إن
جاراهم أو اتبعهم بعد هذا التوجيه العليم والمعلم فسيخسر ولاية الله
تعالى ومناصرته وآل بعد هذا من واجبات المسلم أن يعرف هذه
الحقيقة ويظل ذاكراً لها حتى لا يضل هو أيضاً ويتلوق إلى غير سبيل
المؤمنين ويخسر ولاية الله ونصرته . بل وقد أصبح من واجبه أيضاً أن
يعرف بالضبط أين ينبغي أن يكون موقعه في زحمة الصراع
العقائدي . بحيث لا يسيء إلى عقيدته في قول أو فعل ، ولا يكون
متأخراً لما لا يأتلف مع منهجه العقدي والتزامه الديني .

بر الكافرين وعدم إيذائهم بأذى :

وإذا كان مطلوباً من المسلم في هذه الآيات وسواها الاقلاع عن
مؤالة الكفر والكافرين ومخالفتهم . فإنه لا يجوز أن يفهم منها أنه
مطلوب منه ألا يحاسن المسيحي أو اليهودي أو الكافرين مطلقاً في
المعاملات الشخصية وألا يبادلها السحابة والبرّ ورحابة النفس . وأن
يسيء إليهم في كل شيء من ممتلكاتهم ومصالحهم ومراكز عبادتهم
وأن يتصدى لهم بالأذى والإزعاج والمضايقة - ومادام كل هؤلاء
يتصرفون معه تصرف الإحسان ويقسطون إليه ويبرّونه لأنه تعالى
يقول : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم
يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إن الله يحبّ

(١) سورة البقرة الآية ١٢٠ .

المقسطين ﴿١﴾ .

ويوظف لهذا الحكم بتوجيه يكشف فيه العلة في ذلك بأن الخلاف والعداوة لا يستمران - كما ان الوفاق والتفاهم لا يستمران - وعلى المرء أن يراعى هذا فيبقى مندوحة للتلاق والتفاهم فيقول سبحانه : ﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مودةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢)

وإن المراد ، والله أعلم ، من هذه الآيات وسواها ، مما تناول هذا المفهوم هو توجيه كل مسلم إلى أنه لا يجوز له مخالفة الكافر ولا مناصرته في وجه مسلم ومؤمن مهما كانت ظروفه ومقتضيات أحواله . وهو مع ذلك مباح له بأن ينشئ مع الكافرين مطلقاً معاملات وعلاقات تدول في إطار السماحة والبر والإحسان .

على أنه ينبغي أن تبقى معاملة المسلم لهؤلاء بالبر والاحسان نابعة من إيمانه وعقيدته والتزامه الديني بأوامر ربه ورخصه ، ومن فهمه الواضح الذي يوجب عليه ألا ينسى أنهم مخطئون فيما يعتقدون ويدينون وأن يتصدى لهم ما أمكنته الظروف ودانته الحيل بالحكمة والموعظة الحسنة لتصحيح ما هم عليه ليعودوا إلى الحق وإلى الدين الذي ارتضاه الله للعالمين .

الحكمة من السماح بزواج المسلم من الكاتبة :

ومن هذا المنطلق ، كان سماح الاسلام للمسلم بتزوج المحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبله مشروطاً بأن يتخذه مدخلاً

(١) سورة الممتحنة الآية ٨ . (٢) سورة الممتحنة الآية ٧ .

للتصحيح والإحسان والإعادة إلى الخطيرة لا ليكون منزلقاً للضياع والذوبان والبعد عن الحق والانغماس في الباطل كما هو شأن الكثيرين من ابنائنا الذين يتزوجون المحصنات من الذين أوتوا الكتاب . في هذا العصر .

إن المسلم قد آمن بالله رباً وبالإسلام ديناً ونحمد ﷺ نبياً ورسولاً وبالقرآن كتاباً . وهو بهذا الوصف قد حاز مقومات الإنسان الذي أستوى على سوقه ونضج وأشرق له الظلمات واستبان له الحق من الباطل واستضاءت بصيرته وأندمج قلبه بحب ربه وطاعته له . وانقلب ملتزماً أمامه بكل أمر وحد ونشرع ، لأنه يعرف ويؤمن بأن كل ذلك قبس من نور الله يهبه الهداية في صحراء الحياة وتبها المعتم وينقذه من البلاء العظيم .

إن المسلم المحاط بهذا الجو المذخور بالخير ، والمشحون بالبر . يعظم ربه في قلبه إلى حد تصغر معه حجوم الأشياء ومقاديرها وأبعادها ، وينظر إلى كل ما حوله ، وبالذات إلى الإنسان فرداً ومجتمعاً بغير المنظار الذي ينظر به ماديو الناس بعضهم إلى بعض أعنى بغير منظار المنفعة والمصلحة الدنيوية والمادية بل يتجه في تعاطيه مع كل ما حوله وبالذات مع الناس من منطلق الحب والساحة والبر لأنهم خلق الله وعباده صنعهم بيده ويمنحهم من عطائه وبرّه وبشائه لهم الهدى والخير ... فهو لذلك يسعى معهم هذا المناخ ليصحح لهم المفاهيم ويوطئ لهم الطريق ليهيئ لهم الأجواء الحلوة الرضية التي تعبق بالعبير الجميل الطيب ، وتظللها أنوار الله ولينقلهم من خلاطها إلى حظيرة الحق ومثابة الرشاد فيما يبقى الحق قائماً في قلبه لا

يغفل عنه لحظة ولا يسمح بأن يستغفل عنه مهما كانت الأسباب
وتقلبت الظروف والأوضاع ...

في هذا المدار كان توجيه الاسلام للمسلمين في تعاملهم مع
الآخرين . وفيه اندفعت أمواج الأولين منهم والذين اتبعوهم
بإحسان يتعاملون مع الناس كل الناس بالرفق واللطف والاحسان
ويدخلون معهم مضامير الحياة ويشاطرونهم نشاطاتها ومساعدتها
ويقاسمونهم وسائلها وظروفها وأفراحها وأتراحها ...

وما الزواج إلا ركيزة من ركائز التعامل الإنساني ، وظاهرة
عريقة فيه يرتبط بها وجود الإنسان ونماؤه واستمراره ومقوماته
الاجتماعية . ولذلك فإن الإسلام لم يشأ أن يخرج به عن الأسس
التي اعتمدها لاقامة صرح المجتمع الإنساني المؤمن بالله والمسلم له :
في ظل حضارة بارّة بالناس جميعاً تنشر عليهم خيرها وفضلها ..
ولذلك فقد جعل له من الحدود والمحارم والشرائط ما كفل له أن
يكون في المستوى الذي يتمكّن معه من حماية الفرد وإنباته الثبات
الحسن وإنشائه النشأة الصالحة واعداده ليكون الركيزة الصالحة
للمجتمع الكبير . وفي ضوء هذا كانت قرارات الإسلام وتشريعاته
وأوامره ونواهيه التي سنرى بعضها فيما بعد في الحظر والإباحة في
موضوع نكاح المسلمين بعضهم من بعض أو بعضهم ممن لا يدينون
دين الاسلام وعقيدته .

الفصل السادس

النصوص الواردة في بيان حكم نكاح المسلمين من غير المسلمين

- ١ - مقدمة .
- ٢ - تحديد النصوص في القرآن .
- ٣ - في الآية الأولى .
- ٤ - في الآية الثانية .
- ٥ - في الآية الثالثة .
- ٦ - ترتيب نزول الآيات الثلاث .
- ٧ - سورة المائدة كلها محكمة .
- ٨ - مناقشة النصوص تاريخياً .
- ٩ - ترتيب نزول الآيات الثلاث زمنياً .

الفصل السادس

النصوص الواردة في بيان حكم نكاح المسلمين من غير المسلمين

مقدمة :

لقد كان الكلام فيما تقدم بمجمله تمهيداً لهذا البحث وما بعده .
ولقد رأينا فيه أن من مقاصد الزواج في الاسلام بناء الأسرة التي
تؤلف المجتمع الصغير ، في جو من المحبة واعدادها لتكون لبنة صالحة
للمجتمع الكبير . كما رأينا أن من اهتمامات الاسلام توفير كل
الأسباب التي تساعد على تحقيق هذا بما وضعه للأسرة من
التشريعات ، وبما أحاطها به من النصائح والوصايا الدينية والأدبية
التي تكفل لها التماسك الحسن والحياة الطيبة المطمئنة .

ولما كان المجتمع الكبير لا يخلو بالإضافة إلى المؤمنين من وجود
فئات تدين بغير دين الاسلام وتعتقد معتقدات تغاير معتقداته ،
فقد تشابك مصالحهم بسبب الاختلاط والتعامل ، وتفضى بهم
إلى نشوء علاقات مختلفة ، تكون من بينها علاقات التزاوج
والمصاهرة . ومن أجل هذا كان لا بد من أن تكون للاسلام في
ذلك تشريعات وأحكام تحدد نوع هذه العلاقات وسماها من حيث

الاباحة أو الخطر بما يحفظ للدين سلامة مبادئه وأهدافه ولا يتابعه نقاء مجتمعهم من الدخلاء الذين قد يسيئون إليه بالتآمر عليه والإفساد فيه بغية اضعافه وزعزعة بنيانه . شأن كل دين أو تنظيم جديد يريد أن يحيط نفسه واتباعه بما يقيه ويقيهم الأذى والضرر .

تحديد النصوص في القرآن :

وقد جاءت بعض هذه التشريعات في نصوص قطعية وردت في القرآن الكريم في آيات ثلاث من سور ثلاث أيضا هي :

١ - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاثْنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهْنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَاتَّوهُمَ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ بِحُكْمٍ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ^(١) .

٢ - ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ . وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْغَفْرِ بِإِذْنِهِ ﴾ ^(٢) .

٣ - ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ

(١) سورة الممتحنة الآية ١٠ . (٢) سورة البقرة الآية ٢٢١ .

لكم وطعامكم حلٌّ لهم والمُحَصَّنات من المؤمنات والمُحَصَّنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ﴿١﴾ .

والآيات الثلاث مدنية . وقد وردت في سور ثلاث مدنية أيضاً . وأسباب وأزمنة نزولها مختلفة . وسوف نتناول كل آية ونتعرف إلى سبب نزولها ثم نحاول فيما بعد التعرف إلى زمن نزولها لنصل من ذلك إلى استيضاح ما بينها من العموم والخصوص أو النسخ أو التخصيص أو التقييد أو غير ذلك .

في الآية الأولى :

اختلف العلماء في سبب نزولها فقد أخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل أنه جاءت امرأة تسمى سبية بنت الحارث الأسلمية مؤمنة وكانت تحت صيفي بن الراهب وهو مشرك من أهل مكة فطلب القرشيون ردّها إليه فأُنزل الله تعالى هذه الآية (٢) وكان ذلك بعد الفراغ من صلح الحديبية . والكتاب الذي كتب بين الرسول ﷺ ومشركي قريش إذ صالحوه على شروط . منها أن من أتاه من أهل مكة مؤمناً فعلى محمد أن يرده إليهم . وأن من جاء قريشاً من أصحابه ﷺ كافراً فليس عليهم أن يردوه إليه ؛ ولما جاءت سبية هذه كان رسول الله ﷺ ما يزال في الحديبية . فأقبل زوجها صيفي ابن الراهب فقال : يا محمد : أردد على امرأتك فإنك شرطت ذلك . وهذه طينة الكتاب لم تحف بعد . فلم يردها رسول الله ﷺ وقد تزوجها عمر ابن الخطاب رضي الله عنه .

(١) سورة المائدة الآية ٥ .

(٢) تفسير روح المعاني للألوسي - : ٧٦ والقرطبي ١٨ .

وروى أن هذه الآية نزلت في أم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعيط بعد أن جاءت الرسول ﷺ وهو ما يزال في الحديبية تعلن إسلامها . فجاء أهلها يسألونه ردّها إليهم . وقيل هربت من زوجها عمرو بن العاص ومعها أخوها عماره والوليد ، فلما طلبها أهلها مع أخويها من رسول الله ﷺ ردّ أخويها وحبسها عنده . فقالوا للنبي ردّها علينا للشرط ، فقال لهم : كان الشرط في الرجال لا في النساء .

وروى أن هذه الآية نزلت في أميمة بنت بشر من بني عمرو بن عوف كانت عند ثابت بن الشمر أخ ففرت منه وهو يومئذ كافر . وقيل كانت امرأة حسان بن الدحداح .

وأياً كانت المرأة التي نزلت فيها هذه الآية ، فإن الروايات الثلاث تثبت أن هذه الآية نزلت عام الحديبية ، وهو في السادسة من هجرة رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة كما ثبت نزولها في نساء آمنّ بالله ورسوله ثم هاجرن إلى رسول الله ﷺ .

في الآية الثانية :

كذلك ورد في سبب نزول هذه الآية أقوال منها :

انها نزلت بسبب حادثة وقعت لمرثد بن أبي مرثد الغنوي الذي بعثه النبي ﷺ إلى مكة ليخرج ناساً من المسلمين فيها أسارى . فإنه لما قدمها سمعت به امرأة يقال لها عناق ، وكانت خلية له في الجاهلية . فلما أسلم أعرض عنها ، فأنته فقالت : وبحك يا مرثد ألا تخلو؟ فقال لها : إن الإسلام قد حال بيني وبينك . ولكن إن

شئت تزوجتك إذا رجعت إلى النبي ﷺ أستاذته في ذلك .
 فقالت له : أئى تبرم ؟ واستعانت عليه فضربوه ضرباً شديداً ثم
 خلّوا سبيله ^(١) فلما قضى حاجته بمكة ، رجع إلى النبي ﷺ .
 فسأله : أتجلّ لى أن أتزوجها . فنزلت هذه الآية . وهذا القول هو
 من رواية ابن عباس . ولكن السيوطى يذهب إلى أن هذه الحادثة
 هى سبب نزول آية سورة النور : ﴿ الزانى لا ينكح إلا زانية أو
 مشركة ﴾ .

ويروى أن عبد الله بن رواحة كانت له أمة سوداء وأنه غضب
 عليها يوماً فطمعها . ثم فرغ فأتى النبي ﷺ فأخبره خبرها ، فقال له
 النبي ﷺ : « ما هى يا عبد الله ؟ فقال : يا رسول الله هى تصوم
 وتصلّى وتحسن الوضوء وتشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله ،
 فقال : « يا عبد الله ، هذه مؤمنة » فقال : والذى بعثك بالحق
 لأعتقها . ولأتزوجها . ففعل . فعابه ناس من المسلمين . وقالوا :
 أنكح أمةً ؟ ! وكانوا يرغبون فى نكاح المشركات رغبة فى
 أحسابهن ، فنزلت هذه الآية . رواه السدى عن أشياخه .
 وذكر بعض المفسرين أنها نزلت فى خنساء ، وهى وليدة سوداء
 كانت لحذيفة بن اليمان . فقال لها حذيفة عندما نزلت هذه الآية .
 يا خنساء قد ذكرت فى الملاء الأعلى مع سوادك ودمايتك وأنزل الله
 تعالى ذكرك فى القرآن فأعتقها حذيفة وتزوجها ^(٢) .
 وقد وردت أخبار أخرى فى سبب نزولها تفيد أن الجزء الأول

(١) وفى رواية أخرى أنهم يتمكنوا منه لأنه نجا منهم .

(٢) تفسير القرطبي ٦٩/٣ .

من الآية نزل في مرثد وأن الجزء الثاني نزل في عبد الله بن رواحه أو في وليدة حذيفة بن اليمان .

الآية الثالثة :

أما الآية الثالثة فلم يرد في سبب نزولها إلا ما روى عن الآية السابقة عليها وهي قوله تعالى : ﴿ يَسْتَلُونكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ ، قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ ^(١)

وقد ورد في سبب نزولها أخبار مختلفة منها ما أخرجه بن أبي حاتم عن سعيد بن جبير أن عدى بن حاتم وزيد بن المهلهل الطائفين سألوا رسول الله ﷺ فقالا : يا رسول الله قد حرم الله الميتة ، فإذا يحل لنا؟ فنزلت . ومنها ما أخرجه ابن جرير عن عكرمة أن النبي ﷺ بعث أبارافع في قتل الكلاب فقتل حتى بلغ العوالى . فدخل عاصم ابن عدى وسعد بن خيثمة وعوثيم بن ساعدة ، فقالوا : ماذا أحل لنا يا رسول الله ؟ فنزلت .. وقد روى البيهقي في سننه عن أبي رافع أن سبب بعث الرسول ﷺ في قتل الكلاب هو أن جبريل عليه السلام قال له بعد استئذانه بالدخول عليه وأذنه له بذلك ثم امتناعه من الدخول ، ولكننا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب ، وأنهم نظروا فإذا في بعض بيوتهم جرو .. »

(١) سورة المائدة الآية ٤ .

ترتيب نزول الآيات الثلاث :

على أن مما يكاد يلتقي عليه جمهور العلماء هو أن سورة المائدة من آخر ما نزل على رسول الله ﷺ من القرآن الكريم ، بل آخر ما نزل منه . وقد أخرج أحمد وأبو عبيد في فضائله والنحاس في ناسخه والنسائي وابن المنذر والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في سننه عن جبير ابن نفير قال : حججت فدخلت على عائشة ، فقالت لى يا جبير تقرأ المائدة ؟ فقلت : نعم . فقالت أما إنها آخر سورة نزلت . فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه . وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه» وأخرج أبو عبيد عن حمزة بن حبيب وعطية بن قيس قالا : قال رسول الله ﷺ : «المائدة من آخر القرآن تنزيلاً فأحلوا حلالها وحرّموا حرامها» (١) .

سورة المائدة كلها محكمة :

وأخرج ابن جرير عن الربيع عن أنس قال : «نزلت سورة المائدة على رسول الله ﷺ في المسير في حجة الوداع وهو راكب راحلته فبركت به من ثقلها . وقد ورد في هذا المعنى أخبار كثيرة مختلفة المصادر وكلها تؤكد أن هذه السورة كانت من آخر ما نزل على رسول الله أو أنها آخر ما نزل عليه من القرآن . بل إن من الأخبار ما جاء يفيد أنه ليس في هذه السورة آية منسوخة ، وأنها كلها محكمة . فقد أخرج أبو داود والنحاس كلاهما في النسخ عن أبي ميسرة عن عمرو بن شرحبيل قال : «لم ينسخ من المائدة شيء» .

(١) الدر المنثور ٢١/٣ وما بعدها .

وكذلك أخرج الفريابي وأبو عبيد وعبد بن حميد وابن المنذر وأبو الشيخ عن أبي مسرة قال : « في المائدة ثمان عشرة فريضة ليس في سورة من القرآن غيرها . وليس فيها منسوخ ؛ المتخففة ، والموقودة . والمتردة . والنطيحة . وما أكل السبع إلا ما ذكيت . وما ذبح على النصب . وأن تستقسموا بالأزلام . وما علمتم من الجوارح مكلين . وطعام الذين أوتوا الكتاب والمحصات من الذين أوتوا الكتاب وتمام الطهور . وإذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا والسارق والسارقة وما جعل الله من بحيرة الآية »^(١)

مناقشة النصوص تاريخياً :

على أن هذا لا يكشف ترتيب الآيات الثلاث زمنياً . وإن كان يوضح بأن آية المائدة متأخرة وذلك حسبها هو وارد في الأخبار السابقة . ولكن ما هو ثابت أيضاً من مراجعة الروايات المسوقة آنفاً في سبب نزول الآيات أن الآية الأولى نزلت عام الحديبية وهو العام السادس من هجرة النبي ﷺ من مكة إلى المدينة كما نقلته أكثر الروايات إذا لم نقل أرجحها . وإن بعض العلماء لينقل بأن هذه الآية نزلت بعد ما أمر الله تعالى المسلمين بترك موالاة المشركين وكان الكفار يتزوجون المسلمات . والمسلمون يتزوجون المشركات فلما نزلت هذه الآية نسخت هذه الإباحة . ولذلك فقد روى أن عمر بن الخطاب طلق امرأتين كانتا له بمكة مشركتين وهما قُرَيْبَةُ بنت أبي أمية فتزوجها معاوية ابن أبي سفيان وهما على شركهما بمكة . وأم

(١) المصدر نفسه ٣/٣ - ٤ .

كلثوم بنت عمرو الخزاعية أم عبد الله بن المغيرة فتزوجها أبوجهم حذافة وهما أيضاً على شركهما . وكانت زينب بنت رسول الله ﷺ كما سنرى قد تزوجت أبا العاص بن الربيع ثم هاجرت بعد النبي ﷺ في الهجرة الأولى ولحقته برسول الله وبقى زوجها أبو العاص بمكة بعيداً عنها لمدة سنتين وفي رواية ست سنوات ثم أتى زوجها المدينة وأسلم فردها النبي ﷺ عليه بالنكاح الأول .^(١)

ومها يكن فإن الآية الثانية وهي آية البقرة لم يرد في شأنها ما يوضح زمن نزولها بصورة جلية كما هو الحال بالنسبة إلى الآية الأولى والآية الثالثة . ولكن من الجليّ بعد الكلام السابق في أسباب النزول أن هذه الآية قد نزلت قبل آية المائدة . وإن بقي أمرها غامضاً بالنسبة إلى الآية الأولى أعني آية الممتحنة ، أمي نزلت قبلها أو بعدها ؟

وثمة احتمال يرجح أن يكون نزولها بعد آية الممتحنة وليس قبلها . وهو احتمال جاء من الرواية الأولى الواردة في سبب نزول آية البقرة التي تنص على أنها نزلت بسبب حادثة مرثد بن أبي مرثد الذي بعثه النبي ﷺ إلى مكة ليخرج ناساً من المسلمين بها أسرى وقصته مع عناق التي كانت خليلته قبل الاسلام . وذلك لأن ذهاب مرثد هذا إلى مكة لاختراج بعض أسرى المسلمين منها ، ما كان ممكناً في الفترة الزمنية التي سبقت عقد رسول الله ﷺ صلح الحديبية مع قريش ؛ لأن الحرب كانت قائمة بينهما ، وكان ذهابه إلى مكة حينها

(١) القرطبي ٦٦/١٨ .

يشكل على حياته خطراً كبيراً ، وبخاصة وأن المعارك كانت إذ ذاك متتابعة بين مشركي قريش والرسول ﷺ ومن آمن معه . وإن صح هذا جاز لنا الترجيح بأن ذهاب مرثد ابن أبي مرثد إلى مكة كان بعد توقيع صلح الحديبية ، وبعد عودة الرسول ﷺ منها بزمن أيضاً . لأن صلح الحديبية هذا قد أثمر توادع الناس وإيقاف القتال بينهم وانفتاح المناطق بعضها على بعض ، ويسر انتقال المسلمين من المدينة إلى سواها ، والمشركين من مكة إلى غيرها . بل وإمكانية دخول مرثد ابن أبي مرثد إلى مكة متخفياً لأنه يعلم مسبقاً بأن المشركين لن يضروه إذا ما أمسكوا به على الأقل التزاماً بنصوص المعاهدة التي وقعت منهم يوم الحديبية مع الرسول ﷺ .

ترتيب نزول الآيات الثلاث زمنياً :

وإذا صح هذا التقدير في ضوء ذلك الاحتمال فإن ترتيب نزول الآيات الثلاث يمكن أن يكون زمنياً كما يلي :

نزول آية الممتحنة أولاً وقد كان عام الحديبية وهو في السادس من الهجرة .

ونزول آية البقرة ثانياً وذلك بعدها بفترة زمنية قصيرة .

ثم نزول آية المائدة وهي السورة التي قد يكون نزول القرآن قد اختتم بها .

وعلى هذا فإنه قد يكون الله سبحانه وتعالى قد أنزل في البدء آية الممتحنة ليحرم نكاح المسلمين للكوافر ، ونكاح الكفار من المسلمات ولحظر عودة المسلمة إلى بلاد الشرك بعد خروجها منها

لعدم جواز إقامتها فيها في مذهب البعض^(١) ولينتهى أهلها عن السماح لها بذلك . ثم إنه اتبع بها فيما بعد آية البقرة التي جاءت توجه التحريم على نكاح المسلمين للمشركات أو إنكاح بنات المسلمين إلى المشركين كما كان جارياً عليه العمل من قبل فقد ورد في صحيح البخارى أنه قال : قال عطاء عن ابن عباس : كان المشركون على منزلتين من النبى ﷺ والمؤمنين . كانوا مشركين أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم . ومشركين أهل عهد لا يقاتلونهم ولكنهم قبل ذلك . وقبل أن تنزل آية تحريم موالاة المشركين . كانوا يتزوجون من المشركين كما كان المشركون يتزوجون منهم^(٢)

ولذلك فقد جاءت هذه الآية تحرم على المسلمين نكاح المشركات . كما تحرم عليهم أيضاً إنكاح المسلمات للمشركين . وأخيراً أنزل الله تعالى آية المائدة التي كشفت عن حليّة زواج المسلمين من المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلهم .

وهكذا فإنه يبدو جلياً أن الاسلام ، اهتماماً منه برعاية أتباعه وتحصين حياتهم العائليّة وحمايتهم من غوائل الفساد ودواعى التفكك وعوامل الشقاق والخصام . اتخذ قراراته الخاصة بتحديد حكم زواج المسلمين من الكوافر أو من المشركات أو من الكتايبات أو زواج المسلمات من الكافرين أو من المشركين أو من الكتايبين ، وأن نصوص القرآن التي هي مصدر هذه القرارات في هذا الموضوع هي الآيات الثلاث التي أوردناها وسردنا معها الروايات في أسباب

(١) القرطبي ٦٣/١٨ . (٢) المصدر نفسه ص ٦٥ وما بعدها .

نزولها وترتيبها زمنياً حسبما رجع لدينا .
وسنرى فيما بعد الحكم الشرعى فى أنواع هذه الزيجات فى ضوء
هذه النصوص وما يعاضدها من حديث الرسول ﷺ وفعل
صحابته رضوان الله عليهم وأقوال التابعين والفقهاء .

الفصل السابع

حكم الزواج من الكوافر والمشركات

- ١ - فهم الآية وتطبيقها .
- ٢ - حرمة المسلمات على الكفار مطلقاً .
- ٣ - التزام المسلمين بأمر الله وتنفيذهم الحكم .
- ٤ - حرمة زواج المسلمين من الكافرات .
- ٥ - حكم الزوجية مع إسلام أحد الزوجين .
- ٦ - حكم الزواج بالمشركات .
- ٧ - معنى الآية .
- ٨ - خلاف المفسرين حول مفهوم الشرك في هذه الآية .
- ٩ - هل أهل الكتاب مشركون .
- ١٠ - الزواج من الكتائيات .

الفصل السابع

حكم الزواج من الكوافر والمشركات

أنى أتجهنا فى سور القرآن الكريم وآياته الزاكيات للتعرف إلى حكم زواج المسلمين من الكافرات والمشركات اللواتى لا يؤمن بالله ولا برسوله النبى الأمى ولا بالقرآن الكريم ، أو يعبدن الأصنام أو النجوم والكواكب أو الحيوانات ، أو أى شىء من الموجودات التى خلقها الله تعالى فإننا نجد حكم الله يملئ إملاءً ويفرض فرضاً لا يداخله غموض أو اشتباه أو التباس . يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنهن الله أعلم بإيمانهن ، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما انفقوا ولا جناح عليكم أن تنكحنهن إذا آتيتوهن أجورهن ولا تمسكوا بعصم الكوافر وأسألوها ما انفقتم وليسألوا ما انفقوا ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم حكيم ﴾ (١) .

فهم الآية وتطبيقاتها :

وفى هذه الآية يأمر الله تعالى النبى صلوات الله وسلامه عليه بعد أن عقد صلح الحديبية مع مشركى قريش ومن حاز بهم من القبائل

(١) سورة الممتحنة الآية ١٠ .

بالتحقق من دوافع من يهاجر إليه من النساء حتى إذا ثبت له أنها
 الإيمان بالله والنجاة من المشركين وتعذيبهم أو مكارهتهم ، وليس
 بغضاً لزوج ولا التماساً لدنيا أو سخطاً من شيء أمسكهن ولم يردهن
 إلى ذورهن ولا إلى بلدن لقوله تعالى : ﴿ **فَلا تَرْجِعوهنَّ إِلَى**
الْكُفَّارِ ۚ . وبالفعل فقد كان رسول الله ﷺ يمتحن النساء
 المهاجرات إليه فيحلفن بالله ما خرجن لنشوز ، ولا التماساً لدنيا ،
 ولا سخطاً ، بل حباً للإسلام وحرصاً عليه وحباً لله ولرسوله . فإذا
 فعلن ذلك وتحقق له صدقهن استبقاهن في المدينة وحماهن حتى
 يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

وأمر الله تعالى أيضاً الرسول ﷺ في هذه الآية بأن يرد إلى
 أزواج النساء اللواتي آمنَّ وجئنَّ إليه مهاجرات بدينهن ممن بقوا
 كافرين ما غرموا به من الصداق وسواه كما أجاز له ولأصحابه
 الزواج ممن شاءوا منهن بعد أن تستبرئ الواحدة منهن رحمها
 الاستبراء الشرعى وعلى أن يدفعوا لهن الصداق الذى يتفق عليه ،
 فى الوقت نفسه الذى أمر فيه المسلمين بأن يسترجعوا من الكفار
 مهور النساء اللواتي أثن العودة إلى أهلهن الكافرين إن وقع هذا .
 وقد ثبت أن رسول الله ﷺ والمؤمنين معه قد استجابوا لأمر
 الله تعالى فأدوا إلى الكفار حقوقهم المالية التى كانت لهم فى ذمة
 أزواجهم اللواتي هاجرن إلى رسول الله ﷺ مؤمنات ، بينما رفض
 المشركون تنفيذ حكم الله فيما فرضه من أداء نفقات المسلمين الذين
 تركتهم زوجاتهم . وذكر بعض المفسرين أنه لم يقع من ذلك إلا
 واحدة واحدة كانت من زوجة عياض بن غنم وهو صحابى شهد

بدرأً وأحدأً والخندق والمشاهد . وكان جواداً كريماً وأسمها أم الحكم بنت أبي سفيان . فارتدت بعد إسلامها ولحقت بمكة . وقد عوض الله تعالى عليه فأمر المسلمين أن يعطوا زوجها المسلم من الغنيمة بقدر ما ساق إليها من المهر . قال ابن كثير : «فلو أنها ذهبت بعد هذه الآية امرأة من أزواج المؤمنين إلى المشركين ، ردّ المؤمنون إلى زوجها النفقة التي انفق عليها من العقب الذي بأيديهم الذي أمروا أن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي انفقوا على أزواجهم اللاتي آمن وهاجرن ، ثم ردّوا إلى المشركين فضلاً إن كان بقي لهم . والعقب ما كان بقي من صداق نساء الكفار حين آمن وهاجرن . وقال العوفي عن ابن عباس في هذه الآية ، يعني قوله تعالى : ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَأَنْفَقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ ^(١) إن لحقت امرأة رجل من المهاجرين بالكفار أمر له رسول الله ﷺ أن يعطى مثل ما انفق ، من الغنيمة . وهكذا . وقال مجاهد وكذلك مسروق وإبراهيم وقتادة ومقاتل والضحاك وسفيان والزهرى إن العطاء يكون مما قد يصيبه المؤمنون من غنائم قريش وغيرهم ^(٢) .

حرمة المسلمات مع الكفار مطلقاً :

وبهذه الآية ثبتت حرمة المسلمات على الكفار مطلقاً . وقد كان جائزاً في ابتداء الاسلام أن يتزوج الكافر المؤمنة ، والمؤمن الكافرة . وقد ثبت أن الرسول ﷺ زوج ابنته زينب إلى أبي العاص بن

(١) سورة المتحنة الآية ١١ . (٢) تفسير ابن كثير بتصرف ٦/٦٣٢ .

الربيع وهو على دين قومه ، فلما هاجر الرسول ﷺ بقيت زينب مع زوجها في مكة . ولما وقعت معركة بدر بين المسلمين والقرشيين الكافرين كان زوجها أبو العاص في الأسرى . فبعثت رضي الله عنها إلى رسول الله ﷺ في فدائه بقلادة لها كانت لأُمها خديجة فلما رآها رسول الله ﷺ رق لها رقةً شديدة . وقال لأصحابه : «إن رأيتم أن تطلقوها أسيرها فافعلوا» ففعلوا . فأطلقه رسول الله ﷺ على أن يبعث ابنته إليه فوقى له بذلك وصدقه فيما وعده وبعثها إلى رسول الله ﷺ مع زيد بن حارثة . فأقامت بالمدينة من بعد وقعة بدر وكانت سنة اثنتين للهجرة إلى أن أسلم زوجها سنة ثمانٍ على رواية قردها عليه رسول الله ﷺ بالنكاح الأول . وقيل بعد سنتين . وهو كما يقول ابن كثير صحيح لأن إسلامه كان بعد تحريم المسلمات على الكافرين بستين» (١)

التزام المسلمين بأمر الله وتنفيذهم الحكم :

وثبت أيضاً أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان متزوجاً من قريبة بنت أبي أمية بن المغيرة فطلقها وتزوجها معاوية بن أبي سفيان ، كما كان متزوجاً أيضاً من أم كلثوم بنت عمرو بن جرجول الخزاعية وهي أم عبد الله ، فطلقها وتزوج بها أبوجهم بن حذيفة بن غانم . وثبت أن طلحة بن عبيد الله كان متزوجاً من أروى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب فلما نزلت هذه الآية طلقها وتزوجها من بعده خالد بن سعيد بن العاص . وغير هذا كثير .

(١) المصدر نفسه ٦/٦٣٥ والدر المنثور ٨/١٣٨ .

حرمة زواج المسلمين من الكافرات :

وكما يبدو فإن هذه الآية نزلت بحكم عام يحرم المسلمات على الكافرين من مشركين وغير مشركين ، كما يحرم الكافرات على المسلمين سواء كنّ مشركات أو غير مشركات . وهو حكم مؤكد في آخر الآية نفسها بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ ﴾ الذى يثبت فيه تحريم زواج المؤمنين من الكوافر .

ومع وضوح النص فى هذه الآية وضوحاً لا يشتبّه معناه على تاليه مطلقاً ، فإنّ بعض من يهوّن التزوّج إلى الزينج والانحراف يحاولون نشر بعض الضباب حوله ، فيقولون : إن هذه الآية نزلت فى زمن وظروف مخصوصين وسبب مخصوص ، وإن حكمها يقتصر على أولئك الذين عاشوا فيها ، وينسحب عليهم وحدهم ، وإن المقصود من لفظة الكفار هو مشركو العرب وحدهم دون سواهم . وهذا الكلام مردود دونما ريب . وقد تصدّى له جمهور العلماء ورفضوه بحجّة أن العبرة فى الأحكام هى بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . وعموم اللفظ فى هذه الآية يشمل المشركين وغير المشركين لأن لفظة الكفر تعم عبدة الأوثان والأشخاص والأشجار والأحجار والكواكب والنجوم ، وتعم الملاحدة الذين يؤمنون بالمادية إلاها ، وينكرون وجود الله ولا يعترفون ببعثة الرسل ولا بالكتب ولا بقيام الأديان السماوية ، مثل الوجوديين والبهائيين والقاديانيين والشيعيين المنتشرين فى هذا العصر وامثالهم ومثل الدهريين الذين كانوا منتشرين فى الأعصر القديمة الذين جاء فى مثلهم قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يَهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ

من علم إن هم إلا يظنون»^(١) .

وقد كانوا يقولون ما ثم إلا هذه الدار ، يموت قوم ويعيش آخرون . وما ثم معادٌ ولا قيامة . وهذا كان يقوله مشركو العرب المنكرون للمعاد . وتقولوه الفلاسفة الإلهيون منهم . وهم ينكرون البداءة والرجعة . وتقولوه الفلاسفة الدهرية الدورية المنكرون للصانع ، المعتقدون أن في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه . وقد زعموا أن هذا قد تكرر مرات لا تتناهى^(٢) . بل وإن من العرب من كانوا ينسبون إلى الدهر كل شيء ، فكانوا يقولون : يد الدهر ، ورب الدهر ، وعُدواء الدهر . ويضيفون إليه النوازل من موت وهمر فيقولون أصابته قوارع الدهر وحوادثه ، وأبادهم الدهر ، والدهر يجلب الحوادث^(٣) . حتى كانوا يسبونه أحياناً . وقد روى ابن أبي حاتم عن أحمد بن منصور عن شريح بن النعمان عن ابن عيينة : كان أهل الجاهلية يقولون إنما يهلكنا الليل والنهار وهو الذى يهلكنا يميتنا ويحيينا ويسبون الدهر . فقال الله عز وجل : « يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار »^(٤) .

وقد كانت الجزيرة العربية تعج بالقبائل والشعوب التى تدين بأديان وتعتقد بعقائد متنوعة ومختلفة ؛ فكان منهم من عبد الأصنام ، وكان منهم من عبد الكواكب والنجوم والشمس

(١) سورة الجاثية الآية ٢٤ . (٢) تفسير ابن كثير ٢٦٩/٦ .

(٣) المفصل فى تاريخ العرب للذكور جواد على ١٤٨/٦ وما بعدها .

(٤) تفسير ابن كثير ٢٦٩ .

والقمر ، وكان منهم من عبد الشجر وعبد الأرواح وتقربوا إليها بالقرايين ، ومنهم من اعتقد اليهودية أو النصرانية ... ولعل من أجل هذا كان خطاب الله تعالى في هذه الآية موجّهاً إلى المؤمنين بالحكم الشرعي يحرم عليهم نكاح الكوافر وإنكاح المسلمات من الكفار تحريماً منصرفاً على إطلاقه . وهو ما لا خلاف فيه بين علماء المسلمين^(١) .

حكم الزوجية مع إسلام أحد الزوجين :

على أن هذه الآية وسبب نزولها دفعا إلى مناقشة حكم الزوجية في حال إسلام أحد الزوجين الكافرين . فإن أسلمت الكتابية أو أحد الزوجين غير الكتابيين كالوثنيين أو المجوسيين قبل الدخول يفسخ النكاح بقوله تعالى : ﴿ لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ﴾ ، وقوله : ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ إذ لا يجوز لكافر نكاح مسلمة . قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ولأن دينها اختلف ، فلم يعد يجوز بشكل استمرار نكاحها . وينبغي استعجال التفريق بينهما ويكون في هذه الصورة فسخاً لا طلاقاً .^(٢) وإن أسلم الزوج الكتابي وبقيت زوجته الكتابية على دينها بقيت الزوجية قائمة بينهما على مذهب الجمهور .

أما إذا أسلمت الزوجة المدخول بها الكافرة كتابية أو وثنية أو غير ذلك وأستمر الزوج الكافر على كفره ، فمن العلماء من يرى وقوع الفرقة بينهما في الحال إن كان هو في دار الحرب وهي في دار

(١) الفقه الإسلامي وأدلته د . وهبه . (٢) المبدع في شرح المقنع مفلح ١١٧/٧ .

الاسلام لأمر الله تعالى الواضح في الآية وهو قوله : ﴿ فلا ترجعوهنَّ إلى الكفار ﴾ . أما الجمهور فيذهب إلى أن الفرقة بينهما لا تقع في الحال بعد إسلام الزوجة ، بل تقع بعد انتهاء عدتها واختيارها هي الخلاص منه . وحجتهم في هذا ما روى عن رسول الله ﷺ من أنه قد أعاد السيدة زينب ابنته إلى زوجها أبى العاص بعد أن كان قد طال الفراق بينهما وهو في دار الحرب وهي في دار الاسلام ، مع أن أقل المدة المنقولة عن هذا الفراق في كل الروايات بين تركه إياها وعودته إليها سنتان . وكل الردود على هذا الرأى مع تعليلاتها تمحلات وتكلفات غير مقبولة .

وذلك لأن المرأة التي تعلن اسلامها في هذه الصورة هي زوجة لذلك الرجل . والاسلام حال اسلامها معاً يقرهما على زواجهما ما لم يكن فيه ما يخالف حدوده باتفاق لأنه قد ثبت بأنه قد دخل في الاسلام خلق كثير في زمنه ﷺ فأقرهم على انكحتهم^(١) . وإسلام الزوجة مع بقاء زوجها على الكفر لا يغير شيئاً في حقيقة عقدتها عليه إلا في حالة إصراره على الكفر ورفضه الاسلام فهي إذاً في هذه الصورة تكون في مرحلة يتوقف فيها عودتها إليه توقفاً مؤقتاً حتى يتحقق إسلامه ، أو إصراره على الكفر . فإن أسلم ثبت أنه هو أولى بها من سواه . وطول مدة بعدها عنه لا يبطل عقد زواجهما منه . ولا يؤثر على صحة عودتها إليه في شيء فهو صاحب الحق الأول بها إن هو اختار الاسلام ورضيت هي بالعودة إليه . أما إن اختارت الخلاص منه فلا كلام ، فإن من حقها أن يُفَرَّقَ بينها وبينه

(١) المبدع لابن المفلح ١١٤/٧ .

وأن تتزوج من تشاء بعد أستبرائها رحمها ...

حكم الزواج بالمشركات :

وما انطبق على المسلمين بالنسبة للزواج من النساء الكوافر ينطبق حكماً على المسلمين بالنسبة للزواج من النساء المشركات كما هو واضح من كلامنا المتقدم . بيد أن النص في الآية ظل كما رأينا نصاً عاماً حتى نزلت الآية الثانية الواردة في سورة البقرة والتي يقول فيها رب العالمين : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأُمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ، أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى التَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (١)

معنى الآية :

ومعنى هذه الآية هو أن الله تعالى يوجه الخطاب إلى المؤمنين كافة وينهاهم به بصورة قاطعة عن نكاح المشركات مطلقاً . وبين لهم الحكمة من هذا التحريم بأن المرأة المؤمنة خير من المشركة والرجل المؤمن خير من الرجل المشرك ولو كان كلٌّ منها معجباً في حسنه ومعاملته . وذلك لأن المؤمنين هم أنصار الحق وأهل البر ودعاة الهدى والصلاح والسائرون في طريق الفلاح والفوز في الدنيا والآخرة . وأما المشركون فهم المبطلون والضالون وهم أهل الخزي

(١) سورة البقرة الآية ٢٢١ .

ودعاة الانحراف والشر والاثم والسائرون في طريق الفشل والخيبة والخسران المبين . يوضح هذا ما أخرجه البخارى وابن ماجة عن سهل ابن سعد قال : مرّ رجل على رسول الله ﷺ فقال : « ما تقولون في هذا ؟ » قالوا : حرى إن خطب أن ينكح ، وإن شفع أن يشفع . وإن قال أن يسمع . قال ثم سكت فمر رجل من فقراء المؤمنين فقال : ما تقولون في هذا ؟ قالوا : حرى ان خطب ألا ينكح ، وإن شفع ألا يشفع ، وإن قال ألا يسمع فقال رسول الله ﷺ : « هذا خير من ملء الأرض مثل هذا » . وأخرج الترمذى وابن ماجة والحاكم وصححه عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إن لا تفعلوا تكن فتنه في الأرض وفساد عريض » ^(١) وقد حكم الرسول ﷺ بهذا النص الصريح كما في سواء مما لم نوردته في هذا المجال أن ركائز الزواج الأولى التي توجب الاستجابة لطالبه ، الإيمان والدين ثم الخلق الرفيع وليست سوى ذلك مهما كانت ...

خلاف المفسرين حول مفهوم الشرك في هذه الآية :

وقد ناقش العلماء مفهوم لفظة الشرك الواردة في هذه الآية ، فذهب جمهور العلماء إلى أن عموم النهى فيها يشمل الوثنيات والكتابات ، والوثنيين والكتابين ومن كان في مترتهم من الاعتقاد وذلك لقوله تعالى في الكتاب الكريم في اليهود والنصارى وهم أهل الكتاب في الأساس : ﴿ وقالت اليهود عزيرُ ابنِ الله وقالت

(١) الدر المنثور لجلال الدين السيوطى ٦١٧/١ .

النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون . اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ^(١)

هل أهل الكتاب مشركون ؟

وهو يخبر عن هؤلاء بأنهم مشركون وينزه الله تعالى عما يعتقدون ويقولون فيه . فضلاً عن أن الروايات عن السلف من الصحابة والتابعين قد جاءت تعضد هذا المذهب . فقد أخرج البخارى والنحاس فى ناسخه عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا سئل عن نكاح النصرانية أو اليهودية قال : حرم الله المشركات على المسلمين ولا أعرف شيئاً من الاشرار أعظم من أن تقول المرأة إن ربها عيسى أو ربها عبد من عباد الله ^(٢) .

وقد نقل صاحب زاد المسير العلامة عبد الرحمن الجوزى لدى تفسير هذه الآية من سورة البقرة بأن الأكثرين من العلماء ذهبوا إلى أن لفظة الشرك فيها تعم الكتابيات وغيرهن والكتابيين وغيرهم . كما نقل بأن علماء الناسخ والمنسوخ اختلفوا فيها ما بين قائل بأنها محكمة وأن اليهود والنصارى ليسوا بمشركين وإن جحدوا بنبوّة سيدنا محمد ثم يقول : «قال شيخنا وهو قول فاسد من وجهين : أحدهما أن حقيقة الشرك ثابتة فى حقهم حيث قالوا عزير ابن الله والمسيح ابن الله والثانى أن كفرهم بمحمد ﷺ يوجب أن يقولوا إن ما جاء به

(١) سورة التوبة الآيات ٣٠ - ٣١ . (٢) الدر المنثور للجلال السيوطى ١/٢٦٦ .

ليس من عند الله . وإضافة ذلك إلى غير الله شرك .
فأما القائلون بأنها عامة في جميع المشركات والمشركون فلهم في ذلك قولان : أحدهما أن بعض حكمها منسوخ بآية المائدة الوارد فيها قوله تعالى : ﴿ **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ** ﴾ ^(١) وبقي الحكم في غير أهل الكتاب محكماً ، والثاني أنها ليست منسوخة ولا ناسخة بل هي عامة في جميع المشركون . وقد جاءت آية المائدة فيما بعد فخصصت هذا العموم من غير نسخ . وعلى هذا عامة الفقهاء . وقد روى معناه عن جماعة من الصحابة منهم عثمان وطلحة وحذيفة وجابر وابن عباس فقد أخرج ابن أبي حاتم والطبراني عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية ﴿ **وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ** ﴾ فحجز الناس عنهن حتى نزلت الآية التي بعدها ﴿ **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ** ﴾ فنكح الناس نساء أهل الكتاب .. وأخرج وكيع وابن جرير وابن أبي حاتم والنحاس في ناسخه والبيهقي في سننه عن سعيد بن جبير في قوله تعالى : ﴿ **وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَ** ﴾ قال يعنى أهل الأوثان كما روى عن مجاهد أن المراد من هذه الآية نساء أهل مكة من المشركون . ثم أحل فيما بعد نساء أهل الكتاب . ونظير ذلك عن قتادة الذي يقول بأن المراد منها مشركات العرب اللاتي ليس لهن كتاب ^(٢) .

ومثل هذه الأقوال واضح في أن هذه الآية الواردة في سورة

(١) سورة المائدة الآية ٥ .

(٢) الدر المنثور للسيوطي ٦١٥/١ .

البقرة جاءت وحصرت منع نكاح المشركات ، بالمشركات الوثنيات ومن هنّ في منزلتين وكذلك بالنسبة للمشركين كما أبرزن تحريم نكاح المسلمين من المشركات والمشركين من نساء المسلمين بآية منفردة عن آية الممتحنة لتؤكد على ما في الشرك من خطر كبير ولتركز على تنفير النفوس منه ومما يحمله من معنى الفسوق والانحراف والضلال عن الصراط المستقيم .

الزواج من الكتايات :

وعلى الرغم من أن فريقاً كبيراً من العلماء يرى أن أهل الكتاب يدخلون بسبب اعتقاداتهم في مفهوم «المشركين» فإن ثمة بعضاً منهم لا يرون ذلك كما هو رأى الامام أحمد بن تيمية فهو يقول : «إن أهل الكتاب لم يكن في أصل دينهم شرك . ولكن النصارى أبتدعوا الشرك كما قال سبحانه : ﴿سبحانه وتعالى عما يشركون﴾» فحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلاجل ما ابتدعوه من الشرك الذى لم يأمر الله به ، ووجب تميزهم عن المشركين لأن الأصل في دينهم اتباع الكتب المنزلة التى جاءت بالتوحيد لا بالشرك : فإذا قيل : أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين : فإن الكتاب الذى أضيفوا إليه لا شرك فيه كما إذا قيل : المسلمون أمة محمد لم يكن فيهم من هذه الجهة لا إتحاد ولا رفض ولا تكذيب بالقدر ولا غير ذلك من البدع ، وإن كان بعض الداخلين في الأمة قد أبتدع هذه البدع . لكن أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة فلا يزال فيها من هو متبع لشريعة التوحيد بخلاف أهل الكتاب . ولم يخبر الله تعالى

عن أهل الكتاب أنهم مشركون بالاسم بل قال : ﴿عما يشركون﴾
بالفعل . وآية البقرة قال فيها : ﴿المشركين﴾ و ﴿المشركات﴾
بالاسم . والاسم أوكد من الفعل^(١) .

وهذا الكلام ولا ريب هو على جانب كبير من الحق والصدق .
بل فيه كل الحق والصدق . ولكنه مع ذلك لا يملك قوة صرف
صفة الشرك عن أهل الكتاب وأقرباً ، هؤلاء الذين بعدت الشقة
بين ما هم عليه اليوم من الاعتقاد والدين والسلوك . وبين ما هو
عليه كتابهم الأصلي الذي أنزله الله تعالى على نبيهم . وذلك لأن
كتابهم هذا وإن كان كما يقول الامام ابن تيمية خالياً من كل شوائب
الشرك في الأصل فإنهم هم يشركون قولاً وعملاً . فيقولون عيسى
ابن الله ، والابن الإله ، ويتوجهون إلى الابن وأمه بالدعاء
والسؤال ، كما يتوجهون إلى الله سواء بسواء . ويركعون لصوره
وتماثيله ، كما يركعون لله ويسجدون . وكل ذلك من مظاهر الشرك
والاشراك الذي لا سبيل معه لالتماس العذر لمن يقوم بها .

بيد أنه مع هذه الأوصاف التي يتصف بها أهل الكتاب من
الأقوال والأفعال ، فقد جاءت الآية الثالثة ، أعنى آية المائدة ،
وهي كما عرفنا من آخر ما نزل من آيات القرآن الكريم تمنحهم امتيازاً
على المشركين خاصة وعلى الكافرين عامة ، فتبيح طعامهم بموجبه
للمسلمين ، وتبيح للمسلمين الزواج من نسائهم وذلك في قوله
تعالى : ﴿اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب

(١) مجموع الفتاوى ١٧٩/٣٢ .

حلٌ لكم وطعامكم حلٌ لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدانٍ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ﴿١﴾ .

ولقد أخرج عبد بن حميد عن قتادة في هذه الآية قال : «أحل الله لنا محصنتين محصنة مؤمنة ومحصنة من أهل الكتاب . نساؤنا عليهم حرام ونساؤهم لنا حلال .» وأخرج ابن جرير عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : «نترج نساء أهل الكتاب ولا يتزوجون نساءنا» .

(١) سورة المائدة الآية ٥ .

الفصل الثامن

من هم أهل الكتاب

- ١ - المقصود من لفظة أهل الكتاب .
- ٢ - رأى الشيخ محمد رشيد رضا .
- ٣ - حكم نكاح نساء أهل الكتاب .
- ٤ - موقف من رأى الامام الشيخ محمد رشيد رضا .
- ٥ - رأى ابن تيمية .
- ٦ - شرط إباحة نكاح نساء أهل الكتاب .

الفصل الثامن

المقصود من لفظة أهل الكتاب :

ذهب الجمهور من السلف والخلف إلى أن المراد من لفظة «أهل الكتاب» الواردة في آية المائدة وغيرها من سور القرآن الكريم ، اليهود والنصارى . ولا يدخل فيهم المجوس ولا الصابئون على الأرجح يقول ابن قدامة : «فأهل الكتاب اليهود والنصارى ومن دان بدينهم كالسامرة يدينون بالتوراة ويعملون بشريعة موسى عليه السلام وإنما خالفوهم في فروع دينهم ، وفرق النصارى من اليعقوبية والنسطورية والملكية والفرنجة والروم والأرمن وغيرهم ممن دان بالانجيل وانتسب إلى عيسى عليه السلام والعمل بشريعته ، فكلهم من أهل الانجيل . ومن عدا هؤلاء من الكفار فليس من أهل الكتاب بدليل قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ وأختلف أهل العلم في الصابئين ؛ فروى عن أحمد أنهم من جنس النصارى وقال في موضع آخر : بلغني أنهم يُسَبِّتون . فهؤلاء إذا سبوا فهم من اليهود . وروى عن عمر أنه قال : هم يسبتون . وقال مجاهد : هم بين اليهود والنصارى . وقال السُّدِّي والربيع هم من أهل الكتاب . وتوقف الشافعي في أمرهم . والصحيح أنه ينظر فيهم فإن كانوا يوافقون أحد أهل الكتابين في

نبيهم وكتابتهم فهم منهم . وإن خالفوهم فليس هم من أهل الكتاب . ويروى عنهم أنهم يقولون : إن الفلك ناطق . وإن الكواكب السبعة آلهة . فإن كانوا كذلك فهم كعبدة الأوثان . وأما الذين لهم شبهة كتاب فهم المجوس فإنه يروى أنه كان لهم كتاب فرغ فصار لهم بذلك شبهة أوجبت حقن دمائهم .. ولم ينتهض في إباحة نكاح نسائهم ولا أكل ذبائحهم دليل . هذا قول أكثر أهل العلم^(١)

ويقول الإمام كمال الدين المعروف بابن الهمام الحنفي في «أهل الكتاب .. هم اليهود ، ويدخل فيهم الفرنج والأرمن ... وأما الصابئون فعلى الخلاف : من قال هم من النصارى ؛ أو قال هم من اليهود ، فهم من أهل الكتاب ، ومن قال يعبدون الكواكب فليسوا من الكتابيين ، بل كعبدة الأوثان . وفي فتاوى قاضيخان : «وتؤخذ الجزية من الصابئة عند أبي حنيفة خلافاً لها»^(٢) .

ويقول العيني : «والكتابي هو الذى يؤمن بنبيّ ويقرّ بكتاب . ويعنى به اليهود والنصارى ، ومن آمن بزيور داوود وصحف إبراهيم وشيث عليهم السلام» ثم يتقل إجماع الأئمة الأربعة وفقهاء الأمصار والصحابة على تحريم الزواج من المجوسيات . ويقول : «وفي المبسوط لا يجوز نكاحها لأنها ليست من أهل الكتاب»^(٣) .

(١) المغنى لابن قدامة ٥٦٨/١٠ وما بعدها .

(٢) شرح فتح القدير ٣٧٠/٤ .

(٣) النبابة شرح الهداية للعيني ١٥/٤ - ٧٦ . يقول صاحب المبدع : «إن التمسك

إبراهيم وشيث وزيور داود ليسوا من أهل الكتاب على الصحيح ذكره ابن خليل فلا تغل نسائهم ولا ذبائحهم . المبدع شرح المقنع ٧٢/٧ .

وهكذا فإن الاتجاه الغالب لدى جمهرة الفقهاء هو أن المراد من لفظة «أهل الكتاب» اليهود والنصارى وأما من عداهم كالصابئة والمجوس ، فالرأى فيهم مختلف بين الحاقهم بأهل الكتاب واتباعهم بهم أو غير ذلك ، والأصح أنهم ليسوا من أهل الكتاب .

رأى الشيخ محمد رشيد رضا :

إن صاحب المنار الشيخ محمد رشيد رضا - رحمه الله - توسع في فهمه للفظ «أهل الكتاب» وجعلها شاملة للمجوسى والصابئى والبوذى والبراهمى والكونفوشيوسى الصينى ووثنى اليابان والهندوك . لأنه يرى أنهم جميعاً يؤمنون بنبوة بعض الأنبياء والمرسلين ، ويعتقدون بنزول الوحي ، وباليوم الآخر والحساب والعقاب والجنة والنار . مثلهم كمثل أهل الكتاب من اليهود والنصارى . والقرآن فى نظره . إذا كان قد اقتصر على ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى مع الصابئة والمجوس وسكت عن الآخرين ، فذلك لأنهم لم يكونوا معروفين من العرب الذين خوطبوا بالقرآن الكريم . فهم فى رأيه من أهل الملل الذين لهم شبهة كتاب ، فينطبق عليهم الحكم الذى ينطبق على أهل الكتاب سواء^(١) .

حكم نكاح نساء أهل الكتاب :

هذا والجمهور يجيز نكاح نساء أهل الكتاب لآية المائدة . بينا

(١) تفسير المنار ٦/١٨٥ - ١٩٣ .

يتشدّد البعض فيذهبون إلى تحريم ذلك . والجمهور الذى يجيز نكاح نساء أهل الكتاب ، يعتبر أهل الكتاب فئة خاصة من المشركين ومن الكافرين ، فهم مع شركهم وكفرهم يختلفون عن المشركين وحجتهم فى هذا أنه تعالى لدى كلامه عن الكافرين أورد ذكر أهل الكتاب معطوفاً على المشركين . والعطف فى رأيهم يقتضى المغايرة .. وذلك فى عدد من الآيات منها قوله تعالى : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيمهم اليّنة ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ ما يؤذ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن يتؤل عليكم من خير من ربكم ﴾ ^(٣) .

موقف من رأى الامام الشيخ محمد رشيد رضا :

أما كلام العلامة السيد محمد رشيد رضا - رحمه الله - الذى ذهب فيه إلى اعتبار الصابئة والمجوس والبوذيين والبراهمة وغيرهم ، أنهم من أهل الكتاب فإنه فى الحقيقة يقتضى الوقوف عنده ملياً وإنا لنقول فيه :

١ - إن القرآن الكريم ذكر للعرب كثيراً من الأقوام الغابرة الذين لم يكونوا يعرفون عنهم شيئاً من أخبارهم وعقائدهم . وذكر لهم رسلاً وأنبياء أرسلهم إلى أمم سابقين لم يكن العرب ليطمعوا إلى التعرف إلى شىء من أقاصيصهم وأحداثهم وسيرهم فضلاً عن

(١) سورة اليّنة الآية ١ . (٢) سورة آل عمران الآية ١٨٦ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٥

أقوالهم ونوادر أيامهم . وحدثهم عن الروم والفرس ولم يكن العرب يعرفون كل أخبارهم ويطلعون على جميع نماذج حياتهم وعاداتهم . وحدثهم عن فرعون وملائه وقومه وبلقيس وقومها وعقائدهم وبعض أخبارهم وكلها كانت مجهولة عندهم . وحدثهم عن الملائكة ، والجن وبعض أعمالهم ومهامهم وما كان منهم في القديم وكل ذلك كان خفياً عليهم وما كانوا ليتصوروا وقوعه ، الأمر الذي يحملنا على القول بأن تغاضى القرآن الكريم عن ذكر أولئك الأقوام من البراهمة والمزدك والكونفوشيوس وغيرهم ليس السبب فيه أن العرب لم يكونوا يعرفون شيئاً عنهم ، إذ كان بالامكان أن يعرفهم سبحانه بهم ويطلعهم على بعض مقالاتهم وعلى أخبارهم وعقائدهم وشرائعهم وآدابهم كما عرفهم بعقائد وشرائع وقصص غيرهم من الشعوب والأمم الأخرى .

٢- إن هؤلاء البوذيين والبراهمة والمجوس والكونفوشيوس من الصين وسواهم لو كانوا أهل كتاب سماوى ، وكانوا ممن يشملهم حكم أهل الكتاب في المعاشرة والطعام والزواج ، إذاً لذكرهم القرآن الكريم في آية المائدة عندما ذكر أهل الكتاب واختصهم بما أختصهم به من تلك الامتيازات التشريعية . علماً بأن القرآن الكريم أكثر من ذكر الصابئة والمجوس مع النصارى واليهود في أكثر من موضع من سورة ، مما يدل على أن سكوته في هذا الأمر ليس إلا لأن الحكم لا يشملهم .

٣- إن اعراض القرآن الكريم عن إدراج هؤلاء مع أهل الكتاب في آية المائدة يرجع أن ما ذهب إليه السيد رشيد رضا

- رحمه الله - هو في غير محله الشرعى . وأن الاندفاع في الترويج له وقبوله غير جائز ما لم تتوفر له كل الأدلة والنصوص التي تثبت صحته . وعلى العكس فإنه ينبغي التحفظ بالنسبة إليه تحفظاً شديداً ، إبراءً للذمة والدين والعرض . خصوصاً وأن العلماء الأسلاف قد اختلفوا في جواز نكاح المسلمين لنساء المجوس والصابئة في ضوء ما رجح لديهم من نصوص .

رأى ابن تيمية :

قال ابن تيمية : «وأما المجوسية فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبنى على أصلين : أحدهما : أن المجوس لا تحل ذبايحهم ولا تنكح نساؤهم . والدليل على هذا من وجوه : أحدها : أن يقال : ليسوا من أهل الكتاب ، ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحل طعامه ولا نساؤه . أما المقدمة ففيها نزاع شاذ . فالدليل عليها انه سبحانه قال : ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوه لعلكم ترحمون . أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلين ﴾ ^(١) فتبين أنه أنزل القرآن كراهة أن يقول الناس ذلك ومنعاً لأن يقولوا ذلك ودفعاً لأن يقولوا ذلك . فلو كان قد أنزل على أكثر من طائفتين لكان هذا القول كذباً فلا يحتاج إلى مانع من قوله .

وأيضاً فإنه قال : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم

(١) سورة الأنعام الآية ١٥٥ - ١٥٦ .

القيامة»^(١) فذكر الملل الست . وذكر أنهم يفصل بينهم يوم القيامة . ولما ذكر الملل التي منها سعيد في الآخرة قال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ ، مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾^(٢) في موقعين . فلم يذكر المجوس ولا المشركين . فلو كان في هاتين الملتين سعيد في الآخرة كما في الصابئين واليهود والنصارى لذكرهم . ولو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى ، وكانوا يدخلون الجنة إذا عملوا بشرعتهم ، كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل . فلما لم يذكر المجوس مع هؤلاء عُلِمَ أنه ليس لهم كتاب بل ذكر الصابئين دونهم . مع أن الصابئين ليس لهم كتاب إلا أن يدخلوا في دين أحد من أهل الكتاب . وهو دليل على أن المجوس أبعد عن الكتاب منهم . وأيضاً ، ففي الحديث عن الحسن بن محمد الحنفية وغيره من التابعين : «أن النبي ﷺ أخذ الجزية من المجوس» وقال : «سنوابعهم سنة أهل الكتاب غير ناكحى نسائهم ولا آكلى ذبائحهم» وهذا مرسل . وعن خمسة من الصحابة توافقه ولم يعرف عنهم خلاف . وأما حذيفة فذكر أحمد أنه تزوج يهودية . وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم . «والمرسل» في أحد قول العلماء حجة كمذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم وظاهر القرآن الكريم أو أرسل من وجه آخر . وهذا قول الشافعى فقتل هذا المرسل حجة

(١) سورة الحج الآية ١٧ . (٢) سورة البقرة الآية ٦٢ .

باتفاق العلماء^(١) . فإن قيل روى عن علي : أنه كان لهم كتاب فرغ ، قيل : هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره . وإن صح ، فإنه إنما يدل على أنه كان لهم كتاب فرغ ، لأنه الآن بأيديهم كتاب . وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظة «أهل الكتاب» إذ ليس بأيديهم كتاب ؛ لا مبدل ولا غير مبدل ولا منسوخ ولا غير منسوخ . ولكن إذا كان لهم كتاب ثم رفع ، بقى لهم شبهة كتاب . وهذا القدر يؤثر في حقن دمائهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب ، وأما الفروج والذبايح فحلها . مخصوص بأهل الكتاب . وقول النبي ﷺ : «سواءهم سئة أهل الكتاب» دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب . وإنما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية خاصة كما فعل ذلك الصحابة . فإنهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم . وقد روى مقيداً : «غير ناكحى نسائهم ولا آكلى ذبايحهم» . فمن جَوَزَ أخذ الجزية من أهل الأوثان قاس عليهم غيرهم في الجزية . ومن خصهم بذلك ، قال : إن لهم شبهة كتاب بخلاف غيرهم . والدماء تعصم بالشبهات . ولا تحل الفروج والذبايح بالشبهات . ولهذا لما تنازع على وابن عباس في ذبايح بني تغلب ، قال علي : إنهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر . وقرأ ابن عباس قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ فعلى رضى الله عنه منع من ذبايحهم مع عصمة دمائهم . وهو الذى روى

(١) يكون الحديث مرسلًا بصورته التى لا خلاف فيها إذا تحلّت به التابعى الكبير الذى لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد بن الحيار . ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال : «قال رسول الله ﷺ» . والمشهور الثنوية بين التابعين أجمعين في ذلك .

حديث كتاب المجوس فعلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يقتضي حقن الدماء دون الذبائح والنساء»^(١) .

وقد ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي إلى منع ذلك - أى منع نكاح نسائهم وأكل ذبائحهم - بينما ذهب الامام أحمد بن حنبل إلى القول بأنه : «لا يعجنى» كما روى عن الصحابي حذيفة بن اليمان أنه تزوج من مجوسية ، وأن الخليفة عمر أمره بأن يطلقها . وقد سئل الحسن البصري كيف كنتم تصنعون إذا سبتم المجوسيات ؟ قال «كما نوجه الواحدة منهن إلى القبلة ونأمرها بالاسلام وأن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . ثم نأمرها بالاغتسال . فإذا أراد صاحبها أن يصيبها ، لم يصبها حتى يستبرئها» وقال القرطبي على هذا تأويل جماعة العلماء في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ انهن الوثنيات والمجوسيات»^(٢) .

وقال صاحب البدائع : «لا يجوز نكاح المجوسية لأن المجوس ليسوا من أهل الكتاب وذلك استنباطاً من قوله تعالى : ﴿وَهَذَا كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُكٌ فَأَتَّبِعُوهُ وَأَتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ * أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلين»^(٣) والطائفتان هما اليهود والنصارى . ولو كان المجوس من أهل الكتاب لجعلهم ثلاث طوائف . فضلاً عن أنه قد روى عنه عليه السلام أنه قال : «سئنا بالمجوس سنة أهل الكتاب غير أنكم ليسوا

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٨٧/٣٢ - ١٩٠ .

(٢) القرطبي ٧١/٣ . (٣) سورة الأنعام الآيات ١٥٥ - ١٥٦ .

ناكح نسايم ولا آكل ذبايحهم»^(١) .

على أن السيد محمد رشيد رضا - رحمه الله - يقول : إن الاستثناء الوارد في هذه الرواية غير صحيح . ولكنه مشتهر لدى الفقهاء . وأشتهاره هذا ليس له من معنى ولا مسوغ مع قرينة المذاهب التي أشرنا إليها لعديد من الصحابة والتابعين والفقهاء إلا تعزيز صحة الاستثناء وإبقاء الحكم بالمنع من نكاح من نكاح نسايم وأكل ذبايحهم .

وإذا كان هذا هو المذهب لأجله بعض الصحابة والتابعين والفقهاء بالنسبة إلى الجوس والصائبة ، فهل يصح قبول الذهاب إلى إباحة نكاح نساء البراهمة والكونفوشيوس وغيرهم من ووثني الهند والصين واليابان وسواها من شعوب أقطار الشرق الأقصى ؟ لأجل كل ما تقدم فإننا نميل إلى الأخذ بالذي ذهب إليه صاحب المعنى ونقلناه آنفاً . ونلتزم بظاهر النص الوارد في الكتاب في الآيات الثلاث ؛ فنأخذ بتحريم النكاح من الكافرات مطلقاً وبالذات من المشركات . ونأخذ بما اتفق عليه الجمهور من إباحة الزواج من نساء أهل الكتاب . ونعتبر كل من وافق أهل الكتاب بما يقولون ويعتقدون ويدبنون في الأصول هو منهم وينطبق عليه الحكم الذي ينطبق عليهم .

وإننا قبل أن نترك الحديث في هذا الموضوع بالذات ، لا يسعنا إلا أن نلفت النظر إلى أن اتساع الحوار الفقهي بين العلماء فيه ،

(١) بدائع الصائغ ٢٧٢/٢ بتصرف .

مثلاً يتسع في سواه . يدل على سبيل التأكيد على ما للتشريع الاسلامى من مدى رحيب . وقدرة فائقة في الاستيعاب والمرونة والتيسير على الناس ومساعدتهم ضمن مبادئه الأساسية وقواعده الأصولية ، ليعيشوا حياتهم في انفتاح وتسامح لا يصادمان ما هم عليه من اعتقاد وتدين . وهو ما يقلُّ نظيره في غير الاسلام من الأديان والملل الأخرى .

شرط إباحة نكاح نساء أهل الكتاب :

هذا وإن الإباحة المطلقة المشهورة لدى عامة فقهاء المسلمين بالزواج من نساء أهل الكتاب اليهود والنصارى كما هو مقتضى نص الكتاب الكريم ، لم تترك دونما تنبيه وتوجيه إلى أنه يحسن ، بل يطلب من كل مسلم يريد أن يقدم على مثل هذا الزواج لظروف خاصة به ، أن يكون متين العقيدة . مُلمّاً بأحكام شريعته ، متجملّاً بتطبيقها وممارسة أحكامها وشعائرها . وإلا فإنهم يذهبون إلى الحكم بكراهة هذا الزواج كراهة تحرّمية . لأن زواج المسلم من كاتبة وهو مزعزع العقيدة ، جاهل بأحكام الشريعة ، زائع عن سواء الحق يكون سبباً لضياعه وضياع ذريته من بعده ومروقهم من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية . وهم في هذه الحالة يفضلون له التزوج من المسلمة المتديّنة وذلك أخذاً من قوله ﷺ : «فاظفر بذات الدين تربت يداك» ولأن فيه ضمان صحة عقيدته وسلامة دينه ونجاة أسرته وحسن نشأة أولاده في ظل الاسلام .

على أن في الزواج من المسلمات المؤمنات وتفضيلهن على سواهن

من أهل الملل الأخرى ، دعماً لاعتبارهن وحفظاً لهن من البوار والانحراف ، وصوناً للمجتمع الاسلامى من أن يعتريه التفكك أو يداخله الفساد . كما أن فيه تأهيلاً لهذا المجتمع ليكون أكثر قدرة على العطاء والتكاثر والنمو ، وأجدر بالتماسك والصمود فى وجه التحديات المختلفة لبقى محمى الكيان شامخ البنيان مصون الكرامة موفور المهابة والعزة .

الفصل التاسع

زواج المسلمة من الكتاني أو من الكافر مطلقاً

- ١ - زواج المسلمة من المشرك .
- ٢ - رأى الشيخ عبدالله العلايلي في نكاح الكتاني للمسلمة .
- ٣ - موقف منه .
- ٤ - حكم زواج المسلمة من الكتاني .

الفصل التاسع

زواج المسلمة من الكفاى أو من الكافر مطلقاً زواج المسلمة من المشرك :

فى ضوء ما تقدم من الحديث الذى سقناه ارتكازاً إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة من الفقهاء الأعلام . نستطيع أن نجزم بأن القرآن قد حسم الموضوع بالنسبة لزواج المسلمة من المشرك وذلك بقوله تعالى : ﴿وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَدُّ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ (١) فإنه نصٌ صريح فى النهى عن زواج المسلمات من المشركين . وهو يفيد القطع بالتحريم سواء كانوا من مشركى العرب أو من أهل الكتاب لأن صيغة الشرك تناولتهم كما رأينا سابقاً . فهذا النص عام . والحكم المستفاد من صيغة النهى الوارد بها باق على أصله وعلى عمومته ، ولم يطرأ عليه أى نص آخر يعدله أو يبطله . والإسلام بهذا النص ، قد حرّم ما كان جارياً عليه العمل قبل نزوله من استباحة المؤمنين نكاح المشركات ، واستباحة تزويج بناتهم للمشركين . بل ومن الكافرين مطلقاً الذين يدخل فيهم

(١) سورة البقرة الآية ٢٢١ .

الكتابي والملحد وكل من لا يؤمن بوجود الله ولا بوحدانيته ولا يؤمن
بنبوة ولا بكتاب .

والكتابي ، وإن كان يؤمن بالتوراة وبموسى عليه السلام التي
أنزلت عليه ، والأنبياء الذين جاءوا من قبله ، أو بالإنجيل ويعيسى
عليه السلام الذي أنزل عليه بعد موسى وبالأنبياء الذين سبقوه
أيضاً ، فإنه قد وصفه القرآن الكريم بالكفر فقال عنه : ﴿إِنَّ الَّذِينَ
كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ^(١) وقال : ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا
مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾ ^(٢) ويعني بهم اليهود
اتباع موسى من بني النضير الذين كانوا يسكنون المدينة . وقال :
﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ﴾ ^(٣) وقال :
﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ ^(٤) وقال أيضاً في
اليهود : ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى
ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ ^(٥) .

ولقد ورد وصف هؤلاء بالكفر كثيراً في القرآن والحديث النبوي
الشريف حتى أصبح الأمر مقطوعاً به . ولسنا هنا في صدد
استعراض كل تلك الآيات وكل الأحاديث التي تثبت ذلك ، إذ
يكتفي لإثبات الحكم أو الوصف بمجيء آية واحدة به أو حديث
واحد . وما أوردناه في هذا كافي وهو ما لم يخالفه أحد من فقهاء
الصحابة أو التابعين أو من علماء السلف والخلف .

(١) سورة البينة الآية ٦ . (٢) سورة الحشر الآية ٢ .

(٣) سورة المائدة الآية ١٧ . (٤) سورة المائدة الآية ٧٣ .

(٥) سورة المائدة الآية ٧٨ .

رأى الشيخ عبد الله العلابي في نكاح الكتابي للمسلمة :

بيد أن كتاباً قد ظهر من سنوات للشيخ عبد الله العلابي سمّاه «أين الخطأ» هو مشحون بالآراء الكثيرة التي لا يطمئن إليها الفكر ولا القلب ، والتي لا دليل عليها من الكتاب أو السنة يروى الغلة وبيل الصدى ، يقول فيه ما ملخصه : «إن الآيات الثلاث التي أوردناها آنفاً - لا تساعد على إثبات ما قال به السلف والخلف من العلماء من حرمة المسلمة على الكتابي . ويرى أن الآثار المنقولة في ذلك أخبار آحاد من غير المشهورات لا تصلح لتكون حجة في الموضوع .»

ولا نريد أن نجعل من هذا البحث ساحة للردّ الموسع على ما جاء في قوله في هذا الموضوع . ولكننا نكتفي بأن ننقل بعض ما قاله بالنسبة لآية البقرة مثل قوله : «إنها لا تنهض دليلاً على المدعى فالتعبير بكلمة «مشرّك» يجعلها خاصة المورد . والتعبير بكلمة «خير» مفادها التفضيل لا الحكم .

موقف منه :

وكلامنا الذي أطلنا في عرضه في شرح الآيات وفهم الحكم منها يرد بصورة واضحة على قوله هذا ، ويرفض أن تكون الآيات الثلاث لا تساعد على إثبات ما أخذ به السلف والخلف من علماء الأمة من حرمة نكاح المسلمة من الكتابي ، وليس بصحيح ما قاله بأن الآثار المعتمدة في ذلك كلها آحاد من غير المشهورات ، بل إننا حتى ولو جاريناه في هذا الادعاء فلا يصح قوله بأن غير المشهور من

الأحاديث لا يصلح ليكون حجة . وبالذات عندما يكون داعماً وموضحاً ومثبتاً لنصوص واحدة في القرآن الكريم .

أما قوله بأن كلمة «مشرِك» الموجودة في سياق آية البقرة هي خاصة بالمورد وأن التعبير بكلمة «خير» مفادها التفضيل لا الحكم فإننا نرده بأن لفظة «مشرِك» إذا كانت خاصة بالمورد كما يقول ، فهل يعنى التحريم خاص بمشرِكى العرب ولا يشمل المشرِكين الآخرين من الذين كانوا موجودين عند نزول الآية أو الذين سيوجدون بعد ذلك في الجزيرة أو خارجها في العالم كله ؟!

وإذا كان هذا هو المراد من قول الشيخ عبد الله العلايلي ذاك ، فلماذا يحرم الله تعالى على المسلمات الزواج من المشرِكين ، وعلى المسلمين الزواج من المشرِكات إذا كانوا عرباً في فترة زمنية ، ثم يبيح لهم الزواج من سائر المشرِكين ؟ ما هي الحكمة من ذلك ؟ وما هي التعليقات التي تجعل هذا التخريج مقبولاً ؟ وما هو الدليل عليه ؟ وهل مشركو العرب في الأزمنة الأخرى . أو مشركو الفرنجة والأعاجم والأفارقة والهنود والصين واليابان أحسن حالاً من مشركى العرب من حيث الاعتقاد ، ولا تتحقق فيهم علّة التحريم التي تحققت في مشركى العرب ؟

ثم كيف تكون كلمة «خير» في الآية مفيدة الأفضلية وحسب ، وأنها بالتالى في رأيه لا تعنى منع اتخاذ ما هو أدنى من «الخير» بمعنى أن العبد المؤمن إذا كان خيراً من المشرِك فإن هذه الخيرية لا تمنع أن يكون في المشرِك «خير» وأنه يجوز له أن ينكح . بسبب وجود خيرته ولو كانت دنيا من خيرية المؤمن - من نساء المؤمنين ؟!

إنا ولا ريب نوافق بأن كلمة «خير» لم ترد في الآية لتفيد حكم التحريم ، تحريم نكاح المشرك للمسلمة لأن هذا الحكم قد استفيد أصلاً من صيغة النهي الواردة في قوله تعالى «ولا تنكحوا» . وإنا أيضاً معه ، بأن كلمة «خير» تفيد الأفضلية . ولكننا لسنا معه إذ يقول بأنها هنا سيقت للمعنى الذى أوضحناه من قبل . فإن قوله تعالى : ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم﴾ جار مجرى البيان والتعليل . وليس مسوقاً لتقرير الحكم . إن منطق الشيخ عبد الله العلايلي في هذا التخريج منطق مردود وباطل .

نعم إن المفروض في منطق الناس على العموم أن المفاهيم والأشياء والموجودات كلها تتفاضل في الغالب فيما بينها ، وأن الأفضل هو المطلوب على سبيل الكمال ، وبخاصة عندما يكون المراد من المفاضلة الممايزة التى لا تمنع من اتخاذ الأدنى كما ذهب جمهور أهل السنة إلى القول بصحّة إمامة المفضول مع وجود الفاضل ، وكما تقول هذا الشراب أزكى من ذاك ، وهذا اللون أجمل من اللون الآخر ، والأول في الصف من التلاميذ أفضل من الثاني . وفي هذه الحالات يكون كل من الفاضل والمفضول قد حاز على أسباب الفضل كلها ولكن زاد أحدهما على الآخر فيها زيادة لا تسيء إلى صفة الفضل فيه . بيد أنه في هذه الآية لدى إبراز خيرية المؤمن على المشرك والمفاضلة بينها يراد ذكر الخيرية المسقطه للأدنى إسقاطاً كلياً ، كما تقول : الوحداية خير من الشرك ، والحق خير من الباطل .

ولو جارينا منطق الشيخ عبد الله العلايلي الذى أعتمده في فهم

دلالة لفظة «خير» لأفضى بنا الحال إلى القول بأن الإسلام أفضل من الوثنية وخير منها ، ولكن لا بأس من أن ندين بالوثنية . والعلم أفضل من الجهل وخير منه ، ولكن لا بأس من مباحدة العلم . وهكذا فإن إقامة الصلاة خير من تركها والصوم خير من الفطر في رمضان والايان خير من الكفر ، والطاعة خير من المعصية والجل على الجرار يستوى معه في منطق شيخنا الجليل الماء والخشب ، والحق والباطل ، والخير والشر . والايان والكفر ، والتوحيد والشرك ، والزواج والزنى والبيع والربا والحلال والحرام . وهو ما لم يقل به أحد من الناس فضلاً عن أهل العلم والفكر السليم ، اللهم إلا فئة من الفلاسفة اليونانيين قالوا بأن الخير ما كان بالنسبة إليك خير ، والحق ما كان بالنسبة إليك حق ... واتفوا إلى بليلة عقول الناس وتشويش أفكارهم ، وكادوا يقبلون الموازين الفكرية والسلوكية العامة لو لا أن تصدى لهم سقراط بحكمته وسعة حيلته وبعد فطرته ، وأثبت نظرية المفاهيم والمثل الشهيرة .

وإن هذا المنطق مردود أيضاً بمفهوم نص الكتاب الذى يقول فيه رب العالمين : ﴿يَسْتَلُونكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمْ أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾^(١) فقد أخرج الخطيب فى تاريخه عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما نزلت سورة البقرة نزل فيها تحريم الخمر فهى رسول الله ﷺ عن ذلك .»^(٢)

وقد نقل الإمام السيد رشيد رضا فى تفسيره بأن بعض الأئمة

(١) سورة البقرة الآية ٢١٩ . (٢) الدر المنثور للسيوطى الجزء الثانى ٦٠٦ .

قد ذهب إلى أن الخمرة حرّمت بهذه الآية ، وأن ما أتى بعدها من النصوص في تحريم الخمر فهو من قبيل التوكيد . لأن لفظ الإثم يفيد المحرم . قال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ وَالْأَثَمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ^(١) وإن هذه الآية تنص صراحة على حرمة الإثم . والله تعالى يفيدنا في آية البقرة أن في الخمر إثماً كبيراً ، فإذا قارنا بين النصّين هذين . وطبقنا الحكم الوارد في أحدهما على الآخر ، وهو حرمة الإثم وضع لنا صراحة حرمة الخمر في أول آية نزلت فيه . وهذا قريب مما قاله الإمام السيد محمد رشيد رضا - رحمه الله - : « فكان من لطف الله تعالى وبالف حكمته أن ذكر الخمرة في سورة البقرة بما يدل على تحريمها دلالة ظنيّة فيها مجال للإجتihad ليتركها من لم يتمكن ففتحها من نفسه » ^(٢) .

ومع هذا فقد اتبع الله تعالى آية البقرة بآيات أخرى في سورتي النساء والمائدة زادتها تشبيهاً وتوكيداً . فتوقف المشرع الحكيم عن استخدام لفظة التحريم في آية البقرة التي تثب نهائياً حكم شرب الخمر ، لم يحل دون فهم بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم تحريمها عليهم وعلى من بعدهم إلى يوم القيامة ، فامتنع البعض ممن ألهمهم الله هذا المعنى ، عن شربها بعد أن أخذوا بمفهوم النص الذي يثبت حرمتها . وهذا يحملنا على الذهاب إلى القول بأن لفظة «أكبر» الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَإِثْمُهَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهَا ﴾ بصيغة أفعل للتفضيل وهي الشبهة بصيغة لفظة «خير» الواردة في قوله

(١) تفسير المنار ٢/٣٢٢ . (٢) المصدر نفسه ٧/٥٠ .

تعالى ﴿وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ﴾ وقوله : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ لم يفد أولئك الصحابة مطلقاً مع وجود النفع في الخمر فهم بقاء حليتها ، وذلك لأن قيام الإثم بشرها مع وجود النفع فيها يسقط نفعها أصلاً ويلغى أثره وفعله ، ولا يسمح لهم بمنطقهم العفوى السديد رؤية بقاء الحلية فيها وإجازة استعمالها وشربها . وحتى بالنسبة لأولئك الذين لم يلتفتوا إلى هذا الفهم للمرة الأولى ، فإنه قد ثبت لهم بعد نزول الآيات التي تبتها ما يؤيد هذا الفهم وبشبهته . وهو ما ينبغي اعتباره واعتماده والأخذ به لأن المعول فيه الترجيح العقلي لا الترجيح الباعث إليه الهوى والشهوة . ومن هنا كانت إصابة الأوائل في فهمهم ، لكبد الحقيقة . وتوصلهم إلى المقصود من أول نظرة ولأول تقدير ونزول قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ، فهل أنتم متبهون . وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا ، فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين^(١) فيما بعد ، لم يزدكم إلا إيماناً وتسليماً .

حكم زواج المسلمة من الكتاني :

على أنه فيما يتعلق بموضوعنا الأساسي وهو ثبوت حرمة زواج المؤمن من المشركة والمسلمة من المشرك والكافر مطلقاً ، فإنه واضح

(١) سورة المائدة الآيات ٩٠ - ٩٢ .

من آية البقرة كل الزوج وكذلك من قبل في آية الممتحنة . أما آية المائدة فقد جاءت تنص صراحة على حلّية زواج المسلم من الكتابية ولو كان الشأن كذلك بالنسبة لزواج المسلمة من الكتابي لكان الله تعالى ذكر ذلك صراحة ولأغنانا عن مثل هذه الاستنباطات غير الموقفة ، فضلاً عن أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وأقوال الصحابة من بعده وعملهم جميعاً وكلها جاءت موضحة لفهوم الآية الذي ذكرناه ولم تحد عنه .

الفصل العاشر

إسلام أحد الزوجين وأثره في الزوجية

- ١ - هل الاسلام وحده يبت التفريق بين الزوجة المسلمة وزوجها الكافر .
- ٢ - حكم عودة المرأة إلى زوجها الذي تأخر إسلامه عن انقضاء عدتها .
- ٣ - الآثار في ذلك والكلام فيها .
- ٤ - تحرير المسألة .

الفصل العاشر

إسلام أحد الزوجين وأثره في الزوجية

هل الاسلام وحده يبت التفريق بين الزوجة المسلمة وزوجها الكافر :

لقد نشب نزاع فقهي طويل بين العلماء ، فيما إذا كان مجرد إسلام المرأة يوجب التفريق بينها وبين زوجها الكافر ، أم أنه لا يوجب التفريق ولكن يعطيها الخيار في ذلك ويوقف في العدة حتى آتئنها .

وقد ذهب مجاهد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيدة إلى أنها إذا كانت قد أسلمت وزوجها بقي على الكفر ، فزوجها يبقى أحق بها من سواه إن هو أسلم وهي ما تزال في عدتها . وهي الفترة الممتدة بين ساعة دخولها الإسلام حتى آسئكمالها حيضاتها الثلاث ، أو وضعها حملها إن كانت حاملاً أو إنهاؤها أشهرها الثلاثة إن كانت لا تحيض . واستندوا بذلك إلى قصة أبي سفيان لما أسلم عام الفتح وهو بمصر الظهران ليلة دخول المسلمين مكة . فإنه قد روى أنه لما دخل أبو سفيان مكة بعد ذلك أخذت امرأته هند بنت عتبة بلحيته وأنكرت عليه إسلامه . فأشار عليها بالاسلام فأسلمت بعده . ولم يثبت أن الرسول ﷺ فرق بينهما . وكذلك وقع لحكيم

ابن حزام وعكرمة ابن أبي جهل وصفوان بن أمية الذين أسلمت زوجاتهم قبلهم . ثم لما أسلموا من بعد ، تركوا في ظل زواجهم الأول ولم يفرّق بينهم . والأكثر من العلماء يذهبون إلى أن هؤلاء قد وقع لهم ذلك في فترة لم تنقض بها عدّة زوجاتهم .

قال ابن شبرمة : « كان الناس على عهد رسول الله ﷺ يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل ، فأيهما أسلم قبل انقضاء العدّة فهي امرأته . وإن أسلم بعد العدّة فلا نكاح بينهما . وروى أن بنت الوليد بن المغيرة كانت تحت صفوان بن أمية فلم يفرّق النبي ﷺ بينهما . قال ابن شهاب : وكان بينهما نحو من شهر . رواه مالك .

قال ابن عبد البر : وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده . وقال ابن شهاب : وأسلمت أم حكيم . وهرب زوجها عكرمة إلى اليمن فأرتحلت إليه ، ودعته إلى الإسلام فأسلم وقدم فبايع النبي ﷺ فبقيا على نكاحهما . قال الزهري : ولم يبلغنا أنّ امرأة هاجرت وزوجها مقيم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبينه ، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل انقضاء عدتها روى ذلك مالك^(١) .

وقد روى عن آخرين ، ومنهم ابن عباس والحسن وقتادة والبخاري وعطاء بن أبي رباح ، أنهم ذهبوا إلى القول بأن المرأة الكافرة ، إذا أسلمت وهي متزوجة من كافر مثلها أنقطع ما بينها وبينه من النكاح بالإسلام . ولا سبيل له عليها إلا بالخطبة وعقد جديد بعد دخوله الإسلام .

(١) المبدع في شرح المقنع ١١٩/٧ .

ويقول ابن قدامه : إنه إذا كان اسلام أحد الزوجين بعد
الدخول ، ففي حكمها روايتان :

الأولى : إن أسلم الآخر قبل انقضاء العدة فهما على النكاح
الذى كانا عليه وإن لم يسلم وانقضت العدة وقعت الفرقة بينهما .
وهو قول الزهرى والليث والحسن بن صالح والأوزاعي والشافعي
واسحاق . ونحوه عن مجاهد وعبد الله ابن عمر ومحمد بن الحسن .
والثانية : أن الفرقة تتعجل بينهما . وهو قول الحلال وصاحبه .

وقول الحسن وطاووس وعكرمة والحكم . وروى ذلك عن عمر بن
عبد العزيز ... ، قال مالك إن أسلم الرجل قبل أمرأته عرض عليها
الإسلام ، فإن أسلمت ، وإلا وقعت الفرقة بينهما . وإن كانت
غائبة تعجلت الفرقة . وإن أسلمت المرأة قبل الرجل وقفت على
انقضاء العدة . واحتج من قال بتعجيل الفرقة بقوله سبحانه :
﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ ولأن ما يوجب فسخ النكاح لا
يختلف بما قبل الدخول وبعده كالرضاع .

وأما الأوائل فأحتجوا بما رواه مالك في موطنه عن ابن شهاب
قال : بين إسلام صفوان بن أمية وأمرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو
من شهر ؛ أسلمت يوم الفتح . وبقى صفوان على كفره حتى شهد
حُنيناً والطائف . ثم أسلم فلم يفرق النبي ﷺ بينهما واستقرت عنده
أمرأته بذلك النكاح ... وقال ابن شهاب : أسلمت أم حكيم يوم
الفتح . وهرب زوجها عكرمة حتى أتى اليمن ، فارتحلت حتى قدمت
عليه اليمن فدعته إلى الاسلام . فأسلم . وقد بايع النبي ﷺ فثبتا
على نكاحهما . وقال ابن شبرمة : كان الناس على عهد رسول

الله ﷺ يسلم الرجل قبل المرأة ، والمرأة قبل الرجل ، فأيتها أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته وإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما . ولأن أبا سفيان خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول النبي ﷺ مكة ، ولم تسلم امرأته هند حتى فتح النبي ﷺ مكة . فثبتا على النكاح . وأسلم حكيم بن حزام قبل امرأته . وخرج أبو سفيان بن الحارث وعبد الله بن أمية فلقيا النبي ﷺ عام الفتح بالأبواء فأسلما قبل نسائهما . ولم يعلم أن النبي ﷺ فرق بين أحد ممن أسلم وبين امرأته ويبعد أن يتفق إسلامهما دفعة واحدة .^(١)

حكم عودة المرأة إلى زوجها الذي تأخر إسلامه عن انقضاء عدتها :
أما إذا أسلم أحد الزوجين . وتخلّف الآخر حتى آنقضت عدة المرأة ، فإن ابن قدامة يروى أن قول عامة العلماء هو بانهقاسخ النكاح . قال ابن عبد البر لم يختلف العلماء في هذا إلا شيء روى عن النخعي ، شدّ فيه عن جماعة من العلماء ، فلم يتبعه عليه أحد زعم أنها ترد إلى زوجها وإن طالّت المدة لما روى ابن عباس أن رسول الله ﷺ ردّ زينب على زوجها أبي العاص نكاحها الأول . رواه أبو داود . واحتجّ به أحمد . قيل له : أليس يروى أنه ردّها بنكاح مستأنف ؟ قال : ليس له أصل ...

وقد ردّ هذا المذهب بقوله تعالى : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾ وقوله سبحانه ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾ وبالإجماع المتعقد على تحريم تزوّج المسلمات من الكفار . وأجابوا عن

(١) المغني لابن قدامة ٥٣٥/٧ - ٥٣٦ .

فصة أى العاص مع أمراته زينب بنت رسول الله ﷺ بأنه كما قال ابن عبد البر إما أن تكون قبل نزول التحريم فتكون منسوخة بما جاء وبعدها ، أو أن تكون حاملاً وأستمر حكمها حتى أسلم زوجها ، أو مريضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم ، أو تكون قد ردت عليه بنكاح جديد ، كما روى عن ابن أبي شيبة في سنته أو كما رواه الترمذى (١) .

الآثار في ذلك والكلام فيها :

والحق أنه قد ورد في هذا الموضوع عن الرسول ﷺ آثاران متعارضتان :

أولها : أخرجه أحمد من طريق محمد بن اسحاق عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ردّ ابنته زينب على أبي العاص بعد ست سنوات من هجرتها إليه ، معتمداً على النكاح الأول دون أن يحدث شيئاً . وقد أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي . ووقع في رواية بعضهم أن ذلك كان بعد سنتين ، وفي أخرى بعد ثلاث .

وقد ذهب بعض العلماء إلى علاج هذا الخلاف في عدد السنين ، فقالوا بأن المراد بالسنوات الست الفترة الممتدة ما بين هجرة السيدة زينب وإسلام زوجها أبي العاص . وهو واضح في أخبار المغازى . فهو قد أسر في بدر ، فأرسلت زينب من مكة في فدائه فأطلق لها بغير فداء والمراد بالسنتين أو الثلاث الفترة الممتدة ما بين نزول آية المتحنة وقدم أبي العاص مسلماً .

(١) المصدر السابق ٥٣٦/٧ - ٥٣٧ .

وأياً ما كان التخيـرج فإن إعادة السيدة زينب إلى زوجها أبي العاص تكون بعد أنقضاء عدتها حتماً . وإن إعادة الزوجة إلى زوجها بعد إسلامه ولو طال تأخره ما لم تتزوج ، لا شيء فيه من المخالفة لنص الآيتين المذكورتين آنفاً . إذ أنه قبل عودته إليها بعد الإسلام ، ظلت بعيدة عنه لا يمسهـا ولا يقر بها .

وأما الثاني : فهو ما أخرجه الترمذى وأبن ماجة من رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ردّ ابنته زينب على أبي العاص ابن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد . قال الترمذى : وفى إسناده فقال . ثم أخرج عن يزيد بن هارون أنه حدّث بالحديثين عن ابن إسحاق وعن حجاج بن أرطاة . ثم قال يزيد : حديث ابن عباس أقوى إسناداً . والعمل على حديث عمرو بن شعيب . يريد عمل أهل العراق . وقال الترمذى فى حديث ابن عباس : لا يعرف وجهه . وأشار بذلك إلى أن ردّها بعد ست سنوات أو بعد ثلاث سنوات أو بعد ستين مشكل ، لاستبعاد أن تبقى المرأة فى العدة هذه المدة الطويلة . ولم يذهب أحد إلى جواز تقرير المسلمة تحت المشرك ، إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى أنقضت عدتها . ومن نقل الاجماع فى ذلك ابن عبد البر ...

يقول ابن حجر : إن أحسن المسالك فى هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة . وذلك بحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص بن

الربيع . وبخاصة وأن العادة الجارية لا تمنع ذلك^(١)

تحرير المسألة :

ولا نظن أن الأمر ينتهى بنا إلى الرضى بمثل هذا الترجيح المرتكز إلى حالة غريبة وشاذة . وذلك لأن النقطة التى عند المحرّ الخلاق بين العلماء ، هى إسلام الزوجة مع بقاء الزوج على الكفر ، هل يؤثر على سلامة عقدهما ، فيسبب طلاقها منه ، أو لا يؤثر؟! وفى هذه الحال تبقى الزوجية قائمة ولكن لا يجوز للزوجة المقام مع الزوج لاختلاف الدين ، وهى فى هذه الصورة تكون مخيرة بين الانتظار حتى يسلم زوجها ويعود إليها ، أو ترتضى الخلاص منه ثم الزواج بغيره ممن تشاء فى الحدود التى شرعها الله ...

إن جمهور العلماء يتّجه إلى ترجيح رواية ابن عباس على رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وهى الرواية التى أثبتت ردّ النبى ﷺ إبتته زينب إلى زوجها ابى العاص بن الربيع بعد إسلامه ، وبعد مرور ست سنوات أو ثلاث أو ستين فى روايات مختلفات . ومحاول البعض التماس المخرج من الإشكال الذى تسببه هذه الرواية . ومنهم أبى حجر بأن عدّة السيدة زينب قد تناولت والعادة لا تمنع ذلك .

ولكن بعض العلماء يذهبون إلى القول ، بأن عقد الزوجية بين المرأة التى أسلمت وزوجها الذى بقى على الكفر لا يتأثر مطلقاً بإسلامها ، وإن كان لا يحلّ لها العودة إليه وهو مقيم على كفره .

(١) راجع فى هذا فتح البارى لابن حجر ٣٤٧/٩ - ٣٤٩ .

وكل الذى يجدُّ هو أنه يصبح من حقها أن تختار بين أن تترى حتى يهتدى زوجها ويعتق الاسلام ثم يعود إليها . أو تختار الزواج من غيره بعد انقضاء عدتها .

والمشكلة هنا هى فى أنه كيف يجوز للمرأة التى يبقى عقدها صحيحاً بينها وبين زوجها أن تتزوج من شخص آخر؟ وه تسأل مفروض وروده على الذهن إذا كان إسلام الزوجة لا يؤثر على عقد الزوجية مطلقاً . ومع ذلك يكون من حقها إذا انقضت عدتها أن تختار الزواج بمن تشاء غير زوجها الكافر الذى كانت على عصمت قبل إسلامها .

والجواب هو أن الفرقة بين المرأة المعتقة للإسلام وزوجها الباقى على كفره هى عند مجموعة من العلماء فسخ وليست طلاقاً . والزوجة . بمجرد إسلامها تصبح صاحبة حق بهذا الفسخ ، أو بطلب التفريق بين الزوجين إلا أنه يبقى مؤهلاً لعودة الزوجية فى ظله إلى الزوجين حتى ولو كانت الزوجة قد أسلمت وأنقضت عدتها وتخلّف زوجها عن مجاراتها فى الإسلام إلى ما بعد انقضاء عدتها زمناً طال أو قصر بحاله ، اللهم إذا توفرت شروط صحة العودة ، واختارت الزوجة العودة إليه . أما إذا ارتضت سواء ورفضت العودة إليه ، فيلغى زواجها الأول ويكون خروجها من عصمة زوجها خروجاً مشروعاً .

وبالفسخ هذا ، قال صاحب المبدع ، وإن كان لم يأخذ بهذا

التحليل وهذا الحكم لأنه كما هو متفق عليه لا يجوز لكافر نكاح مسلمة ولأنه لا ولاية لكافر على مسلم ؛ فقد نقل عن ابن المنذر قوله : « أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم لأن دينها اختلف فلم يجوز استمرار نكاحها كابتدائه ، وتعجلت الفرقة . وكان ذلك فسخاً لا طلاقاً .

على أنه يروى عن أحمد أن الزوجة المسلمة ترد إلى زوجها الكافر بعد إسلامه معها طالت مدة انفصالها عنه بالاسلام مادامت مترتبة له . وهذا القول قال أيضاً النخعي وذلك استناداً لما روى عن ابن عباس (١) .

وقد أثبت هذا المعنى العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي من علماء الزيدية في كتابه الروض النضير فقال : « أخرج عبد الرازي عن الثوري قال : إذا أسلم النصرانيان فهما على نكاحهما . والحديث متفرع على قبله من أنه يجوز للمسلم نكاح الكتائية . وفيه إشارة إلى صورتين :

أحدهما : أن يسلما معاً فهما على النكاح الأول . ووجه الاتفاق في الملة .

ثانيهما : أن يسلم الزوج دونها . فالنكاح باق أيضاً بدليل الآية لشمولها ما كان عن النكاح متقدماً أو متأخراً . وأما عكس هذه الصورة ، وهي أن يتقدم إسلام المرأة على الرجل ، فالمرءى عن زيد ابن علي فيما أخرجه عنه محمد بن منصور في : « الأمل » أنه

(١) البدع لابن مفلح ١١٧/٧ .

قال : إذا أسلمت المرأة دعت الرجل للإسلام . فإن أسلم أقامت إن شاءت على نكاحها وإن لم تشأ كانت أملك بنفسها . ولم يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها وبين أن تكون في العدة أو لا . وذكر ابن شيبه عن معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهري ، إن أسلمت ولم يسلم زوجها فها على نكاحها الأول ما لم يفرق بينهما سلطان .

وذهب إلى هذا بعض أهل الظاهر . وافق به حماد شيخ أبي حنيفة . وقرره ابن القيم في «الهدى» فقال : لا يعرف اعتبار العدة في شيء من الأحاديث . ولا كان النبي ﷺ يسأل المرأة هل أنقضت عدتها أو لا . ولا ريب أن الإسلام لو كان هو الذي يسبب الفرقة بين المرأة وزوجها بعد اعتناقها الإسلام . لما كانت الفرقة فرقة رجعة . إذ لو كان الإسلام نجز الفرقة بينهما في هذه الصورة فإن الزوج لا يكون أحق بزوجه بعد إسلامه وهي ما تزال في عدتها . ولكن الذي دلّ عليه حكمه ﷺ أن النكاح موقوف . فإن أسلم قبل انقضاء العدة فهي زوجته . وإن أسلم بعد انقضائها ، فلها أن تنكح من شاءت . وإن أحببت انتظرته ؛ فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح . ولا نعلم أحداً جدّد نكاحه بعد الإسلام أثبتة . بل كان الواقع أحد الأمرين : إما افتراقها ونكاحها غيره ، وإما بقاؤها عليه وإن تأخر إسلامها أو إسلامه . وأما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة فلا نعلم أنه ﷺ قضى بواحدة منهما مع كثرة من أسلم في عهده ﷺ وقرب إسلام أحد الزوجين مع الآخر وبعده منه . ولو لا إقراره ﷺ الزوجين على نكاحهما . وإن تأخر إسلام

أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح لقلنا بتعجيل
الفرقة بالاسلام من غير اعتبار عدّة لقوله تعالى : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ
وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ وقوله ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾^(١)
ويقول ابن القيم الجوزية : «... وإنّ أحد الزوجين إذا أسلم قبل
الآخر لم يفسخ النكاح بإسلامه فرقت الهجرة بينهما أو لم تفرّق ؛
فإنه لا يعرف أن رسول الله ﷺ جدّد نكاح زوجين سبق أحدهما
الآخر قط . ولم يزل الصحابة يسلم الرجل قبل امرأته ، وامرأته
قبله ، ولم يعرف عن أحد منهم ألبتة أنه تلفّظ بإسلامه هو وامرأته
وتساوقا فيه حرفاً بحرف ، هذا مما يعلم أنه لم يقع البتة . وقد ردّ النبي
ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع . وهو إنّما أسلم زمن
الحديبية . وهى أسلمت من أول البعثة . فبين إسلامها أكثر من
ثماني عشرة سن : وأما قوله في الحديث : كان بين إسلامها
وإسلامه ست سنين قوّمهم . إنّما أراد بين هجرتها وإسلامه . فإن
قيل : وعلى ذلك فالعدّة تنقضي في هذه المدة ، فكيف يجدد
نكاحها ؟ قيل تحريم المسلمات على المشركين إنّما نزل بعد صلح
الحديبية لا قبل ذلك . فلم يفسخ النكاح في تلك المدة لعدم
شرعية هذا الحكم فيها . ولما نزل تحريمهن على المشركين أسلم
أبو العاص فردّت عليه .

«وأما أمر مراعاة زمن العدّة فلا دليل عليه من نص ولا إجماع .
وقد ذكر حمّاد ابن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيّب أن على

(١) الروض النضير شرح مجموعة الفقه الكبير ٢٧٥/٤ للشيخ شرف الدين الحسين
ابن أحمد السباعي .

ابن أبي طالب رضى الله عنه قال فى الزوجين الكافرين يسلم أحدهما : هو أملكُ بيضعها مادامت فى دار هجرتها . وذكر سفيان ابن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن على : هو أحق بها ما لم يخرج من مصرها .

«وذكر ابن أبى شيبة عن معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهرى ، إن أسلمت ولم يسلم زوجها فها على نكاحها إلا أن يفرق بينهما سلطان^(١) . ولا يُعرف اعتبار العدة فى شيء من الأحاديث ، ولا كان النبى ﷺ يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا . ولا ريب أن الإسلام لو كان بمجرده فرقة . لم تكن فرقة رجعية ، بل بائنة فلا أثر للعدة فى بقاء النكاح . وإنما أثرها فى منع نكاحها للغير . فلو كان الإسلام قد نجّز الفرقة بينهما لم يكن أحق بها فى العدة . ولكن الذى دلّ عليه حكمه ﷺ أن النكاح موقوف . فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فهى زوجته . وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت . وإن أحببت انتظرت . فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح .

«ولا نعلم أحداً جدّد . للإسلام . نكاحه البتة . بل كان الواقع أحد أمرين : إما افتراقها ونكاحها غيره ، وإما بقاؤها عليه ، وإن تأخر إسلامها أو إسلامه . وإما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة فلا نعلم أن رسول الله ﷺ قضى بواحدة منها مع كثرة من أسلم فى عهده من الرجال وأزواجهن . وقرب إسلام أحد الزوجين من

(١) ورد الأثران فى المحلى لابن حزم ٣١٤/٧ وهما صحيحان .

الآخر وبعده منه . ولو لا اقراره ﷺ الزوجين على نكاحهما وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح لقلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ وقوله : ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُوفِرِ﴾ . وإن الإسلام سبب الفرقة . وكل ما كان سبباً للفرقة كالرضاع والخلع والطلاق . وهذا اختيار الخلال وأبي بكر صاحبه وأبن المنذر وابن حزم . وهو مذهب الحسن وطاووس وعكرمة وقتادة والحكم . قال ابن حزم : وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وجابر بن عبد الله وابن عباس رضى الله عنهم . وبه قال حماد بن زيد والحكم بن عتيبة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز وعدى بن عدى الكندي والشعبي إلى أن يقول : «وجواب من أجاب بتجديد نكاح من أسلم في غاية البطلان ومن القول على رسول الله ﷺ بلا علم . واتفق الزوجين في التلفظ بكلمة الإسلام معاً في لحظة واحدة معلوم الانتفاء .

وبلى هذا القول ، مذهب من يقف الفرقة على انقضاء العدة مع ما فيه . إذ فيه آثار وإن كانت منقطعة . ولو صحت لم يجز القول بغيرها . قال ابن شبرمه : كان الناس على عهد رسول الله ﷺ يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل ، فأبيها أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي أمراته . وإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما . وقد تقدم قول الترمذي في أول الفصل . وما حكاه ابن حزم عن عمر رضى الله عنه . فما أدرى من أين حكاه ؟! والمعروف عنه خلافه . فإنه ثبت عنه في طريق حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة ،

كلاهما عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي ، أن نصرانياً أسلمت أمراًته فخيرها عمر بن الخطاب رضى الله عنه إن شاءت فارقته ، وإن شاءت أقامت عليه ^(١) ومعلوم بالضرورة أنه إنما خيرها بين انتظاره إلى أن يسلم فتكون زوجته كما هي ، أو تفارقه . وكذلك صح عنه : أن نصرانياً أسلمت أمراًته فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : إن أسلم فهي أمراًته ، وإن لم يسلم فرق بينها . فلم يسلم ففرق بينها . وكذلك قال لعبادة بن النعمان التغلبي وقد أسلمت أمراًته : إما أن تُسلم وإلا نزعها منك ، فأبى فترعها منه .

فهذه الآثار صريحة في خلاف ما حكاها أبو محمد بن حزم عنه وهو حكاها وجعلها روايات أخرى . وإنما تمسك أبو محمد بآثار فيها أن عمر وأبن عباس وجابراً رضى الله عنهم فرقوا بين الرجل وبين امرأته بالاسلام . وهى آثار مجملة ليست بصريحة في تعجيل الفقرة . ولو صحت ، فقد صح عن عمر رضى الله عنه ما حكيناه ، وعن على ما تقدم وبالله التوفيق ^(٢)

(١) اسناده صحيح وهو في المحلى لابن حزم ٣١٣/٧ .

(٢) زاد المعاد لابن القيم ١٣٦/٥ - ١٤٠ .

الفصل الحادى عشر

الموقف من زواج المسلمة بالكافر رغم التحريم

- ١ - حكم زواج الكافر بالمسلمة خلافاً للنصوص وعقوبته .
- ٢ - التعزير فى الاسلام .
- ٣ - تطبيق الحكم التعزيرى اليوم .

الفصل الحادى عشر

الموقف من زواج المسلمة بالكافر رغم التحريم

حكم زواج الكافر بالمسلمة خلافاً للنصوص وعقوبته :
وهكذا فإنه يبقى أن نستعرض حكم زواج المسلمة بالكافر رغم وجود النصوص القاطعة بُرمة زواجها منه إذا فعلت ذلك وضربت بكل النصوص والآثار عرض الحائط .

يقول العلامة شمس الدين السرخسى : «وإذا تزوّج الذمى مسلمة حرّة فرق بينهما لقوله تعالى : ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ ولقوله ﷺ : «الاسلام يعلو ولا يعلى عليه» فاستقرّ الحكم فى الشرع على أن المسلمة لا تحل للكافر ، وإن كان ذلك حلالاً فى الابتداء . فيفرّق بينهما ويوجع عقوبة إن كان قد دخل بها . ولا يبلغ به أربعين سوطاً . وتُعزّر المرأة والذى سعى فيما بينهما» ثم يقول : «يوجع عقوبة لأنه أساء الأدب فيما صنع واستخفّ بالمسلمين ، وارتكب ما كان ممنوعاً منه فيؤدّب على ذلك . وكان مالك بن أنس - رحمه الله - يقول : يقتل لأنه يصير ناقضاً للعهد حين باشر ما ضمن فى العهد ألا يفعله . فهو نظير الذمى الذى إذا جعل نفسه طليعة للمشركين على قوله ...» إلى أن يقول : «وإن أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه لأن أصل النكاح كان باطلاً ،

فبالإسلام لا ينقلب صحيحاً»^(١) .

وفهم من هذا الكلام أن حرمة نكاح المسلمة من الذمى أو من الكافر مطلقاً . لم يشرع لها في حال وقوع بعض المسلمات عليها عقاب منصوص عليه ، بل ترك أمر تقديره . واختبار أسلوبه للأمام . والعقوبة في مثل هذه الصورة هي عقوبة تعزير .

التعزير في الإسلام :

والتعزير في اللغة هو الرد والمنع . يقال عزّر فلان أخاه بمعنى نصره لأنه منع عدوّه من أن يؤذيه ، والتعزير من أسماء الاضداد ، فيكون بمعنى التوقيف لأنه عندما يُمنع المعزّر ويصرف عما هو دنيء يحصل له الوقار . وسميت العقوبة التي لا تقدير شرعى لها تعزيراً ، لأن من شأنها دفع الجاني وردّه عن ارتكاب الجرائم أو العودة إلى اقترافها .

وقد عرّف الفقهاء التعزير بأنه عقوبة غير مقدّرة تجب حقّاً ﷺ تعالى أو حقّاً لآدمي ، في كل معصية ليس فيها حدٌ ولا كفارة . وهو مشروع للتأديب والزجر^(٢) . ويتخذ في حق من فعل المحرمات ، وفي حق من ترك الواجبات^(٣) . وذلك لأن الله تعالى ما أوجب الواجب على المؤمن إلا ليكمّله به أو ليحصّنه من نوازع الإثم ونزغات الشياطين . فإذا تركه ولم يلتزم به سيّب نفسه وجعلها مستباحة لهمزات إبليس وأعوانه . ولإغراءات الحياة الكثيرة .

(١) المبسوط للسرخسي ٤٥/٥ .

(٢) راجع المبدع لابن مفلح ١٠٨/٩ . (٣) المصدر نفسه .

ويعثل هذا السلوك يهدر الإنسان حق نفسه عليه ويؤول مقصراً معها . مثله من فعل المحرمات سواء بسواء .. ومن أجل هذا أئجه الفقهاء إلى اعتبار وجوب التعزير في ترك الواجبات كما هو مطلوب أيضاً وواجب في فعل المحرمات .

والتعزير واجب حتمى فيما ورد فيه النص كوطع جارية امرأته أو جارية مشتركة ^(١) . وهما صورتان غير متحققتين في هذه الأزمنة بعد أن حرمت القوانين الدولية الرقيق . وهو تحريم يستحسنه الإسلام الذى جاءت نصوص كتابه مشجعة عليه منذ ألف وأربعمئة سنة تقريباً وبالذات في مثل قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاثِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَنَّهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ^(٢) حيث أمرنا الله تعالى بالاستجابة إلى مطلب أى عبد نملكه برغب في تحرير نفسه من ربة العبودية ، وذلك بمكاتبته على عقد يلتزم به وفى بموجبه حقوق مالكة المالية عليه . كما أمرنا الله تعالى أيضاً بأن هذا العبد في مثل هذه الصورة يجب مساعدته وذلك بدفع شىء من أموال الزكاة إليه ليسترجع ذاته ويفك إساره ويستعيد كرامته وإنسانيته الصحيحة .

والتعزير في غير هاتين الصورتين متروك أمره للأمام ؛ فإذا رأى أن الجانى لا يترجر ولا يرتدع إلا بعقوبة يتخذها بحقه وينفذها

(١) روى النعمان بن بشير أن من وطىء جارية امرأته بأذنها يجلد مئة وهو تعزير لأنه في حق الحصن وحد . إنما هو رجم . كما روى عن سعيد بن المسيب عن عمر في أمية بين رجلين وطنها أحدهما يجلد الحد إلا سوطاً واحداً رواه الأثرم واحتج به أحمد .
(٢) سورة النور الآية ٣٣ .

عليه ، وأن المصلحة تفرض عليه مثل ذلك ، وجب عليه اتخاذها ليحول بين الجاني وبين العودة إلى مثل جنايته ، وليكون مثلاً وعبرة لغيره يعتبر به ويتعلم منه . أما الامام مالك والامام أبو حنيفة فيريان وجوب التعزير مطلقاً .

ويكون التعزير بالضرب والحبس والتوبيخ . وبأية وسيلة أخرى تنال من العاصي وتكفل ارتداعه عن غيّه وإثمه . ويكون الضرب بما لا يبلغ به أدنى حدّ في رأى أبى حنيفة والشافعى . فلا يبلغ به أربعين سوطاً بل أدنى من ذلك . لأن حد العبد في الخمر أربعون . وكذلك في القذف عند أبى حنيفة . ويمكن اجتماع التعزير مع الكفارة إذا رُويت المصلحة في ذلك ^(١)

وقد يكون التعزير حقاً لله تعالى وهو ما نعلق به نفع العامة ، أو ما يندفع به ضرر عام عن الناس من غير اختصاص بأحد . كما هو الشأن في مسألة زواج المسلمة بالكتانى أو بالكافر مطلقاً . وقد يكون حقاً للعبد . وهو ما تعلق به مصلحة خاصة لأحد الأفراد . ولكن لا يمكن الفصل بين هذين الحقيّن فصلاً تاماً وكاملاً . وذلك لعدم إمكانية تصور حق لله تعالى دون أن يكون فيه حق للأفراد ، أو تصور حق للأفراد دون أن يكون فيه حق لله تعالى . وذلك لأن الشرائع إنما وضعت وأنزلت من الله على الناس لتصونهم وتحفظهم من سوء . وكلما استجاب العبد لأمر الله والترم حدوده ، كان سالكاً الطريق التى يحفظ فيها حقه وحق الله تعالى .

(١) التعزير في الشريعة الاسلامية عبد العزيز عامر/٤٠ .

وكذلك استجاب لنهى الله فانهى عن المحرمات والمعاصي والآثام وتركها ، كلما حفظ بذلك حقاً إنسانياً وحق الله تعالى . لأن حق الله تعالى هو أن تطبق شرائعه ويلتزم بها عباده ، وأن نساعدهم ليعادوا كل ما يفسد حياتهم ويضرهم ويزعجهم ويؤذيهم ، ويقاربوا كل ما يصلح حالهم وصحتهم وبعدهم ... فالتدخل بين حق الله تعالى وحق العباد جار . ولكننا عندما نطلق العبارة فنقول هذا حق الله ، وهذا حق العباد نريد أن حق الله هو الغالب فى الأولى ، وحق العباد هو الغالب فى الثانية .

وإن الصورة التى بين أيدينا وهى تزوج المرأة المسلمة بالكافر الكتابى أو سواه عمل محرم . ولم ينص الشرع على عقوبة فيه مقدرة ومحددة . وترك الناس يقعون فيه دونما عقوبة رادعة أمر غير مقبول لما يترتب عليه من مضرة دينية واجتماعية . ولما كان من غير المناسب تحديد العقوبة لكل معصية . فقد ترك الشارع للأمام أو للسلطات الحق ، بل جعل من واجبه ، صيانة للمجتمع من الفساد وحفظاً له من أن يستباح ودفعاً للضرر أن يصيبه ، اشتراح عقوبة تعزيرية تناسب كل معصية تقع من صاحبها تكفل ردعه وصرفه عن الأذى والإساءة . وكذلك بالنسبة إلى هذه القضية بالذات فقد جعل للمرأة عقاباً تعزيرياً يطبق عليها وعلى من شاركها بهذا الإثم وذلك لاعتدائهما على حرمان الله وعدم التزامهما بما منعها الله تعالى من فعله . وهو ما ذهب إليه فقهاء الإسلام .

يقول شمس الدين السرخسى : «وإذا تزوج الذمى مسلمة فرق بينهما لقوله تعالى : ﴿وَلَا تُكْرِهُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾

ولقوله ﷺ : «الاسلام يعلو» فاستقر الحكم في الشرع على أن المسلمة لا تحل للكافر ، وإن كان ذلك حلالاً في الابتداء . فيفترق بينهما ويوجع عقوبة إن كان قد دخل بها ولا يبلغ به أربعين سوطاً وتعزّر المرأة والذي سعى فيما بينهما» وزاد بأن العقوبة إنما هي له لأنه «أساء الأدب فيما صنع وأستخف بالمسلمين وارتكب ما كان ممنوعاً منه فيؤدب على ذلك . وكان مالك بن أنس - رحمه الله - تعالى يقول : «يقتل لأنه يصير بهذا ناقضاً للعهد حين باشر ما ضمن في العهد ألا يفعله . فهو نظير الذمّي إذا جعل نفسه طليعة للمشركين على قوله : ولكننا نقول : كما أن المسلم بارتكاب مثله لا يصير ناقضاً لأمانه ، فالذمّي لا يصير ناقضاً لأمانه (لا يقتل ولكن يوجع عقوبة .» إلى أن يقول : «وإن أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه لأن أصل النكاح كان باطلاً فبالاسلام لا يتقلب صحيحاً.»^(١)

وهكذا فإن زواج المرأة المسلمة من كافر كتابي أو غير كتابي عمل محرّم قطعاً بنص الكتاب ، وعقابه وإن لم يرد فيه نص من كتاب أو حديث . متروك تقديره للامام أو للسلطان حسبما يراه من وسائل العقاب والزجر يحفظ بها المصلحة الاجتماعية ويحمي الآداب الدينية وشعائرها من أن يتلاعب بها المفسدون والمخربون من أولى الأهواء .

هذا ، إذا فعلت المرأة ذلك وهي تؤمن بحرمته ، ولكن غلبها الهوى واستدر فيها الشهوة . أما إن فعلته أستحللاً له مع علمها

(١) المبسوط للرخي ٤٥/٥ .

بورود النص بتحريمه ، فينبغي إستايتها وتذكيرها بالحق ؛ فإن
أصرت على موقفها أعتبر مرتدّه وطبق عليها حكم المرتد . وإن
رجعت إلى الحق وثابت الى الله ، فإنه يكتفى بتطبيق الحكم التعزيرى
الذى أشرنا إليه آنفاً .

تطبيق الحكم التعزيرى اليوم :

على أن مثل هذا الاجراء التعزيرى ممكن فى الدول الاسلامية
ذات السيادة التامة والاستقلالية الناجزة التى تطبق أحكام الاسلام
وتلتزم بتنفيذ شرائعه . ولكنه متعذر التنفيذ فى المجتمعات والدول
الأخرى التى آلت فيها السيادة لأنظمة حديثة لا تتقيد بالاسلام لا
روحاً ولا نصاً ، حتى ولو كان الرؤساء فيها مسلمين . وكذلك فى
المجتمعات المشتركة بين مسلمين وغير مسلمين ، وهى لا تحتكم إلى
نظام الإسلام وشريعته ، كما هو الحال فى بعض دول منطقتنا العربية
فى هذا العصر . ولذلك فقد أصبح مطلوباً من المسلمين كافة توجيه
الاهتمام إلى هذا الشأن والعمل الدؤوب لتحضير المجتمعات
الإسلامية تحضيراً سليماً لتعيش فى إطار الاسلام وظلاله ، وذلك
عن طريق نشر أفكاره وعقائده وتعميم أحكامه ليقوى فى الناس
وعيمهم الدينى والتزامهم المسلكى بحدود الله وشرائعه وآدابه ، ونشأ
كل واحد منهم ذكراً كان أم أنثى وهو مسلم بكل ما فى الكلمة من
معنى ؛ قد أوى الثقافة الدينية الاسلامية الصحيحة وزود بها وأدب
التأيب الحسن لا يحل إلا ما أحل الله ولا يحرم إلا ما حرم الله .

الفصل الثانى عشر

مكانة المرأة الكتابية فى نظر الإسلام

- ١ - مكانة المرأة الكتابية فى الإسلام .
- ٢ - الزواج من الكتابيات مباح وليس مأموراً به .

الفصل الثاني عشر

مكانة المرأة الكتابية في نظر الاسلام

لئن كان الاسلام قد أباح للمسلم نكاح المرأة المحصنة من أهل الكتاب الذين سبق تحديد هويتهم ، دونما سفاح ، بل بإذن أهلها ، أو بالطريق المشروعة ، فإنه قد ضمن لها ، يهودية كانت أو نصرانية - حرية العقيدة والعبادة ، وحفظ لها حقوقها الزوجية ، وصان لها كرامتها البشرية وحرمتها الشخصية ، وأعطاه من الحقوق مثل الذي أعطاه للمرأة المسلمة سواء بسواء .

ولا عجب فإن المسلم يؤمن أساساً - بأن اليهودية ذات دين سماوى يستند إلى كتاب هو التوراة التى أنزلها الله تعالى على سيدنا موسى عليه السلام . وإن كان قد أصابها فيما بعد ما أصابها من التحريف والتبديل بأيدي الإسرائيليين . كما يؤمن بأن النصرانية ذات دين سماوى أيضاً يستند إلى كتاب هو الانجيل الذى أنزله الله تعالى على سيدنا عيسى عليه السلام وإن كان قد أصابه فيما بعد ما أصابه من التحريف والتبديل فدخله ما لم ينزله الله تعالى ، وما لا يتفق مع ما بعث به النبيين والمرسلين من الهدى والنور .

وإن المرأة الكتابية مسيحية كانت أو يهودية - تعيش لهذا -

وهى فى ظل زوجها المسلم مع رجل . وفى بيت يحترمان أصل دينها ويقدرانه ويقدرانه ويوفران لها الأجواء الآمنة الكريمة التى ترتضيها وتسعدها وتصونها وتمكنها من التعامل مع من حولها على أساس من الاحترام بصدق وإخلاص . وهو ما يوضح سبب وحكمة إباحة الإسلام العادل زواج المسلم من الكتائية وتوجيهه إياه للارتياح إلى ذلك بالجملة خصوصاً وأنها تؤمن بالله والملائكة والكتب المنزل من السماء وباليوم الآخر والحساب والعقاب والجنة والنار . وكلها مبادئ وأصول أساسية فى الاعتقاد السليم . إذا توقرت فى قلب أمرىء ساعدته فيما بعد ليستكمل كل نقص فى اعتقاده ، أو فى تدبئه أو فى تأدبه . وكان بالامكان بصورة عامة حمله على الطريق السوى .

فالمسلم إذن ، يُقبل على الزواج من الكتائية وهو على الغالب واثق من خلفيتها بالاجمال . أو على الأقل لديه الاعتقاد بأنه قادر على أن يصبح واثقاً من خلفيتها مطمئناً لحسن معاملتها ، لا يخشى معها العنت ولا منها الغدر ولا الغش ولا الخيانة . ويأمل على النقيض ، أن تنفسح على ما لديه من الحق والهدى والخير ، وتقبل على الأخذ به إذا ما فهمته وتبَيَّأت لها الظروف المواتية التى توجهها إلى آرتضائه دونما ضغط أو إكراه . ذلك لأن الإسلام هو فى الحقيقة يحمل جوهر اليهودية والنصرانية وأصولها التى أنزلتها عليها . وهو إن شئت أن تقول أنبعاث متجدد لها وحركة تصحيحية انتفضت من داخلها لرفض كل ما طرأ عليها من التحريف والتبديل وما دسّ فيها من الأقوال والعقائد والأخبار والتشريعات والطقوس

التي لم ينزلها الله تعالى على نبي من قبل ولا من بعد ، ولا حجة عليها ولا برهان ، وكملها بتشريعات جديدة متطورة مناسبة لحياة الإنسان ومعاشه تتم عليه نعمة الله وفضله ، على يد خاتم الرسل محمد ﷺ .

وليس كذلك شأن المرأة المسلمة مع الكافر كتابياً كان أو مشركاً إذا ما تزوجت منه . فإن كلاً منها لا يعترف بالاسلام عقيدة ولا شريعة ولا دنيا ، ولا يعترف بمحمد ﷺ نبياً ولا رسولاً . ولا يقر بالقرآن الكريم كتاباً منزلاً ولا دستوراً معتمداً ، ولا ينظر إلى الاسلام نظرة التقدير والاحترام رغم أن الكثيرين من أولئك يجلدون فيه ما يستحوذ على فكرهم ويحتوى إعجابهم ، بل ينظر إلى الاسلام نظرة هي على النقيض من ذلك ، نظرة تنكرو وجوده ، إذا لم تكن نظرة تحقير وأزدراء . ومثل هذا ، إذا ظهر من الزوج دون الاكتراث بشعور الزوجة ، أو الالتفات إلى ما يثيره في وجدانها ونفسها من ضيق وحرَج . فإنه يرتب مع الأيام ركاماً من الوقائع ، ينقلب مع قليل من الزمن إلى بركان مؤهل للانفجار بأقل بادرة نزاع تكون ، وتعرض الحياة الزوجية بكاملها معه لخطر التفكك والانفصال والضياع .

وإذا أضفنا إلى ما سبق أن المرأة عوان عند الرجل بما تتصف به من الرقة واللين وضعف الحيلة ، وأن للرجل في البيت على زوجته الولاية والقوامة والسلطة . فإن أى معاشرة زوجية بين الرجل الكافر والمرأة المسلمة مكتوب لها الفشل على الغالب ، أو عاقبتها الخسران المبين على الزوجة وقومها .

على أن الأصل في الزواج الديمومة والاستمرار ، في غمرة من المودة والرحمة والتفاهم والتعاون . بل إن المودة والرحمة والتفاهم والتعاون هي ركائز ديمومة الزواج واستمراره . ولن تكون لزواج حالة بقاء وجوّ هناء ورضى في ظروف من التكاهل والتباغض والتخاصم . والنزاع بسبب الدين والمعتقد ، في أصول المعاشرة ومبادئها ، يستحيل معه لقاء تحت سقف واحد ، وترافق في دروب الحياة . اللهم إلا إذا تنازلت الزوجة عن كثير من أصول اعتقادها وتخلّت عن مميزاتها الدينية الكبرى .

ومثل هذا الزواج مكتوب له البطلان واقعياً كما هو مكتوب له البطلان شرعياً . ومعروف من قبل أنه غير مضمون العاقبة . وإن هو استمر ونجح . فهو سيستمر في غير صالح الزوجة من ناحية معتقدها ودينها ، وفي غير صالح أولادها وذريتها وقومها ، ومن أجل هذا ، وحرصاً على الانسجام مع المنهج الصحيح لبناء الحياة الاجتماعية على أحسن القواعد وأصلبها وأسلمها ، حرّم الإسلام زواج المسلمة من غير المسلم وزواج المسلم من المشركة والكافر .

الزواج من الكتابيات مباح وليس مأموراً به :

وفي ضوء هذا التحليل يحسن بنا قبل ختام البحث أن نلفت انتباه القارئ إلى أن الإسلام مع إحلاله الزواج من المحصنة الكتابية لا يعني كما يتخلّل للبعض أنه يأمر به ، ويخصّ عليه . كما أنه لا يعني إحلاله على إطلاقه ودونما تبصر واحتياط وبخاصة في هذا العصر الذي تقاربت فيه المجتمعات البشرية بعضها من بعض وتيسر

لقاء الناس على تباعد مناطقهم واختلاف اجناسهم وألستهم
وألوانهم وأعراقهم وطبائعهم وعاداتهم وثقافتهم ومعتقداتهم في ظل
أجواء شبه موحدة أو شبه متقاربة ، وذلك بفعل مؤسسات النقل
ومؤسسات الاعلام وأجهزتها وبفضل ما تنشط له المؤسسات
التربوية والثقافية ودور النشر والتعليم ومراكز الإرشاد والتوجيه التي
لا سبيل إلى حصرها ؛ وبفعل الأطماع الاستعمارية والرغبة في
المكاسب التجارية . فلقد أختلطت الثقافات وتوجهت الديانات
واشتد تداخل أرباب الفكر والدعوة في كل دين واحتكاك ثمرات
أفكارهم ، ونشطت حملة الاتحاد والتقصى من الدين . وعظمت
آثارها في الشعوب والأمم والمجتمعات العامة والخاصة والمؤسسات
التربوية والاعلامية والأنظمة والقوانين . وتراجعت أمامها نشاطات
الدعوة الدينية وحركات التوجيه والوعظ والارشاد إلى فضائل
الدين وقيم الرسالة ونيل آدابها . فضعف مع ذلك الوازع الديني
لدى الخاصة بل والعامة ، فاستسهلوا ترك الواجبات الدينية
وتجاهلها ، بل وتجاوز الحدود وفعل المنكرات والآثام والمعاصي .
وفي مثل هذه البيئات المحمومة ضد ما هو حق وخير ، يقصد
تعميم الفوضى في المجتمعات ونشر الشعوبية وتعطيل القوانين وهدر
الفضائل والقيم الأخلاقية ، يطلب من كل منا الكثير من الوعي ،
والتحصن بكل الصفات والاجراءات التي تصونه من الفساد
وتحميه مع من حوله من الخراب ، وبخاصة فيما يختص باختيار
الزوجة وشريكة العمر التي ستقاسمه أعباء الحياة وما قد يجد فيها من
خير وشر ومكاسب ومتاعب .

وإذا كان مطلوباً من المسلم في الظروف العادية ، وفي الأجواء الإسلامية الشاملة ، أن يحسن اختيار من يريد التزوج منها من إخوانه المؤمنين ، فلا يقصد المال ولا الجمال ولا النسب والحسب ، بل ذات الدين ، كما جاءت نصيحة الرسول ﷺ في مثل قوله : « تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك » ^(١) وقوله : « إياكم وخضراء الدّمن ، المرأة الحسناء في المنبت السوء » ^(٢) . فإنه من باب أولى يطلب منه عندما يرغب بالزواج من محصنة كتابية أو ممن هي غير ملّته . بل ويطلب منه فوق ذلك أن يضمن كل الأسباب التي تيسر لزوجاته أن يكون مرفوقاً برحمت الله وبركاته ورضاه ليكون ناجحاً وموفقاً . وإن أى زواج من مسلم بكتابية ، وهو جاهل بإسلامه ، مهمل لواجباته الدينية اليومية وغير اليومية وشعائره دينه التي فرضها الله عليه ، سوف يكون خطراً عليه وعلى ذريته من بعده . بل وعلى من حوله من أفراد عائلته ، لأن إباحة الله تعالى للمسلم بالزواج من الكتابية ليست مفتوحة على إطلاقها ودونما اعتبارات ومفاهيم ، بل هي مفروض أن يقترن بها صحة إسلام المسلم ؛ أى بأن يكون مقيماً لشعائره الدينية التي عبّر عنها الرسول ﷺ ووصفها بأن ركائز الإسلام في قوله : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان » ^(٣)

(١) فيض القدير للمناوى ٢٧١/٣ .

(٢) جامع الأحاديث للسيوطي ٤١٦/٣ . (٣) المصدر نفع ٢٠٨ .

هذا وإن خطاب الله تعالى الموجه إلى الناس في آية المائدة وهي قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ (١) هو خطاب موجه إلى المؤمنين جميعاً في كل عصر وجيل على مدى الزمن حتى تقوم الساعة ويرث الله الأرض ومن عليها ، من خلال صحابة الرسول ﷺ الذين أكمل الله عليهم نعمة الإسلام والإيمان ورضى عنهم ورضوا عنه ، وأقتبسوا من نور الرسول وفيضه الإيماني العظيم . وهؤلاء ما بلغوا ذلك المستوى الإنساني الرفيع وحققوا تلك الأجداد التاريخية والحضارية إلا بما حازوه من الفضل في الدين والولاء لله ولرسوله وبما كانوا عليه من تمكن في الإسلام والإيمان وتطبيق شريعة الله . الأمر الذي يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن هذه الإباحة مشروطة ضمناً لكل من يبغى الزواج بكتابية محصنة ؛ مشروطة بأن يكون ملتزماً بحدود الله مطبقاً لأوامره ومتنبهاً عن نواهيه معظماً لحرماته مقيماً لشعائره مقتدياً بسيرة رسوله الأكرم ومقتضياً آثار الصالحين والمنقيين .

هذا خلاصة ما فهمناه من الآيات علماً بأن صحابة الرسول ﷺ كانوا رغم هذه الإباحة الواضحة يتورعون عن الزواج بالكتابيات ويتناصحون بعدم الإقبال عليهن . وهم من هم في

(١) سورة المائدة الآية ٥ .

فهمهم لكتاب الله وأقوال الرسول الكريم ، ثم في المبادرة إلى تتبع حاجته فضلاً عن تنفيذ أوامره والتزامه حدوده . فقد كان عبد الله بن عمر لا يرى التزوج بالنصرانية ويقول « لا أعلم شركاً أعظم من أن تقول إن ربها عيسى » . وقد قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ . وروى عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن نكاح المسلم اليهودية أو النصرانية فقال : تزوجناهن زمن الفتح . ونحن لا نكاد نجد المسلمات كثيراً ، فلما رجعنا طلقناهن^(١) ويقول ابن قدامه بعد أن يسوق الأدلة المثبتة لحلية نكاح المسلم للكتابية المحصنة . « إذا ثبت هذا فالأولى أن لا يتزوج كتابية لأن عمر قال للذين تزوجوا نساء أهل الكتاب طلقوهن ، ففعلوا إلا حذيفة . فقال له عمر طلقها . قال : أتشهد أنها حرام ؟ قال : هي حرة طلقها . قال : أتشهد أنها حرام . قال : هي حرة طلقها قال : قد علمت أنها حرة ولكنها لي حلال . فلما كان بعد طلقها . فقيل له : ألا طلقتها حين أمرك عمر ؟ قال : كرهت أن يرى الناس أني ركبتم أمراً لا ينبغي لي .. ولأنه ربما مال إليها قلبه ففتنته . وربما كان بينها ولد فيميل إليها^(٢) »

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

(١) تفسير روح المعاني للأولوسي ٦٦/٦ . (٢) شرح المعنى لابن قدامه المقدسي ٥٠٨/٧ .

فهرس الموضوعات

الفصل الأول : الزواج وطبيعة الخلق .

- ١ - علاقة الرجل بالمرأة ١٢
- ٢ - قاعدة الزوجية ١٢
- ٣ - الخلق من نفس واحدة ١٤
- ٤ - ميل كل من الذكر والأنثى للآخر ١٥
- ٥ - هل خلقت المرأة من ضلع الرجل ١٧
- ٦ - تنظيم القطرة الإنسانية ١٨

الفصل الثاني : الزواج في الاسلام

- ١ - مهمة المرسل ٢٢
- ٢ - نظرة الإسلام إلى الزواج ٢٣
- ٣ - الزواج ليس لتوفير المال ولا للحظوة بالجمال ٢٤
- ٤ - وليس أيضاً لنيل الجاه والسلطة ٢٦
- ٥ - مسلك الإسلام في ضبط الزواج ٢٧
- ٦ - المحرمات من النساء ٣٠
- ٧ - الحكمة من تحريم بعض النسوة ٣١
- ٨ - النساء المحرمات على التأييد ٣٢
- ٩ - النساء المحرمات تحريماً مؤقتاً ٣٤
- ١٠ - القرابة وأثرها في التحريم وحكمته ٣٦

الفصل الثالث : الاسلام والأنكحة المحرمة في نظره

- ١- الزواج المؤقت ليس في مصلحة المرأة ولا في مصلحة الرجل ٤٠
- ٢- أثر الزواج المؤقت في الأولاد والحياة العامة ٤١
- ٣- تحريم الاسلام للزواج المؤقت ٤١
- ٤- نظرة الاسلام إلى المتعة ٤٢
- ٥- دليل الجمهور وردّهم ٤٣
- ٦- نظرة الاسلام إلى الطلاق ٤٦
- ٧- تحريم الزنى وما يقرب إليه ٤٨
- ٨- الزواج عند بعض الأمم ٥٢
- ٩- أنكحة أخرى حرّمها الاسلام ٥٣

الفصل الرابع : تعريف بالمقصود بغير المسلمين

- ١- من هو المسلم ٥٨
- ٢- من هو غير المسلم ٥٨
- ٣- من هو المؤمن ٥٩
- ٤- تعريف الكافر ٦١
- ٥- تعريف المشرك ٦٢
- ٦- موقف الاسلام من الشرك ٦٢
- ٧- أنواع الشرك ٦٣
- ٨- العلاقة بين الكفر والشرك ٦٤
- ٩- أهل الكتاب ٦٥

الفصل الخامس : الاسلام والتعامل مع غير المسلمين

- ١- الاعراض عن الجاهلين ٧٠

- ٢ - حكم هذا النهج لمسار الدعوة وتعامل المسلمين ٧٢
- ٣ - وجوب اخلاص المسلم لله ولرسوله وللمؤمنين ٧٣
- ٤ - برّ الكافرين وعدم إيذائهم ٧٤
- ٥ - الحكمة من السماح بزواج المسلم من الكتائية ٧٥

الفصل السادس : النصوص الواردة في بيان حكم نكاح المسلمين من غير المسلمين

- ١ - مقدمة ٨٠
- ٢ - تحديد النصوص في القرآن ٨١
- ٣ - في الآية الأولى ٨٢
- ٤ - في الآية الثانية ٨٣
- ٥ - في الآية الثالثة ٨٥
- ٦ - ترتيب نزول الآيات الثلاث ٨٦
- ٧ - سورة المائدة كلها محكمة ٨٦
- ٨ - مناقشة النصوص تاريخيا ٨٧
- ٩ - ترتيب نزول الآيات الثلاث زمنيا ٨٩

الفصل السابع : حكم الزواج من الكوافر والمشاركات

- ١ - فهم الآية وتطبيقها ٩٤
- ٢ - حرمة المسلمات على الكفار مطلقا ٩٦
- ٣ - التزام المسلمين بأمر الله وتنفيذهم الحكم ٩٧
- ٤ - حرمة زواج المسلمين من الكافرات ٩٨
- ٥ - حكم الزوجية مع إسلام أحد الزوجين ١٠٠
- ٦ - حكم الزواج بالمشاركات ١٠٢

- ٧ - معنى الآية ١٠٢
 ٨ - خلاص المفسرين حول مفهوم الشرك في هذه الآية ١٠٣
 ٩ - هل أهل الكتاب مشركون ١٠٤
 ١٠ - الزواج من الكنائيات ١٠٦

الفصل الثامن : من هم أهل الكتاب

- ١ - المقصود من لفظه أهل الكتاب ١١٠
 ٢ - رأى الشيخ محمد رشيد رضا ١١٢
 ٣ - حكم نكاح نساء أهل الكتاب ١١٢
 ٤ - موقف رأى الإمام الشيخ محمد رشيد رضا ١١٣
 ٥ - رأى ابن تيمية ١١٥
 ٦ - شرط إباحة نكاح نساء أهل الكتاب ١٢٠

الفصل التاسع : زواج المسلمة من الكنائى أو من الكافر مطلقا

- ١ - زواج المسلمة من المشرك ١٢٤
 ٢ - رأى الشيخ عبد الله العلامى فى نكاح الكنائى للمسلمة
 ٣ - موقف منه ١٢٦
 ٤ - حكم زواج المسلمة من الكنائى ١٣١

الفصل العاشر : إسلام أحد الزوجين وأثره فى الزوجية

- ١ - هل الإسلام وحده يبت التفريق بين الزوجة المسلمة وزوجها الكافر ١٣٤
 ٢ - حكم عودة المرأة إلى زوجها الذى تأخر إسلامه إلى ما بعد انقضاء عدتها ١٣٧
 ٣ - الآثار فى ذلك والكلام فيها ١٣٨
 ٤ - تحرير المسألة ١٤٠

الفصل الحادى عشر: الموقف من زواج المسلمة بالكافر رغم التحريم
١ - حكم زواج الكافر بالمسلمة خلافًا للنصوص وعقوبته

١٥٠

٢ - التعزير فى الإسلام ١٥١

٣ - تطبيق الحكم التعزيرى اليوم ١٥٦

الفصل الثانى عشر: مكانة المرأة الكتابية فى نظر الإسلام

١ - مكانة المرأة الكتابية فى الإسلام ١٥٨

٢ - الزواج من الكتابيات مباح وليس مأمورًا به ١٦١

صدر من هذه السلسلة

المؤلف	الكتاب
[الدكتور حسن باجودة]	١ - تأملات في سورة الفاتحة
[الأستاذ أحمد محمد جمال]	٢ - الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه
[الأستاذ نذير حمدان]	٣ - الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين
[الدكتور حسين مؤنس]	٤ - الإسلام الفاتح
[الدكتور حسان محمد حسان]	٥ - وسائل مقاومة الغزو الفكري
[الدكتور عبد الصبور مرزوق]	٦ - السيرة النبوية في القرآن الكريم
[الدكتور علي محمد جريشة]	٧ - التخطيط للدعوة الإسلامية
[الدكتور أحمد السيد دراج]	٨ - صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية
[الأستاذ عبد الله بوقس]	٩ - النوعية الشاملة في الحج
[الدكتور عباس حسن محمد]	١٠ - الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره
[د. عبد الحميد محمد الهاشمي]	١١ - لمحات نفسية في القرآن الكريم
[الأستاذ محمد طاهر حكيم]	١٢ - السنة في مواجهة الأباطيل
[الأستاذ حسين أحمد حسون]	١٣ - مولود على الفطرة
[الأستاذ علي محمد مختار]	١٤ - دور المسجد في الإسلام
[الدكتور محمد مسالم محسن]	١٥ - تاريخ القرآن الكريم
[الأستاذ محمد محمود فرغلي]	١٦ - البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام
[الدكتور محمد الصادق عفيفي]	١٧ - حقوق المرأة في الإسلام
[الأستاذ أحمد محمد جمال]	١٨ - القرآن الكريم كتاب أحكم آياته [١] -
[الدكتور شعبان محمد اسماعيل]	١٩ - القراءات أحكامها ومصادرها
[الدكتور عبد الستار السعيد]	٢٠ - المعاملات في الشريعة الإسلامية
[الدكتور علي محمد العماري]	٢١ - الزكاة فلسفتها وأحكامها
[الدكتور أبو يزيد العجمي]	٢٢ - حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم

الكتاب

المؤلف

- ٢٣ - الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا
 ٢٤ - الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر
 ٢٥ - الإسلام والحركات الهدامة
 ٢٦ - تربية النشء في ظل الإسلام
 ٢٧ - مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامى
 ٢٨ - وحى الله
 ٢٩ - حقوق الإنسان وواجباته في القرآن
 ٣٠ - المنهج الإسلامى في تعليم العلوم الطبيعية
 ٣١ - القرآن كتاب أحكمت آياته [٢]
 ٣٢ - الدعوة في الإسلام عقيدة ومنهج
 ٣٣ - الاعلام في المجتمع الإسلامى
 ٣٤ - الالتزام الدينى منهج وسط
 ٣٥ - التربية النفسية في المنهج الإسلامى
 ٣٦ - الإسلام والعلاقات الدولية
 ٣٧ - العسكرية الإسلامية ونهضتنا الحضارية
 ٣٨ - معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها
 ٣٩ - النهج الحديث في مختصر علوم الحديث
 ٤٠ - من التراث الاقتصادى للمسلمين
 ٤١ - المفاهيم الاقتصادية في الإسلام
 ٤٢ - الأقليات المسلمة في أفريقيا
 ٤٣ - الأقليات المسلمة في أوروبا
 ٤٤ - الأقليات المسلمة في الأمريكيتين
- [الأستاذ سيد عبد المجيد بكر]
 [الدكتور عدنان محمد وزان]
 [معالي عبد الحميد حموده]
 [الدكتور محمد محمود عمارة]
 [الدكتور محمد شوق الفنجرى]
 [حسن أحمد عبد الرحمن عابدين]
 [الأستاذ أحمد عمر القصار]
 [الدكتور السيد رزق الطويل]
 [الأستاذ حامد عبد الواحد]
 [عبد الرحمن حسن جبنة اليدانى]
 [الدكتور حسن الشرفاوى]
 [اللواء الركن محمد جبال الدين محفوظ]
 [الدكتور محمود محمد بابلى]
 [الدكتور محمد رفعت العوضى]
 [د. عبد العليم عبد الرحمن خضر]
 [الأستاذ سيد عبد المجيد بكر]
 [الأستاذ سيد عبد المجيد بكر]
 [الأستاذ سيد عبد المجيد بكر]

المؤلف	الكتاب
[الأستاذ محمد عبد الله فودة]	٤٥ - الطريق إلى النصر
[الدكتور السيد رزق الطويل]	٤٦ - الإسلام دعوة حق
[الدكتور محمد عبد الله الشرفاوي]	٤٧ - الإسلام والنظر في آيات الله الكونية
[د. البدر اوى عبد الوهاب زهران]	٤٨ - دحض مفتريات
[الأستاذ محمد ضياء شهاب]	٤٩ - المجاهدون في فسطاطي
[د. عبد الرحمن عثمان]	٥٠ - معجزة خلق الإنسان
[الدكتور سيد عبد الحميد مرسى]	٥١ - مفهوم القيادة في إطار العقيدة الإسلامية
[أنور الجندي]	٥٢ - ما يختلف فيه الإسلام عن الفكر الغربي الماركسي
[د. محمد احمد الباهلي]	٥٣ - الشورى سلوك والتزام
[أسماء عمر فذعق]	٥٤ - الصبر في ضوء الكتاب والسنة
[د. احمد محمد الخراط]	٥٥ - مدخل إلى تحصين الأمة
[الأستاذ احمد محمد جمال]	٥٦ - القرآن كتاب أحكمت آياته
[عبد الرحمن خليف]	٥٧ - كيف تكون خطيباً

طبع مطابع رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة